01_Mise en page 1 27/08/2025 20:47 Page1

الشعب
ech-chaab
يومية إخبارية وطنية جزائرية تأسست في 11 ديسمبر 1962

كل شيء جاهز لإنجاح معرض التجارة البينية الإفريقية.. خبراء:

جزائر الانتصارات.. محطة مفصلية في مسار الاندماج الإفريقي

■ تكريس السيادة الاقتصادية.. التكامل لرفع التحديات وتعزيز القدرة على الصمود ص02

عطاف يستقبل نظيره الصحراوي

لا بديل عن حق تقرير المصير بالصحراء الغربية

ص03

المديرية العامة للاتصال برئاسة الجمهورية:

"نفطال".. الجهة الرسمية الحصرية لاستيراد زيوت المحركات والعجلات

ص24

وضع جميع المعنيين أمام مسؤولية قانونية.. خبراء ومختصون وفاعلون لـ "الشعب":

قرارات الرئيس حاسمة وجريئة

■ بناء منظومة نقل حديثة.. وتحول عميق في مقاربة السلامة المرورية
■ مواكبة الإصلاحات عبر التكوين والدعم التقني والتوعية
■ تكوين السائقين وقابضي الحافلات وأخلقة التعامل مع الركاب
■ خطوة نحو استعادة الثقة في النقل العمومي.. والنقل البري ركيزة أساسية للبنية التحتية
■ إعداد منصة رقمية لضبط بيانات دقيقة عن الحافلات
■ إشراك المواطن وتحميل جميع القطاعات مسؤولياتها
■ وزير النقل يترأس اجتماعا لتنفيذ تعليمات وأوامر رئيس الجمهورية

تجديد حظيرة الحافلات.. و"ثورة" قوانين لصد مجازر المرور

منظمات مهنية وجمعيات تثمن:
استيراد 10 آلاف حافلة خطوة هامة لنقل آمن ونوعي

ص04-05-06-07

استدعت القائم بأعمال السفارة الفرنسية.. وزارة الخارجية:

ضغط فرنسا بالتأشيرات فاشل.. و"القبضة الحديدية" لن تنفع

■ بيان الممثلية الدبلوماسية بشأن اعتماد الأعوان والقنصليين الفرنسيين خرق للأعراف
■ الحكومة الفرنسية تواصل سياسة الابتزاز والمساومة.. وانتهاك لاتفاقية فيينا لعام 1961
■ القرار الجزائري جاء ردّا على الفرنسي وهو تطبيق لمبدإ المعاملة بالمثل ص03

خطى ثابتة نحو تعزيز التحول الطاقوي

الزجاج الشمسي.. لبنة جديدة للاقتصاد الجزائري

ص02

شهادة أسير فلسطيني عن الأمل والألم:

نأكل لنبقى أحياء.. وللسجن مذاق آخر

ص20-21

إجرام "مملكة الحشيش" ينال الصحراويين والمغاربة وأبناء الريف

المخزن.. وعي زائف واقتصاد مزيّف

ص17

كل شيء جاهز لإنجـــاح معرض التجـــارة البينيـــة الإفريقيـــة.. خـــبراء:

جزائـــر الانتصارات.. محطة مفصلية فـــي مســـار الانـدمـــاج الإفريقـــي

■ تكريس السيادة الاقتصادية.. التكامل لرفع التحديات وتعزيز القدرة على الصمود

تشكل الطبعة الرابعة لمعرض التجارة البينية الإفريقية، المزمع تنظيمها بالجزائر من 4 إلى 10 سبتمبر المقبل، محطة مفصلية في مسار الاندماج الإفريقي تتجاوز الطابع التجاري التقليدي، بحسب ما أكده لـ«وأج» العديد من الخبراء الذين دعوا إلى تسريع ربط اقتصادات القارة، باعتباره شرطا أساسيا لتثمين مواردها وإبراز صناعات محلية قادرة على تكريس السيادة الاقتصادية الإفريقية.

وأمام التحديات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة (ارتفاع البطالة في وسط الشباب، الأمن الغذائي، هشاشة القارة أمام الصدمات الخارجية، والعجز في البنى التحتية)، يؤكد هؤلاء الخبراء أن إفريقيا لن تتمكن من رفع هذه التحديات إلا بالاعتماد على مبدإ التكامل بين دولها.

في هذا الإطار، أوضح أستاذ الاقتصاد، إبراهيم قندوزي، أن «تنوع الموارد الطبيعية، الزراعية، الصناعية والبشرية بين الدول الإفريقية يمثل ميزة كبيرة، شريطة استغلالها في إطار تكاملي أفضل»، ويعد بالتالي الترابط بين الاقتصادات مسارا لا محيد عنه لتعزيز القدرة على الصمود، خلق قيمة مضافة داخل القارة، وتلبية حاجيات ساكنة يفوق عددها 1.4 مليار نسمة، يضيف الخبير.

في هذا السياق، يؤكد البروفيسور قندوزي أن معرض التجارة البينية الإفريقية، يمثل منصة مميزة للتقدم بخطوات عملية نحو ربط الاقتصادات الإفريقية، إذ لا يقتصر دوره على تنشيط المبادلات التجارية فحسب، بل يسمح أيضا بتحديد القطاعات ذات الأولوية، حيث يمكن للتكامل بين الدول أن يسرع من وتيرة تحويل الموارد محليا.

ويأتي هذا المعرض في سياق الدينامكية التي تشهدها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (زليكاف)، والتي تهدف إلى الرفع التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية بين دول القارة، يضيف نفس الخبير، مذكرا بأن الهدف من المنطقة هو رفع نسبة التجارة البينية الإفريقية إلى 25٪ بحلول 2030، مقابل حوالي 15٪ حاليا. كما تلعب هذه التظاهرة الكبرى، بحسب قندوزي، دورا بارزا في إبراز إمكانات الجالية والطاقات الشبابية الإفريقية التي تعد «العقل المفكر» للقارة، من خلال منح الشركات الناشئة والمواهب المبتكرة والباحثين فضاء داخل المعرض للتعريف بأنشطتهم وتسهيل تواصلهم مع المستثمرين وصناديق رأس المال المخاطر.

من جهته، اعتبر الخبير الفلاحي والأستاذ الباحث بالمدرسة الوطنية العليا للفلاحة بالجزائر، علي داودي، أن القطاع الفلاحي من أهم الميادين الواعدة التي تسمح بتجسيد الاندماج الإفريقي.

وبالنسبة للبروفيسور داودي، فإن تثمين التكامل بين الدول المنتجة والدول المصدرة أو المحولة، يعد أساسيا للتقليل من التبعية الغذائية للقارة وتعزيز سيادتها، مستشهدا بمثال الكاكاو المنتج في إفريقيا الغربية، والذي يمكن تحويله عبر شراكات مع صناعات غذائية قائمة بالجزائر، بما يخلق قيمة مضافة على المستوى الإقليمي ويستجيب في الوقت ذاته لاحتياجات سكان هي في تزايد متسارع.

ويمثل معرض التجارة البينية الإفريقية 2025، موعدا استراتيجيا لإعادة التفكير في النموذج الاقتصادي الإفريقي، بحسب الخبير، الذي شدد على أن القارة الإفريقية أصبحت مطالبة اليوم بعدم الاكتفاء بتصدير موادها الأولية في شكلها الخام حتى لا تبقى رهينة لتبعيتها للأسواق العالمية.

منتجـــات عاليـــة الجـــودة بمقاييـــس تكنولـــوجيـــة عالميـــة

الصناعـــة الغذائيـــة الجزائريـــة.. ممـوّن إفريقيـــا الآمن

■ مرافـــق مرتبطـــة بســـلاسل الإمـــداد لأســـواق خارجيـــة

سيكون معرض التجارة البينية الإفريقية بالجزائر، بعد أيام قليلة، فرصة لإبراز قوة الصناعة الغذائية في القارة، حيث ستعرض الجزائر منتجات عالية الجودة تعكس اندماجها في التطور التكنولوجي العالمي. يأتي هذا في قطاع يُعد ثاني أهم مصدر للثروة بعد المحروقات، مساهماً في تعزيز الأمن الغذائي الوطني والقاري، ومنفتحا بقوة على أسواق إفريقيا في السنوات الأخيرة.

فضيلة بودريش

بعد أن اكتسحت الصناعة الغذائية الجزائرية الأسواق الخارجية، مستفيدة من التطور الحديث والتكنولوجيا الجديدة، عملت على توسيع المساحات المسقية والمزروعة في الجزائر، من أجل توفير المادة الأولية من المنتجات الفلاحية.

وأفضت كل هذه الجهود والرؤية الواضحة إلى تطوير منظومة الصناعة الغذائية بشكل جدي وملموس. علما أن جزءاً كبيرا منها يقوده القطاع الخاص بنجاح كبير، وأصبح حضور المنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية في تزايد، باختراق الأسواق البعيدة في مختلف القارات، وعلى رأسها الإفريقية والأوروبية وكذا الأمريكية.

ويُرتقب أن يفتح الموعد التجاري الاقتصادي الإفريقي الضخم، المقرر تنظيمه في قصر المعارض، شهر سبتمبر الداخل، فضاءات متعددة لهذا النوع من الصناعات، التي تُعد مفخرة الإنتاج الجزائري والإفريقي، لأن الجزائر تحولت بفضل إستراتيجيتها التنموية خارج قطاع المحروقات، إلى أكبر محور قاري للصناعة الغذائية، وبإمكانها تأمين كميات ضخمة من المنتجات الاستهلاكية للسوق الإفريقية، بما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي. كما أن سياستها التنموية خارج المحروقات تعد بالكثير على المستويين القريب والمتوسط.

أكبر الأسواق الواعدة للغذاء

إن خارطة الصناعة الغذائية الوطنية تضم أكثر من 31 شركة إنتاجية، وهذا الرقم مازال مرشحاً للارتفاع بفضل تسريع وتيرة الاستثمار، بما يتوافق مع انفتاح مسار الصادرات الوطنية على مختلف الأسواق الإقليمية والقارية. وفوق ذلك توجد مناطق صناعية لإنتاج الأغذية مرتبطة بسلاسل الإمداد لأسواق خارجية.

ومن المرتقب أن تحتل الصناعة الغذائية مساحات واسعة من المعرض البيني المقبل، ويكون لها نصيب معتبر من العقود المتوقع إبرامها بقيمة 44 مليار دولار، سواء بتغطية الطلب الإفريقي من مختلف المنتجات الجزائرية، وهو ما يعود بالفائدة على الشركات الجزائرية لتوسيعها وتطويرها أكثر، لأنها في الوقت الراهن تعمل بكفاءة عالية. وخير مثال على ذلك، الإقبال المتزايد حتى في الأسواق الأوروبية على المنتجات الجزائرية.

ويلعب القطاع الخاص دوراً محورياً في هذا المجال، باعتبار أن 95٪ من الشركات الخاصة تتموقع في خارطة هذه الصناعة. علماً أن 40٪ من رقم أعمال الصناعة الوطنية يحققه هذا القطاع سريع التطور والمولد للقيمة المضافة. وعلى ضوء جميع هذه المؤشرات، يُتوقع اندماج أكبر للصناعة التحويلية الرائدة إقليمياً.

وورقة طريق الجزائر كانت دقيقة وواضحة، إذ انطلقت في مخططها من محطة تثمين المنتجات الفلاحية عبر قطاع الصناعات الغذائية، إلى جانب العمل على تطوير القطاع بجميع الآليات المتاحة لتوسيع إنتاجيته والرفع من تنافسيته، وقد أسفر ذلك عن نجاح كبير مرشح للاستمرار والتوسع. وينبغي الإشارة إلى أن جهود تنويع الاقتصاد ساهمت ومازالت في ظهور شركات ناشئة في قطاع الصناعات الغذائية، مما يعكس الديناميكية المتزايدة في هذا القطاع، الذي يؤمّن الغذاء ويحقق الاستقرار ويضخ الموارد المالية بالعملة الصعبة.

ومن المنتظر أن يكشف المعرض البيني الإفريقي، عن الفرص والممونين والشركاء وكذا الزبائن، باعتبار أن إفريقيا أصبحت اليوم من أكبر الأسواق الواعدة في العالم للمنتجات الغذائية، في ظل نمو سريع لكثافتها السكانية وتوسع مدنها بشكل لافت.

وبالنظر إلى كون القارة السمراء سوقاً غذائياً ضخماً ومتنامياً، يضم أكثر من 1.4 مليار نسمة، فإن المعرض سيوفر فرصاً كبرى للمصدرين، وبإمكان الجزائر أن تنتهز هذه الفرص مستغلة تطور صناعتها الغذائية لتبني مسارات جديدة للتصدير والعثور على زبائن دائمين من داخل القارة.

توسيع الأسواق وتنويع الزبائن

مازالت إفريقيا في أمسّ الحاجة إلى سلسلة متنوعة من الأغذية لتلبية طلب مستهلكيها، بداية من القمح إلى الزيوت والسكر والمعلبات والمعكرونة والعصائر والبسكويت واللحوم الحمراء والبيضاء والخضر والفواكه وغيرها...

بعد الطفرة التي حققتها الجزائر في مجال الصناعات التحويلية الغذائية، تواصل البلاد توسيع قاعدتها الصناعية التي نجحت في تغطية الطلب المحلي، وتتأهب للتحول إلى منصة قارية للتصدير خلال السنوات المقبلة، خصوصاً في مادتي الحليب واللحوم عبر مشروع «بلدّنا» بالشراكة مع قطر، إضافة إلى مشاريع مستقبلية أخرى، من بينها مشروع إنتاج الحبوب في الجنوب بالتعاون مع إيطاليا.

وسيكون المعرض البيني الإفريقي، الذي ستحتضنه الجزائر، شهر سبتمبر الداخل، محطة مفصلية لتوسيع أسواقها وتنويع زبائنها وبناء خطوط تصدير دائمة.

تُعد دول غرب إفريقيا، من أبرز الأسواق التي تستهدفها المنتجات الغذائية الجزائرية، بحكم قوتها الشرائية المرتفعة واعتمادها الكبير على الاستيراد لتغطية النقص الموسمي. وقد حظيت الجزائر بإشادة «الفاو» لنجاحها في تعزيز الأمن الغذائي عبر تكامل قطاعي الفلاحة والصناعات الغذائية، ما جعلها ضمن الدول الرائدة عالمياً.

ويأتي المعرض البيني الإفريقي، ليعزز هذا المسار، ليس فقط عبر الترويج التجاري، بل من خلال تبادل الخبرات واستقطاب التكنولوجيا والاستثمارات، بما يدعم دور الجزائر كفاعل محوري في الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية بالقارة.

يترأسه وزير الاتصال بالمركز الدولي للمؤتمرات

يوم إعلامي حول معرض التجارة البينية الإفريقية الأحد المقبل

تنظم وزارة الاتصال، الأحد المقبل، بالمركز الدولي للمؤتمرات «عبد اللطيف رحال» (الجزائر العاصمة)، يوما إعلاميا حول التحضيرات المتعلقة بالنسخة الرابعة لمعرض التجارة البينية الإفريقية، بحسب ما أفاد، أمس الأربعاء، بيان للوزارة.

سيتم خلال اليوم الإعلامي، التطرق إلى «الاستعدادات الجارية لتنظيم هذا الحدث الاقتصادي الهام»، المقرر بين 4 و10 سبتمبر المقبل، ورهاناته التي «ستنجم عنها مكتسبات كبيرة في هذا الاتجاه»، بحسب المصدر ذاته. وسيترأس هذا اليوم الإعلامي، وزير الاتصال محمد مزيان، رفقة محافظ الدورة الرابعة لهذا المعرض السفير العربي لطرش، والخبير المستشار في الاستراتيجية والتنمية المستدامة مولود خليف.

وسيكون هذا اليوم الإعلامي «فرصة لتقديم شروحات أوفى ومعلومات أدق من شأنها مساعدة الصحفيين والمهنيين في الصحافة، في إعداد تقاريرهم الإخبارية حول الاستثمارات والتنويع الصناعي والتبادلات والتكامل بين الدول الإفريقية»، يضيف بيان الوزارة.

خطى ثابتة نحو تعزيز التحول الطاقوي

الزجاج الشمسي.. لبنة جديدة للاقتصـــاد الجـــزائـــري

ترسم الجزائر طريق التحول الطاقوي بثبات، مستغلة في ذلك ما تزخر به من ثروات ومواد أولية تدخل في إنتاج الطاقات النظيفة، الجديدة والمتجددة، وعليه تقيم شراكات مع مختلف الدول المالكة لتكنولوجيا هذه الطاقات، بهدف إنجاز مشاريعها، على غرار مشروع الطاقة الشمسية، نظرا لتوفر هذا المصدر الطاقوي ومردوديته المتوقعة.

في هذا الإطار، قدمت مجموعة كيبينغ الصينية، أبرز الشركات العالمية في صناعة الزجاج الشمسي، عرضا لإقامة مشروع إنتاج الزجاج الشمسي في الجزائر.

قدمت مجموعة «كيبينغ» الصينية مقترح مشروع لإنتاج الزجاج الشمسي في الجزائر، بطاقة إنتاج تقدر بـ**1.5** مليون طن سنويا، إضافة إلى وحدة لمعالجة وتثمين الرمال السيليسية فائقة النقاء بطاقة **1.08** مليون طن سنويا، مع نسبة إنتاج محلية تصل **90**٪. بحسب ما أوردته وزارة الطاقة في بيان لها. ويضاف هذا المشروع، إلى باقي المشاريع التي تنجزها الجزائر مع شركات صينية متخصصة في محال الطاقات النظيفة الجديدة والمتجددة.

هذا ويدخل الزجاج الشمسي في توليد طاقة متجددة من أشعة الشمس، وتحسين كفاءة الألواح الشمسية، من خلال تقليل انعكاس الضوء وزيادة انتقاله، وحماية الخلايا من الظروف الجوية القاسية، بالإضافة إلى دوره في توفير الراحة الحرارية داخل المباني وتقليل الحاجة للتبريد الاصطناعي، والمساهمة في الاستدامة البيئية وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، بحسب الخبراء.

ويساهم هذا المشروع في تعزيز مشاريع الطاقة الشمسية الخمسة التي تعمل عليها الجزائر، لتحقيق هدف إنتاج **115** جيغاواط من الكهرباء النظيفة بحلول **2035**، مع زيادة حصة الطاقات المتجددة في توليد الكهرباء إلى **27**٪، وتقليص الاعتماد على الغاز في ذلك تدريجيا، وذلك في إطار شراكة مع شركات أجنبية، منها مشروع التحالف الصيني لشركتي «سي.دبليو.إي» (**CWE**) و«إتش.إكس.سي.سي» (**HXCC**) الصينيتين، لتنفيذ **5** محطات بقدرة إجمالية تبلغ **780** ميغاواط، ضمن برنامج **2000** ميغاواط. ومشروع ولاية الوادي لإنتاج **300** ميغاواط، بالتعاون مع شركة «سي.إس.سي.إي.سي» (**CSCEC**) الصينية الحكومية، وكذا مشروع بسكرة لإنتاج **220** ميغاواط، تُشرف عليه شركة «باور تشاينا» الصينية. ومشروع محطة حاسي الدلاعة لإنتاج **362** ميغاواط، بشراكة تركية، إلى جانب مشروع محطة ورقلة لإنتاج **300** ميغاواط من إنجاز شركة «كوسيدار» الجزائرية.

ومن شأن هذه المشاريع أن تقلل من اعتماد الجزائر على الطاقات الأحفورية في إنتاج الكهرباء، ومنه التحول نحو الطاقات النظيفة وتقليل انبعاث الغازات، والحفاظ على الثروات للأجيال القادمة، وتوفر للجزائر مداخيل إضافية من تصدير فائض الكهرباء.

الشعب
يومية وطنية إخبارية تصدر عن المؤسسة العمومية الاقتصادية (شركة ذات أسهم)
رأس مالها الاجتماعي: 00. 000.000. 200 دج
39 شارع الشهداء الجزائر
البريد الإلكتروني: contact@echaab.dz /الموقع الإلكتروني: www.echaab.dz

التحرير
التحرير: 023 46 91 87
الفاكس: 023 46 91 79

أمانة المديرية العامة
الهاتف: 80 023 4691
الفاكس: 77 023 469

الرئيس المدير العام
مسؤول النشر
جمال لعلامي
رئيس التحرير
محمد كاديك

لإعلاناتكم اتصلوا بالقسم التجاري: السرعة والجودة | تلفاكس: 73.60.59 (021)

من أجل إشهاركم توجهوا إلى: المؤسسة الوطنية للإتصال، النشر والإشهار، وكالة ANEP، المتواجدة ب 01 نهج باستور - الجزائر.
الهاتف الثابت: 42. 05. 10. 020 / 91. 20. 05. 020
الفاكس: 77. 13. 05. 020 / 45. 13. 05. 020 / 48. 11. 05. 020
البريد الإلكتروني: agence.regie@anep.com.dz
programmation.regie@anep.com.dz
agence.oran@anep.com.dz
agence.annaba@anep.com.dz
agence.ouargla@anep.com.dz
agence.constantine@anep.com.dz

■ ملاحظة:
المقالات والوثائق التي ترسل أوتسلم للجريدة لا ترد إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر ولا مجال لمطالبة الجريدة بها

تطبع بالمؤسسات التالية: الوسط: مطبعة S.I.A الغرب: شركة الطباعة S.I.O الشرق: شركة الطباعة S.I.E الجنوب: S.I.A مطبعة ورقلة مطبعة بشار: S.I.A

استدعت القائم بأعمال السفارة الفرنسية.. وزارة الخارجية:

ضغط فرنسا بالتأشيرات فاشل.. و"القبضة الحديدية" لن تنفع

- **بيان الممثلية الدبلوماسية بشأن اعتماد الأعوان والقنصليين الفرنسيين خرق للأعراف**
- **الحكومة الفرنسية تواصل سياسة الابتزاز والمساومة.. وانتهاك اتفاقية فيينا لعام 1961**
- **القرار الجزائري جاء ردّا على الفرنسي وهو تطبيق لمبدإ المعاملة بالمثل**

استُدعي القائم بأعمال سفارة الجمهورية الفرنسية بالجزائر، أمس الأربعاء، إلى مقر وزارة الشؤون الخارجية من قبل المدير العام للتشريفات، حسب ما أفاد به بيان لوزارة الشؤون الخارجية، مشيرا إلى أن هذا الاستدعاء يأتي على خلفية البيان الذي نشرته الممثلية الدبلوماسية الفرنسية بشأن اعتماد الأعوان الدبلوماسيين والقنصليين الفرنسيين في الجزائر.

وقد تم «لفت انتباه الدبلوماسي الفرنسي، بشدة، إلى ما يشوب هذا البيان من خرق جسيم للأعراف الدبلوماسية الراسخة»، يضيف ذات المصدر.

في هذا السياق، تم إبلاغ القائم بالأعمال الفرنسي بأن هذا البيان «غير مقبول، من ناحية الشكل ولا من ناحية المضمون، كونه يتضمن عرضا مغالطا للوقائع، وكونه يخاطب الرأي العام الجزائري بشكل مباشر، في محاولة لتحميل وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية مزاعم مسؤولية حصرية وكاملة بشأن عدم اعتماد الأعوان الدبلوماسيين والقنصليين الفرنسيين في الجزائر».

من حيث الشكل، فإن «هذا التصرف من جانب السفارة لا يمكن التسامح معه، لما ينطوي عليه من انتهاك لروح ونص اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961».

أما من حيث المضمون، فقد تم تذكير الدبلوماسي الفرنسي بأنه «الأدرى شخصيا بخلفيات هذه القضية وبتفاصيلها الدقيقة».

فالحقيقة -يتابع البيان- هي أن «عدم اعتماد الأعوان الدبلوماسيين والقنصليين الفرنسيين في الجزائر، جاء بعد قرار فرنسي مماثل، وعقب استنفاد جميع السبل التي بادر بها الجانب الجزائري بغية تسوية هذا الخلاف بما يرضي البلدين، حيث لا يتعلق الأمر سوى بتطبيق صارم لمبدإ المعاملة بالمثل، دون زيادة أو نقصان».

وأوضح المصدر نفسه، أن «السلطات الفرنسية هي من بادرت، منذ أكثر من عامين، برفض اعتماد رؤساء مراكز قنصلية وأعوان قنصليين جزائريين في فرنسا». مضيفا، أنه «نتيجة لهذا الوضع، لم يتلق ثلاثة قناصل عامين وستة قناصل جزائريين الاعتمادات المطلوبة، رغم مرور أكثر من ستة أشهر على تقديم طلباتهم».

وبالمثل، «لم يتمكن 46 عونا دبلوماسيا وقنصليا جزائريا من الالتحاق بمناصبهم في فرنسا بسبب تجاهل السلطات الفرنسية لطلبات اعتمادهم».

وقد تسببت هذه الوضعية، التي «افتعلتها السلطات الفرنسية، بشكل متعمّد ومدروس، في أضرار جسيمة للرعايا الجزائريين المقيمين في فرنسا، إذ أثرت سلبا على الخدمات القنصلية المقدمة لهم، كما أضعفت جودة الحماية القنصلية التي يتوجب توفيرها لهم»، حسب ذات البيان.

وفي الختام، تم «التأكيد بشدة على مسامع الدبلوماسي الفرنسي، بأنه يدرك تماما أن قضية التأشيرات لا ترتبط فقط بمسألة الاعتمادات، وأنه بات من المعروف أن حكومته قد جعلت من هذه المسألة أداة ضغط محورية ضمن سياسة «القبضة الحديدية» التي تسعى لفرضها على الجزائر».

وتلاحظ وزارة الشؤون الخارجية، أن الحكومة الفرنسية «مستمرة في ممارسة سياسة الابتزاز بخصوص ملف التأشيرات»، مشيرة إلى أن «المرحلة الأولى من هذه السياسة قد اختتمت بقرار الجزائر إنهاء العمل بالاتفاق الجزائري- الفرنسي لعام 2013، المتعلق بالإعفاء المتبادل من التأشيرات لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية وجوازات السفر لمهمة».

«واليوم، تفتح السلطات الفرنسية مرحلة ثانية من هذه السياسة، تستهدف من خلالها حاملي جوازات السفر العادية، وهي المرحلة التي تسعى لتسييرها عبر أساليب الابتزاز والمساومة والضغوطات»، يختتم البيان.

الابتزاز الفرنسي بخصوص ملف التأشيرات

الجزائر السيدة ترد على فرنسا بالمثل

وضعت الجزائر النقاط على الحروف مع النظام الفرنسي بخصوص ملف التأشيرات، حيث رفضت بشكل قاطع بيان السفارة الفرنسية الاستفزازي والمخالف للأعراف الدبلوماسية، وفضحت تكتيك الابتزاز والمساومة المنتهج من قبل باريس في هذا الملف.

حمزة.م

استدعاء القائم بأعمال سفارة الجمهورية الفرنسية بالجزائر إلى مقر وزارة الشؤون الخارجية من قبل المدير العام للتشريفات، أمس، أكد حرص الجزائر على مواصلة تبني سياسة الندية الكاملة مع الجانب الفرنسي وعدم التفريط في أية جزئية من جزئيات القبضة الحديدية، بما فيها الجوانب الشكلية، إذ أكدت الخارجية الجزائرية في بيانها، أنه تم لفت انتباه الدبلوماسي الفرنسي، بشدة، إلى ما يشوب هذا البيان من خرق جسيم للأعراف الدبلوماسية الراسخة. وقالت الخارجية الجزائرية، إنه «تم إبلاغ القائم بالأعمال الفرنسي بأن هذا البيان غير مقبول من ناحية الشكل ولا من ناحية المضمون، كونه يتضمن عرضًا مُغالطا ومُنحازا للوقائع، وكونه يُخاطب الرأي العام الجزائري بشكل مباشر في محاولة لتحميل وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية مزاعم مسؤولية حصرية وكاملة بشأن عدم اعتماد الأعوان الدبلوماسيين والقنصليين الفرنسيين في الجزائر». وشددت على أن بيان السفارة الفرنسية لا يمكن التسامح معه، لما ينطوي عليه من انتهاك لروح ونص اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961.

ومن حيث المضمون، فقد تم فضح الافتراء العلني الرسمي من قبل الجانب الفرنسي بخصوص ملف التأشيرات، عبر تبني التدليس الممنهج، ومحاولة قلب الحقائق لأغراض سياسية مشبوهة.

وذكرت الخارجية، أنّ «عدم اعتماد الأعوان الدبلوماسيين والقنصليين الفرنسيين في الجزائر، جاء بعد قرار فرنسي مماثل، وعقب استنفاد جميع السُبل التي بادر بها الجانب الجزائري بغية تسوية هذا الخلاف بما يُرضي البلدين. حيث لا يتعلق الأمر سوى بتطبيق صارم لمبدإ المعاملة بالمثل دون زيادة أو نقصان».

منذ بداية الأزمة، يعمد النظام الفرنسي وترسانته الإعلامية، إلى تجاهل مبدإ المعاملة بالمثل، الذي يعد راسخا في العلاقات بين الدول، ويحاول تقديم الجانب الجزائري كطرف متسبب في الأزمة.

ولفتت الخارجية الجزائرية، إلى أن «السلطات الفرنسية هي من بادرت، منذ أكثر من عامين، برفض اعتماد رؤساء مراكز قنصلية وأعوان قنصليين جزائريين في فرنسا. ونتيجةً لهذا الوضع، لم يتلقَّ ثلاثة قناصل عامين وستة قناصل جزائريين الاعتمادات المطلوبة، رغم مرور أكثر من ستة أشهر على تقديم طلباتهم».

وكشفت عن عدم تمكن 46 عونا دبلوماسيا وقنصليا جزائريا من الالتحاق بمناصبهم في فرنسا، بسبب تجاهل السلطات الفرنسية لطلبات اعتمادهم. مشيرة إلى أن هذه الوضعية التي افتعلها النظام الفرنسي، تسببت بشكل متعمد ومدروس في أضرار جسيمة للرعايا الجزائريين المقيمين في فرنسا، «إذ أثرت سلبًا على الخدمات القنصلية المقدَّمة لهم، كما أضعفت جودة الحماية القنصلية التي يتوجب توفيرها لهم».

وبلغة صريحة وواضحة، تم إبلاغ القائم بأعمال السفارة الفرنسية لدى الجزائر، بما يؤكد أن المناورات والمساومات الفرنسية في هذا الملف مفضوحة، وقائمة على الابتزاز والمساومة ومحاولات التأليب والتدليس.

وقالت، إنه «تم التأكيد بشدة على مسامع الدبلوماسي الفرنسي بأنه يدرك تمامًا أن قضية التأشيرات لا ترتبط فقط بمسألة الاعتمادات، وأنه بات من المعروف أن حكومته قد جعلت من هذه المسألة أداة ضغط محورية ضمن سياسة «القبضة الحديدية» التي تسعى لفرضها على الجزائر».

ولاحظت وزارة الشؤون الخارجية «أنّ الحكومة الفرنسية مُستمرة في ممارسة سياسة الابتزاز بخصوص ملف التأشيرات».

وقالت، إن «المرحلة الأولى من هذه السياسة قد اختتمت بقرار الجزائر إنهاء العمل بالاتفاق الجزائري- الفرنسي لعام 2013 المتعلق بالإعفاء المتبادل من التأشيرات لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية وجوازات السفر لمهمة».

أما المرحلة الثانية، فقد بدأت باستهداف السلطات الفرنسية خلالها حاملي جوازات السفر العادية، «وهي المرحلة التي تسعى لتسييرها عبر أساليب الابتزاز والمساومة والضغوطات».

رئيس المجلس الشعبي الوطني يستقبل رئيس مجلس الأمة

تطوير آليات العمل المشترك لتعزيز الأداء البرلماني

استقبل رئيس المجلس الشعبي الوطني إبراهيم بوغالي، أمس الأربعاء، رئيس مجلس الأمة عزوز ناصري، حيث استعرضا سبل تعزيز الأداء البرلماني وتطوير آليات العمل المشترك، حسب ما أورده بيان للمجلس الشعبي الوطني.

أوضح المصدر، أن اللقاء الذي جرى بمقر المجلس الشعبي الوطني «أتاح الفرصة لرئيسي غرفتي البرلمان من أجل استعراض أهم محطات الدورة المقبلة وعدد من الموضوعات ذات الصلة بالنشاطات التشريعية والبرلمانية، إلى جانب تصور آليات العمل المشترك في المحافل البرلمانية الدولية والإقليمية وتعزيز تواجد ممثلي الغرفتين فيها». في هذا الإطار، تطرق بوغالي وناصري إلى «المسائل المتعلقة بتوفير متطلبات تحسين الأداء ورفع مستوى التنسيق». كما جرى التأكيد على «أهمية مواصلة التشاور والتنسيق بين الغرفتين بما يضمن جودة العمل البرلماني ويعزز من دور البرلمان في مرافقة مختلف الإصلاحات والقوانين في إطار الصلاحيات المخولة له في ميادين التشريع والرقابة وتحسس انشغالات المواطنين»، وفقا للبيان.

رئيس الاتحاد البرلماني العربي.. إبراهيم بوغالي:

الغارات على مجمع «ناصر» الطبي.. جريمة صهيونية أخرى

أدان الاتحاد البرلماني العربي، بشدة، الغارات الصهيونية المتواصلة على قطاع غزة والتي استهدفت، أول أمس الاثنين، مجمع «ناصر» الطبي بخان يونس وأدت إلى استشهاد أزيد من 20 شخصا، من بينهم صحافيون وعاملون في المجالين الطبي والإغاثي.

أكد الاتحاد البرلماني العربي، في بيان صادر عن رئيسه إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشعبي الوطني، أن هذه الجرائم المتكررة تمثل «خرقا صارخا للقانون الدولي الإنساني واستهدافا متعمدا للمدنيين والإعلاميين وعمال الإغاثة، في محاولة لطمس الحقائق وشل جهود إنقاذ الأرواح». في هذا الصدد، حمل الاتحاد المجتمع الدولي «مسؤولية صمته المخزي»، معتبرا أن ذلك «يشكل غطاء مباشرا لاستمرار الاحتلال في ارتكاب المزيد من المجازر». وجدد في الختام دعوته إلى «تحرك دولي عاجل وفعال يتجاوز بيانات الإدانة الشكلية ويضع حدا للجرائم الصهيونية المتواصلة»، مشددا على أن «جذور المأساة تكمن في استمرار الوجود غير القانوني للاحتلال على الأرض الفلسطينية المحتلة».

عطاف يستقبل نظيره الصحراوي

لا بديل عن حق تقرير المصير بالصحراء الغربية

استقبل وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، أحمد عطاف، أمس الأربعاء، بمقر الوزارة، وزير الخارجية والشؤون الإفريقية للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، محمد يسلم بيسط، وفق ما أورده بيان للوزارة.

وتناول الوزيران «بالتشاور والتنسيق، التطورات التي تعرفها قضية الصحراء الغربية على الصعيد الدبلوماسي وذلك على ضوء التقرير الذي أصدره مؤخرا الأمين العام للأمم المتحدة والمطروح حاليا أمام الجمعية العامة».

وقد تم التأكيد، في هذا الصدد، على «دعم جهود الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي وهي الجهود الرامية لتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه غير القابل للتصرف وغير القابل للتقادم في تقرير المصير، وفقا لما أكدته ولا تزال تؤكده قرارات الشرعية الدولية»، حسب ما جاء في بيان الوزارة.

وفد المجلس الشعبي الوطني يؤكد من غواتيمالا:

الجزائر تولي التعاون جنوب - جنوب اهتماما كبيرا

أبرز نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني، توفيق قزوط، من غواتيمالا، الأهمية التي توليها الجزائر لتعزيز التعاون جنوب- جنوب، معتبرا أن الدبلوماسية البرلمانية تعد «رافعة أساسية لتقريب الشعوب وبناء شراكات مستدامة»، حسب ما أفاد به، أمس الأربعاء، بيان للمجلس.

أوضح المصدر، أن قزوط «ألقى كلمة باسم رئيس المجلس الشعبي الوطني، إبراهيم بوغالي، أمام الجمعية العامة لبرلمان عموم أمريكا الوسطى (البرلاسان)، المنعقدة في مقرها الدائم بغواتيمالا، أكد فيها اعتزاز الجزائر بعلاقات التعاون البرلماني مع دول المنطقة». مشددا على «الأهمية التي توليها الجزائر لتعزيز التعاون جنوب- جنوب، باعتبار الدبلوماسية البرلمانية رافعة أساسية لتقريب الشعوب وبناء شراكات مستدامة».

وأشار قزوط إلى أن «الجزائر، تحت القيادة الرشيدة لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، تولي أهمية خاصة لتعزيز هذا التوجه»، مبرزا أن «التعاون البرلماني بين المجلس الشعبي الوطني والبرلاسان يندرج في هذا الإطار».

وأبرز «جهود الجزائر، ضمن عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن، خاصة في الدفاع عن القضية الفلسطينية والدعوة إلى وقف العدوان على الشعب الفلسطيني». مضيفا، أن «الجزائر، بصفتها أكبر بلد في إفريقيا، تسعى إلى أن تكون جسرا للتواصل بين إفريقيا وأمريكا الوسطى، خدمة لمصالح شعوب القارتين».

حيداوي يشارك في فعاليات القمة العالمية بتتارستان

استعراض تجربة الجزائر في تمكين الشباب ودعمهم

يشارك وزير الشباب مكلف بالمجلس الأعلى للشباب، مصطفى حيداوي، ابتداء من أمس الأربعاء، بمدينة قازان، عاصمة جمهورية تتارستان بروسيا، في فعاليات القمة العالمية للشباب 2025، حسب ما أفاد به بيان للوزارة.

أوضح المصدر، أن هذه المشاركة، التي تدوم إلى غاية 30 أغسطس الجاري، تأتي بدعوتين رسميتين من رئيس منظمة التعاون الإسلامي ووزير العلوم والتعليم العالي لروسيا الاتحادية.

وأشار البيان، أن قمة قازان العالمية، التي ستجمع العديد من مسؤولي الهيئات الدولية الرسمية، وزراء الشباب، التربية والعلوم، الثقافة، العمل، الرقمنة للدول المشاركة، تعد «منصة دولية رائدة» تجمع أيضا «قادة الشباب وصناع التغيير من دول منظمة التعاون الإسلامي ودول مجموعة البريكس ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ».

وتهدف القمة، التي تنظم هذه السنة تحت شعار «تعليم الشخصية في عصر التغيرات العالمية: مسارات الحياة المهنية والقيم»، إلى «مناقشة التحديات والفرص التي تواجه الشباب في ظل التغيرات العالمية المتسارعة وتعزيز التعاون الدولي في مجال تمكين الشباب».

وسيركز المشاركون، خلال الأشغال، على «سبل تعزيز التعليم القائم على القيم وتنمية المهارات القيادية لدى الشباب وتحضيرهم مهنيا للتأقلم مع التحولات التكنولوجية والاجتماعية وكذا الاقتصادية الراهنة».

كما تتضمن القمة -يضيف البيان- «فعاليات نوعية، من بينها جائزة الشباب العالمية للقيادة، ومنتدى القيادة والتعاون الدولي»، وهي مبادرات ترمي إلى «تشجيع الريادة الشبابية وتكريس ثقافة الابتكار والمسؤولية المجتمعية».

ومن المنتظر أن يستعرض حيداوي بالمناسبة، «تجربة الجزائر في مجال تمكين الشباب ودعمهم من خلال جملة الآليات والتدابير القانونية التي تعزز مشاركتهم في صناعة القرار، خاصة في المجالين السياسي والاقتصادي»، إلى جانب «البرامج الوطنية الرامية إلى تنمية قدراتهم القيادية وتعزيز روح المبادرة لديهم».

وسيجري وزير الشباب مكلف بالمجلس الأعلى للشباب، سلسلة لقاءات ثنائية مع عدد من وزراء الشباب ومسؤولي الهيئات المشاركة وكذا القيادات الشبابية وممثلي المجالس الشبابية من مختلف دول العالم، بهدف «تبادل الخبرات واستدامة العمل المشترك بما يخدم قضايا الشباب على الصعيدين الإقليمي والدولي»، وفقا لذات المصدر.

قـــــرارات عاجلـــــة لمواجهـــــة «إرهـــــاب الطرقـــــات»

الرئيس تبون يُعيد «قطار النقل» إلى السكّة

● خطـــــوات متسارعـــــة لتكريـــــس منظومـــــة مـــــرور آمنـــــة وفعّالـــــة

ترأس رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، السيد عبد المجيد تبون، أمس الأول، اجتماعًا استثنائيًا لقطاع النقل، معلنًا عن حزمة قرارات عاجلة لمواجهة «إرهاب الطرقات»، وجاءت القرارات التي شملت استيراد عشرة آلاف حافلة جديدة، واستيراد مكثف لعجلات المركبات، وسن تشريعات حديثة لتنظيم حركة المرور، وإعادة النظر في كيفية تسليم رخص السياقة، وتحميل المسؤولية المدنية للمتسببين في الحوادث، مع إحالة السائقين على المراقبة الدورية.

ولأول مرة، توسعت المسؤولية لتشمل صيانة الطرقات، مدارس تعليم السياقة، ومؤسسات المراقبة التقنية، إلى جانب تكثيف المراقبة للكشف عن تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية.

وعقب ذلك، عقد وزير النقل، سعيد سعيود، اجتماعا تنفيذيا لمتابعة تنفيذ تعليمات رئيس الجمهورية، شمل تجديد حظيرة الحافلات وتطوير الخدمات التقنية.

بهذه الخطوات المتسارعة، تؤكد الدولة عزيمتها على تكريس منظومة نقل آمنة وفعّالة، تجعل من كل رحلة على الطرق تجربة مسؤولة وآمنة.

محمد لعرابي

خـــبراء ومختصـــّون يؤكّـــدون لـ«الشعـــب»:

حماية أرواح المواطنين.. أولوية الأولويات

● إرادة سياسيـــــة صارمـــــة لفـــــرض منطـــــق الانضبـــــاط

تسعى الجزائر إلى تطوير قطاع النقل البري، باعتباره واحداً من أهم محاور التنمية في البلاد، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقطاعات الاجتماعية والصناعية والسياحية والخدمية والإدارية والتربوية والتعليمية، وهو ما يجعله ركيزة أساسية للبنية التحتية داخل الجمهورية في المستقبل.

سفيان حشيفة

يؤكد خبراء ومختصون أن قرار رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، القاضي باستيراد 10 آلاف حافلة جديدة بشكل فوري، خطوة إيجابية تصب في صالح تعويض الأسطول المتهالك، والنهوض بقطاع النقل البري في الجزائر، وتوفير وسائل نقل أكثر أماناً وراحة للمواطنين والمسافرين عبر كل نواحي الوطن الكبير.

وفي هذا الشأن، قال الأمين العام للمركز الجزائري للدراسات الاقتصادية والبحث في قضايا التنمية المحلية، البروفيسور ساري نصر الدين، أن الاجتماع المخصص لقطاع النقل الذي ترأسه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، تميز بصدور قرارات جريئة وحاسمة، تؤكد عزم السلطات العليا على إحداث إصلاح عميق، يهدف إلى تعزيز السلامة المرورية، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين، وجعل النقل رافداً أساسياً للتنمية الوطنية المستدامة.

وأوضح البروفيسور ساري نصر الدين، وهو رئيس فريق بحث بمخبر الشراكة والاستثمار بجامعة سطيف1، أن هذا الاجتماع عكس مدى المتابعة الدقيقة من أعلى هرم الدولة لهذا القطاع الحيوي، لاسيما في أعقاب حادث الحافلة المؤسف الذي أماط اللثام عن نقائص متعددة بحاجة إلى معالجة سريعة.

وأفاد ساري، في تصريح أدلى به لـ«الشعب»، أن القرار المتعلق بالاستيراد الفوري لعشرة آلاف حافلة جديدة لتعويض الأسطول القديم، يمثل استثمارا مباشرا في تحسين ظروف تنقل الجزائريين، وتوفير وسائل نقل أكثر أمانا وراحة، بالإضافة إلى خطوة التوريد الفوري والمكثف لمختلف أنواع العجلات وقطع الغيار، باعتباره إجراء جوهريا سيُعالج إشكالية اهتراء المركبات ونقص لوازمها في بعض الأحيان بالسوق، بما ينعكس إيجاباً على سلامة الناقلين وزبائنهم، ويخفف من الأعباء عليهم وعلى المؤسسات العمومية على حدّ سواء.

أما بخصوص الإصلاحات المنتظرة في منظومة رخص السياقة، وتشديد المراقبة على السائقين، ومراقبة إجراءات الفحص الدوري والكشف عن تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، فهو يبرز حرص الدولة على حماية الأرواح، ووضع حد للفوضى المرورية الحاصلة، وارتفاع ضحايا الطرقات، حيث سيتم ولأول مرة، توسيع المسؤولية لتشمل الهيئات المكلفة بصيانة الطرقات ومنشآت قطاع الأشغال العمومية، ومدارس تكوين القيادة، ومراكز المراقبة التقنية، مما يضع الجميع أمام واجبات واضحة، ويؤسس لمسؤولية جماعية قانونية في مواجهة «إرهاب الطرقات»، وفقاً للمصدر ذاته.

كما أن تكليف الدرك والأمن الوطنيين بتشديد الرقابة الميدانية على مستوى كل الولايات، مثلما كشف ساري، يعكس الإرادة الصارمة في فرض منطق الانضباط، وتطبيق القانون دون تهاون على الجميع وبلا استثناء، من أجل تغيير الذهنيات والسلوكيات المرورية القديمة، وترسيخ ثقافة احترام واسع لهذا الإطار النقلي الهام.

ولم تقتصر هذه القرارات على بعدها الآني فقط، بحسب الخبير، وإنما تحمل رؤية إستراتيجية أوسع، بغية جعل النقل ركيزة أساسية في تحسين نوعية حياة المواطنين، وتسهيل تنقل الأفراد والبضائع، وتقليص كلفة الخدمات اللوجستية، وكذا تعزيز نمو الاقتصاد الوطني..

إلى ذلك، تترجم مخرجات هذا الاجتماع وجود رغبة والتزاماً واضحاً ببناء منظومة نقل حديثة، أكثر أماناً ونجاعة، تسهم في الاستقرار الاجتماعي وتواكب متطلبات التنمية الشاملة، يذكر الأمين العام للمركز الجزائري للدراسات الاقتصادية والبحث في قضايا التنمية المحلية، البروفيسور ساري نصر الدين.

ومن جهته، أكد طالب أكرم، نائب رئيس المنظمة الوطنية للتنمية الاقتصادية، إن قرارات مجلس النقل الرئاسي، تظهر إرادة سياسية قوية لحماية أرواح المواطنين من الحوادث على الطرق، ومعالجة الثغرات التي طالما عانى منها قطاع النقل وحركة المرور في بلادنا.

وفي تصريحه الخاص لـ «الشعب»، اعتبر طالب أكرم، الاستيراد الفوري لعشرة آلاف حافلة جديدة، خطوة ملموسة لتجديد الأسطول الوطني، وتعويض المركبات المهترئة سريعاً، بغية توفير شروط السلامة والراحة لمستعملي الطرقات سواءً كانوا ناقلين أو مسافرين.

كما أن قرار استيراد مختلف أنواع العجلات، وفقا لطالب، يعدّ إجراءً استعجالياً لضمان صيانة الحافلات والمركبات والسيارات وفق معايير الجودة، والحد من المخاطر المرتبطة بتقادم وسائل النقل وتهالكها بسبب كثرة الاستعمال. وفي السياق ذاته، فإن التوجه نحو سنّ تشريعات جديدة لتنظيم حركة المرور، خاصة ما يتعلق بكيفيات منح رخص السياقة، يمثل تحولا عميقاً في مقاربة الدولة للسلامة المرورية، حيث لم يعد السائق وحده يتحمل الوقائع، بل تم توسيع المسؤولية القانونية لتشمل الأطراف المكلفة بالطرقات، ومدارس تعليم السياقة، ومؤسسات المراقبة التقنية، وفق مقاربة شاملة ستساهم في ترسيخ ثقافة المسؤولية الجماعية المشتركة، والحد من حوادث الطرقات، بحسب قوله.

وتشكل هذه القرارات، بما تحمله من بعد إنساني وتنموي، كما أضاف أكرم، استجابة صريحة لتطلعات وآمال الشعب الجزائري، بما يجعل حماية الأرواح والممتلكات الخاصة والعمومية أولوية وفوق كل اعتبار.

ونوّه محدثنا بقوة الإجراءات المتعلقة بتشديد الرقابة من طرف مصالح الأمن والدرك الوطنيين، ومتابعة السائقين دورياً، قصد التأكد من صيانة مركباتهم، وعدم تعاطيهم للمخدرات أو المؤثرات العقلية، وهو ما يعكس وعياً رسمياً بخطورة هذه الآفات على السلامة العامة.

وقد ثمّن طالب أكرم القرارات الهامة التي اتخذها رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني، السيد عبد المجيد تبون، خلال الاجتماع المخصص لقطاع النقل، عقب وقوع الحادثة الأليمة المتعلقة بسقوط حافلة في وادي الحراش بالعاصمة، مبدياً دعم المنظمة الوطنية للتنمية الاقتصادية، الكامل لهذه التوجيهات والتعليمات، واستعدادها للمساهمة بجهودها ومبادراتها من أجل إنجاح هذه الإصلاحات، وتحقيق الأهداف المنشودة لتطوير قطاع النقل الوطني.

هذا وترأس رئيس الجمهورية، أمس الأول، اجتماعاً خُصّص لقطاع النقل، وتقرّر فيه استيراد فوري لعشرة آلاف حافلة جديدة لنقل المسافرين، بغرض تعويض القديمة، تحت إشراف وزارة الصناعة، بالإضافة إلى توريد عاجل ومكثّف لمختلف أنواع عجلات المركبات وقرارات هامة أخرى.

وزير النقل يترأس اجتماعا لتنفيذ تعليمات وأوامر رئيس الجمهورية

تجديد حظيرة الحافلات و«ثورة» قوانين لصدّ مجـــازر المـــرور

ترأس وزير النقل، سعيد سعيود، أمس الأول الثلاثاء، اجتماعا لتنفيذ تعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الخاصة بتجديد حظيرة الحافلات، حسبما أفاد به بيان للوزارة.

جرى الاجتماع بحضور الأمين العام للوزارة، رئيس الديوان، المدير العام للحركية واللوجستية، مدير الإدارة العامة، الرئيس المدير العام لمجمع النقل البري للمسافرين «ترانستيف»، الرئيس المدير العام لمؤسسة تسيير مصالح مطار الجزائر، ومدراء النقل وإطارات من الوزارة.

وقد خصص الاجتماع - يضيف ذات المصدر- لبحث ومتابعة تنفيذ تعليمات رئيس الجمهورية، لا سيما تلك المتعلقة بتجديد حظيرة الحافلات من خلال استيراد 10 آلاف حافلة، سن تشريعات جديدة تخص تنظيم حركة المرور، وكيفيات تسليم رخصة السياقة، وكذا تحميل المسؤولية المدنية للمتسببين في حوادث المرور وإحالة السائقين على المراقبة الدورية، بالإضافة إلى تكثيف مراكز الرقابة لكشف احتمالية تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية.

كما تم بحث قرار توسيع المسؤولية على الحوادث لأول مرة، ضد الأطراف المكلفة بالطرقات وصيانتها ومدارس تعليم السياقة ومؤسسات المراقبة.

من جهة أخرى، تطرق الوزير خلال الاجتماع إلى التحضيرات الخاصة بمعرض التجارة البينية الإفريقية 2025، حيث دعا إلى ضرورة التجند الكامل لكافة الفاعلين لإنجاح هذه التظاهرة، وتمثيل الجزائر أحسن تمثيل على الصعيدين الإفريقي والدولي.

في هذا الإطار، عرض الرئيس المدير العام لمجمع النقل البري للمسافرين عددا من الحافلات المجهزة والمخصصة للحدث، مع تقديم توضيحات حول سنة بداية سيرها، نوعيتها، مخطط السير، وكذا وضعيتها التقنية.

في سياق متصل، تم استعراض مشروع تطبيق الكتروني موجه للمشاركين من شأنه تسهيل خدمات النقل البري.

كما قدم الرئيس المدير العام لمطار الجزائر عرضا حول الإجراءات المتخذة، على غرار إنشاء رواق خاص بالمعرض، وإطلاق خدمات «ويفي7» للإنترنت داخل المطار، حسب بيان الوزارة.

منظمـــات مهنيـــة وجمعيـــات تثمّـــن قـــرار الرئيـــس:

استيراد 10 آلاف حافلة.. خطوة هامة لنقل آمن ونوعيّ

أشادت العديد من المنظمات المهنية والجمعيات الناشطة في مجال النقل بالقرارات عالية الأهمية التي اتخذها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والمتعلقة بالاستيراد الفوري لـ10 آلاف حافلة جديدة لنقل المسافرين والاستيراد المكثف لمختلف أنواع عجلات المركبات، معتبرة إياها خطوة هامة في مسار السياسة الوطنية للسلامة المرورية، فضلا عن ضمان تنقل آمن ونوعي للمسافرين وديمومة نشاط الناقلين.

يندرج قرار السيد الرئيس الخاص باستيراد مكثف لمختلف أنواع عجلات المركبات في إطار حرصه على التجسيد الفعلي للسياسة التي أقرها، والتي تعتمد على اللجوء الفوري للاستيراد عندما يصبح الإنتاج الوطني في مجال معين غير كاف للطلب الوطني، ضمن مقاربة ترتكز على النجاعة والاستغلال الأمثل للموارد وتشجيع المتعاملين الوطنيين من جهة، والتكفل السريع بالحاجيات الوطنية في مختلف المواد والخدمات من جانب أخر.

وجاءت هذه القرارات، الثلاثاء، عقب اجتماع ترأسه رئيس الجمهورية وخصص لقطاع النقل، حيث أمر بـ«الاستيراد الفوري لـ10 آلاف حافلة جديدة لنقل المسافرين لتعويض القديمة، تحت إشراف وزارة الصناعة»، إضافة إلى «الاستيراد الفوري والمكثف لمختلف أنواع عجلات المركبات».

كما تقرر «سن تشريعات جديدة تخص تنظيم حركة المرور، لا سيما كيفيات تسليم رخصة السياقة، وعرضها على اجتماع مجلس الوزراء المقبل، مع تحميل المسؤولية المدنية للمتسببين في حوادث المرور وإحالة السائقين على المراقبة الدورية، بالإضافة إلى تكثيف مراكز الرقابة لكشف احتمالية تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية».

وبموجب القرارات ذاتها، سيتم «توسيع المسؤولية على الحوادث، لأول مرة، ضد الأطراف المكلفة بالطرقات وصيانتها ومدارس تعليم السياقة ومؤسسات المراقبة التقنية للمركبات وكل طرف آخر تثبت مسؤوليته في الحوادث».

وتقرر خلال الاجتماع كذلك تكليف مصالح الدرك والأمن الوطنيين بـ«تشديد المراقبة عبر كامل التراب الوطني لفرض التطبيق الصارم لقانون المرور للحد من إرهاب الطرقات»، وفقا لما تضمنه بيان لرئاسة الجمهورية.

وفي هذا الإطار، ثمن الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين القرارات المتخذة، معتبرا أنها تعكس «رؤية استراتيجية عميقة لإصلاح قطاع النقل وتحديث بنيته التحتية وتجديد حظيرته الوطنية بما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني ويوميات المواطن».

وبهذا الخصوص، اعتبر الأمين العام للاتحاد، عصام بدريسي لـ«وأج»، أن هذه الخطوة «حاسمة في تجديد الحظيرة الوطنية للحافلات وتحسين ظروف عمل الناقلين والراكبين وتعزيز السلامة المرورية وفق معايير عصرية»، مشيرا إلى أنها تكرس مساعي «أخلقة الممارسات المهنية والإدارية في قطاع النقل وترسيخ مقاربة تشاركية تعزز الثقة بين الدولة والمجتمع».

كما أكد الاتحاد، رفقة كل الفيدراليات المنضوية تحت لوائه (النقل العمومي للأشخاص ونقل البضائع، وكالات المراقبة التقنية للسيارات، مدارس تعليم السياقة، مراكز تكوين السائقين، سيارات الأجرة) دعمه لهذه القرارات التاريخية واستعداده لمواكبتها بالتنسيق مع الحكومة.

من جانبه، أوضح عبد القادر بوشريط، المكلف بتسيير الفيدرالية الوطنية للنقل العمومي للأشخاص ونقل البضائع، أن هذه القرارات «تؤكد التكفل الفعلي للدولة بالناقلين العموميين»، خاصة بعد قرار سحب الحافلات المتهالكة التي يتجاوز عمرها 30 سنة، بما يضمن الحفاظ على مناصب عملهم وراحة وسلامة المسافرين.

وفي ذات المنحى، نوّهت الأكاديمية الوطنية للسلامة المرورية والأمن عبر الطرق بهذه القرارات، واصفة إياها بـ«المنعطف المحوري» في السياسة الوطنية للسلامة المرورية وتعكس «الإرادة السياسية لوضع حد لإرهاب الطرقات».

من جهتها، دعت الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين إلى تطوير برامج تكوين السائقين وقابضي الحافلات مع إدراج الجوانب التربوية في التعامل مع الزبائن، إلى جانب القضاء على المنافسة غير الشرعية في القطاع، لما تسببه من مخاطر على المهنة والمسافرين، مطالبة الناقلين بالالتزام بقوانين المرور وإرشادات أعوان الأمن والدرك والحماية المدنية.

وضع أسس هيكلة منظومة النقل لمواجهة "إرهاب الطرقات"

رئيس الجمهورية

يؤسّس إستراتيجية "السلامة المرورية"

● إصـــلاح التشريعـــات وتوسيـــع المسؤوليـــات وتشديـــد الرقابـــة

وضع رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أسسا قوية لمعالجة جذرية لظاهرة "إرهاب الطرقات"، التي تحصد آلاف الأرواح سنويا وتكلف الاقتصاد خسائر فادحة، حيث أبانت مخرجات الاجتماع الاستثنائي المنعقد، أول أمس، عن رؤية جديدة لمعالجة شاملة للنقائص والاختلالات التي يعرفها قطاع النقل منذ سنوات، تتجاوز الحلول الظرفية والإجراءات العقابية والتنظيمية، إلى حلول عملية متكاملة تشمل التجهيز، التشريع، والمراقبة الأمنية، وتهدف إلى إعادة هيكلة منظومة النقل وتطويرها، وتأمين سلامة المواطنين.

زهراء بن دحمان

أظهرت مخرجات الاجتماع الاستثنائي المخصّص لقطاع النقل، برئاسة الرئيس تبون، توجّه الجزائر نحو استراتيجية شاملة للسلامة المرورية، تعالج النقائص والثغرات والاختلالات من جذورها، عبر تجديد الحظيرة الوطنية، إصلاح التشريعات، توسيع المسؤوليات وتشديد الرقابة، حيث أقرّ رئيس الجمهورية جملة من القرارات تحمل مقاربة عملية لإعادة هيكلة المنظومة المرورية وضبط مسؤوليات الفاعلين في هذا القطاع الحساس.

ومن أبرز القرارات المعلنة، الإستيراد الفوري لـ10 آلاف حافلة جديدة لتعويض القديمة، تحت إشراف وزارة الصناعة، وهو ما يبرز التوجّه العاجل لتحسين جودة وسائل النقل الجماعي، وتوفير بدائل آمنة للمواطنين تتوفر على معايير السلامة، كما تمّ اتخاذ قرار باستيراد مكثف لمختلف أنواع العجلات المطاطية، وهذا ما سيعالج مشكلة حيوية، خاصة وأنّ الإطارات غير المطابقة أو المستعملة بشكل مفرط، تعد من الأسباب المباشرة للعديد من الحوادث الكارثية.

ولم يقتصر الاجتماع على تقديم الحلول التقنية، بل امتد إلى الجانب التشريعي والتنظيمي، فقد تقرّر إعداد قوانين جديدة، تخصّ تنظيم حركة المرور، طرق تسليم رخص السياقة، وفرض مسؤولية مدنية على المتسبّبين في الحوادث، بالإضافة إلى مراقبة دورية للسائقين، مع تأكيد التدقيق في حالات تعاطي المخدرات والمؤثّرات العقلية، ممّا يؤكّد أنّ رئيس الجمهورية يضع سلامة المواطن ضمن أولوياته القصوى.

ويعكس هذا التوجّه إرادة سياسية لمعالجة التساهل في منح رخص السياقة، الذي يعتبر أحد المصادر الرئيسية للسلوكيات الخطيرة على الطرقات، فمراجعة شروط الحصول على الرخصة وربطها بالكفاءة الفعلية، بدل النجاح في امتحان شكلي، بالإضافة إلى تشديد الرقابة الميدانية، من شأنهما أن يفرضا احتراما أكبر لقانون المرور، كما أنّ إخضاع السائقين للمراقبة الدورية لكشف تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، هو استجابة مباشرة لأحد الأسباب المتنامية للحوادث المميتة.وفي خطوة غير مسبوقة، تمّ الإعلان عن توسيع نطاق المسؤولية في الحوادث، لتشمل، لأول مرة، الأطراف المكلفة بصيانة الطرق، مدارس تعليم السياقة، ومراكز المراقبة التقنية، وكل طرف آخر يثبت تقصيره، وهو قرار نوعي في مقاربة ملف السلامة المرورية، فبدلا من تحميل السائق كامل المسؤولية، يتمّ الآن توزيعها على كل الأطراف المتدخّلة في سلسلة السلامة، وهذا الإجراء سيجبر مؤسّسات صيانة الطرق على تحمّل مسؤولياتها، وسيدفع مدارس السياقة إلى تحسين جودة التكوين بدل التركيز على منح الرّخص فقط، كما سيعزّز من صرامة ودقة المراقبة التقنية للمركبات.كما كلّف الاجتماع مصالح الدرك الوطني والأمن الوطني بتشديد الرقابة على الطرقات بشكل صارم، في إطار مكافحة "إرهاب الطرقات"، لفرض التطبيق الصارم لقانون المرور، فالقوانين أحيانا لا تكفي وحدها إذا لم ترافق بمتابعة تنفيذها على أرض الواقع، وتكون بمشاركة جميع الفاعلين والمعنيّين بما فيهم المواطنين، للحد من مآسي الطرقات.

رئيس أكاديمية السلامة المرورية والأمن عبر الطرق علي شقيان لـ«الشعب»:

تجديد حظيرة الحافلات.. استعادة الثقة في النقل العمومي

● إعداد منصة رقمية لضبط بيانات دقيقة عن الحافلات.. ضروري ● الاستيراد المكثف لقطع الغيار والعجلات مكسب كبير لقطاع النقل

اعتبر رئيس الأكاديمية الوطنية للسلامة المرورية والأمن عبر الطرق، علي شقيان، أنّ قرار رئيس الجمهورية المتعلّق باستيراد 10 آلاف حافلة جديدة يشكّل خطوة بالغة الأهمية في مسار تحديث الحظيرة الوطنية للنقل العمومي، خاصة وأنّ الدراسات الميدانية أظهرت أنّ أكثر من 20 بالمائة من الحافلات الناشطة على مستوى العاصمة وحدها يزيد عمرها عن ثلاثين سنة، أي ما يعادل أكثر من 16 ألف حافلة على المستوى الوطني تجاوزت عمر الخدمة الإفتراضي وأصبحت غير مؤهّلة للسير مثلما ذكر.

زهراء. ب

وأوضح شقيان، في تصريح لـ«الشّعب"، أنّ هذا القرار يندرج في إطار التجديد التدريجي للحظيرة الوطنية، إذ ستعوّض الحافلات الجديدة تدريجيا تلك المتقادمة وغير الصالحة، بما يعيد الاعتبار لوسائل النقل العمومي التي تعد النمط الأكثر اعتمادا من قبل المواطنين، خصوصا في المدن الكبرى، في مواجهة كابوس الإزدحام المروري.

وأضاف أنّ خدمة النقل العمومي ينبغي أن تحظى بأولوية قصوى باعتبارها خدمة تمّس يوميا ملايين الجزائريّين، مشدّدا – في السياق – على ضرورة أن ترافق هذه العملية دراسة علمية دقيقة لإعداد منصة رقمية وطنية للحظيرة، تتولى وزارة النقل بالتنسيق مع وزارة الصناعة ومؤسّسات المراقبة التقنية بناءها وتسييرها.

وأوضح محدثنا أنّ هذه القاعدة الرّقمية ستسمح بضبط بيانات دقيقة عن الحافلات، وتحديد أولويات التجديد بشكل عادل وشفاف، مع تمكين مختلف الهيئات الأمنية والرقابية من الاعتماد عليها في عملية التنظيم والمراقبة.

أما بخصوص القرار المتعلّق بالاستيراد المكثف لقطع الغيار والعجلات، فقد أكّد المتحدث أنه يمثل مكسبا كبيرا لقطاع النقل، بالنظر إلى الندرة الحادة التي عرفتها السوق لسنوات، فضلا عن انتشار قطع الغيار المقلدة ورديئة النوعية.

ويرى شقيان أنّ توفير قطع الغيار الأصلية والإطارات المطابقة للمعايير، سيسمح بإعادة تأهيل أكثر من 50 بالمائة من الحافلات المتضرّرة، وجعلها صالحة تقنياً وميكانيكياً لمواصلة الخدمة في انتظار التجديد الشامل للحظيرة.

واعتبر رئيس الأكاديمية أنّ هذين القرارين، أي استيراد الحافلات الجديدة وتوفير قطع الغيار الأصلية، يشكّلان معا بداية تغيير جوهري من شأنه أن يرفع مستوى الثقة في النقل العمومي، ويحدّ من الحوادث المرتبطة بالأعطاب التقنية، كما يُسهم في الحدّ من الضغط المروري داخل المدن الكبرى، مؤكّدا أنّ هذه الإجراءات تفتح المجال أمام نقلة نوعية في قطاع النقل العمومي، بما يعيد له مكانته كخدمة عمومية أساسية وركيزة في السياسات الوطنية للسلامة المرورية.

وفي سياق متصل، أبرز شقيان أنّ الاستيراد المكثف لقطع الغيار والإطارات عالية الجودة خطوة ضرورية لتعزيز السلامة الميكانيكية، بعد أن أضحت ندرة هذه التجهيزات وغياب النوعية سببا مباشرا في ارتفاع نسب الحوادث، وأضاف أنّ إصلاح المنظومة التشريعية لقانون المرور وإعادة النظر في كيفيات الحصول على رخص السياقة، خاصة عبر الرقمنة والتدقيق في التكوين والفحوص النفسية، سيشكّل نقلة نوعية في رفع كفاءة السائقين وردع السلوكيات المتهوّرة.

وأشار رئيس الأكاديمية إلى أنّ توسيع نطاق المسؤولية ليشمل السائقين، مدارس تعليم السياقة، مؤسّسات المراقبة التقنية وحتى الجهات المكلفة بصيانة الطرق، يعكس وعيا جديدا بضرورة تحميل كل طرف نصيبه من المسؤولية، بعدما أثبتت بعض التحقيقات أنّ إهمال هذه الأطراف كان سببا في كوارث مرورية، واعتبر أنّ الرقمنة وربط مختلف المؤسّسات بمنصات ذكية يعدان شرطا أساسيا لإنجاح هذه العملية وضمان مراقبة صارمة وشفافة، كما توقّف عند الدور المنتظر من أجهزة الأمن والدرك الوطني، حيث تقرّر تشديد الرقابة على الطرقات وتفعيل أدوات الردع الحديثة مثل رخصة السياقة بالتنقيط، السجل الوطني للمخالفات، والرادارات الرقّمية، بما يحول المخالفات الخطيرة إلى جرائم مرورية تخضع لأقصى العقوبات.

وأكّد شقيان استعداد الأكاديمية الوطنية للسلامة المرورية للانخراط في هذه الإصلاحات الكبرى عبر برامج التوعية والتكوين والدعم التقني، مبرزا أنّ الطريق في الجزائر لم يعد فضاء للفوضى واللامسؤولية، بل مسؤولية جماعية تستدعي تضافر كل الجهود لحماية الأرواح وتقليص نزيف الحوادث.

أشاد بقرار الإستيراد المكثّف للعجلات.. الخبير بودالي لـ"الشّعب":

تجسيد إستراتيجية الرئيس.. الطريق السريع لإصلاح القطاع

● ندرة الإطارات المطاطية ببلادنا ظرفية وستختفي قريبا

نتيجة لتنامي مستويات الخطورة في قطاع النقل البري وارتفاع حصيلة حوادث المرور ببلادنا، باشرت السلطات العليا تجسيد حزمة من القرارات الجادة الرامية إلى حماية سلامة المواطنين وإعادة منظومة النقل. ففي الاجتماع الاستثنائي المخصّص لقطاع النقل الذي ترأسه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أمر بالشروع في الاستيراد المكثّف للعجلات بالإضافة إلى 10 آلاف حافلة، وهي إجراءات شاملة تهدف إلى تفادي النقص الحاد في العجلات في السوق الوطنية وخفض الأسعار المتصاعدة بشكل مبالغ فيه.

جاء الاجتماع الاستثنائي والقرارات المنبثقة عنه، استجابة سريعة لمعالجة الواقع المروري، وهو ما أكّده أستاذ الاقتصاد بالمركز الجامعي علي كافي، الأستاذ الدكتور بودالي محمد، الذي قال إنّ الجزائر تنتج جزءًا من احتياجات السوق الوطنية من العجلات، فيما تقوم باستيراد الباقي من العديد من الأسواق الأوروبية، مستعرضاً في هذا الإطار تجربتها الطويلة في إنتاج العجلات من طرف شركة إيريس بولاية سطيف، التي دخلت حيّز الخدمة عام 2019، مجدّداً التأكيد على أنّ الجزائر لا تزال ماضية في مسار إنتاج العجلات محلياً بقدرة إنتاجية تصل إلى 02 مليون إطار خاص بالسيارات السياحية في السنة، على أن تنطلق الشركة في إنتاج عجلات المركبات النفعية بدايةً من نهاية العام الجاري.

وفي معرض حديث لـ«الشّعب"، أشاد أستاذ الاقتصاد بالمركز الجامعي علي كافي، بقرار الاستيراد المكثّف للعجلات، واصفاً إياه "بالضروري" في هذا الوقت لتغطية الطلب الوطني المتزايد، مؤكّداً بأنّ ندرة الإطارات المطاطية ببلادنا "ظرفية" وستختفي فور دخول خطوط إنتاج جديدة حيّز الخدمة بمصنع إيريس نهاية العام الجاري، ليصل إنتاج الشركة عتبة 4,5 مليون إطار في العام، خاصةً مع وجود مصانع جديدة تمّ وضع حجر الأساس لإنشائها في كل من وهران وأم البواقي، والتي ستغطي الطلب الوطني، وأضاف أنّ ما تشهده السوق الوطنية من ندرة في العجلات في الوقت الحالي لا يستحق هذا الكمّ من التهويل والتطبيل.

وأجرى المتحدّث مقارنة بسيطة بين ما تنتجه الجزائر وما تحتاجه سوقها الوطنية من العجلات المطاطية، مشيراً إلى أنّ الإنتاج الوطني الحالي لا يتجاوز 02 مليون إطار في السنة كلّها، خاصة بالسيارات السياحية، في الوقت الذي بلغ فيه عدد السيارات في الحظيرة الوطنية ما مجموعه 6,4 مليون سيارة حسب آخر إحصاء لسنة 2018، مشيراً إلى أنّ الجزائر مُطالَبة بتوفير 04 مليون إطار في السنة لتغطية احتياجات 08 مليون سيارة.

وعرّج أستاذ الاقتصاد بالمركز الجامعي علي كافي للحديث عن البرنامج الخاص الذي أطلقته الحكومة في وقت سابق، والذي يهدف إلى إنشاء مصانع لإنتاج العجلات محلياً، حيث تمّ إبرام شراكات مع متعاملين أجانب قصد مرافقة مشروع إنتاج السيارات، من خلال الشراكة بين مصنع الحاج العربي وشركة "دوبل ستار قروب" الصينية، لإنتاج 07 مليون إطار في المرحلة الأولى، ومصنع آخر في عين مليلة بأم البواقي لإنتاج مليون إطار كمرحلة أولى، والذي تمّ وضع حجر الأساس لإنشائه منذ قرابة الشهر.

ونوّه المتحدّث بوجود استراتيجية وطنية سابقة للوضع الحالي الخاص بالعجلات المطاطية ببلادنا، وهي استراتيجية تهدف إلى ضمان توفير العجلات في المستقبل القريب في إطار مساعي الدولة لإنجاح قطاع صناعة السيارات ببلادنا.

علي عويش

استجابة عملية لانشغالات المواطنين.. خبراء ومختصّون لـ"الشعب":

إصلاحات جذرية في قطاع النقل.. الدولة تحمي أبناءها

• تحديث التشريعات ومراجعة منظومة التكوين لضمان سلامة الأرواح

ثمن خبراء ومختصون في السلامة المرورية القرارات الأخيرة الصادرة عن الاجتماع الذي ترأسه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون الخاص بقطاع النقل، واعتبروا أن هذه الخطوة تمثل استجابة عملية لانشغالات المواطنين التي برزت في الآونة الأخيرة، خاصة في ظل تفاقم حوادث المرور، وارتفاع تكاليف النقل، وندرة قطع الغيار، فضلا عن التحديات المرتبطة بمسؤولية السائقين وجودة تكوينهم.

خالدة بن تركي

اتفق المختصون على أن هذه القرارات تمثل خطوة أساسية نحو إصلاح عميق لقطاع النقل، إذ تفتح الباب أمام نقاش واسع حول تجديد حظيرة النقل، وتحسين منظومة التكوين والتأهيل، ونشر ثقافة السلامة المرورية، فالنقل لم يعد مجرد خدمة اقتصادية، بل أصبح رهانا استراتيجيا يرتبط مباشرة بالأمن الاجتماعي والتنمية المستدامة.

تجديد الحظيرة

بدوره أكد الخبير والباحث الدولي في السلامة المرورية، الدكتور امحمد كواش، في تصريح لـ "الشعب"، دعمه لقرارات اجتماع رئيس الجمهورية المتعلقة بقطاع النقل، خاصة ما يتعلق باستيراد 10 آلاف حافلة جديدة، واعتبر أن هذه الخطوة إيجابية، لأنها تندرج في إطار تجديد حظيرة النقل التي شهدت في السنوات الأخيرة تراجعا كبيرا ولم تعد تواكب متطلبات النقل الحديثة.

وأوضح أن استيراد حافلات حديثة سيساهم في تطوير نظام النقل بالجزائر، من خلال رفع مستوى الأمن والسلامة، وتوفير مزيد من الراحة للمواطنين. كما أشار إلى أن هذه الحافلات صديقة للبيئة، إذ صممت وفق المعايير العالمية وتتميز بانبعاثات منخفضة، مما يجعلها خيارا أفضل لحماية البيئة وتحسين جودة الحياة.

وأثبتت الدراسات أن جزءا كبيرا من المركبات يسير اليوم بعجلات ملساء، وهو ما يشكل خطرا مباشرا على السلامة المرورية. وزادت المشكلة بسبب ندرة العجلات بمختلف أنواعها، مما دفع العديد من السائقين إلى استعمال عجلات غير قانونية أو غير مطابقة للمعايير، حيث تزود بعض المركبات بعدة أنواع مختلفة من العجلات، وهو ما يقلل من مستوى الأمان.

هذا الوضع أجبر بعض السائقين على الاستمرار في استخدام العجلات الملساء، رغم أنها تتعارض مع شروط السلامة، لأنها تؤثر على توازن المركبة ونظام الكبح والتحكم، وترفع من احتمالية وقوع الحوادث. فالعجلات الملساء تزيد من مسافة التوقف وتضعف التحكم خاصة في الطقس الحار أو خلال فصل الشتاء، وتكون أخطر بكثير على حافلات النقل الجماعي.

ومن هنا تأتي أهمية استيراد مختلف أنواع العجلات لتجديد مركبات المواطنين والقضاء على الندرة والاحتكار، بما يشجع على استعمال عجلات مطابقة لشروط السلامة، ويعزز الأمن على الطرق ويساهم في تقليص حوادث المرور.

تنظيم جديد لحركة المرور

كما أوضح الخبير في السلامة المرورية بخصوص إدخال تنظيم جديد يخص حركة المرور وطرق تسليم رخص السياقة، أن إحصائيات حوادث المرور، الصادرة عن عدة جهات مختصة، كشفت عن وجود تجاوزات كبيرة ونقص واضح في نوعية التكوين، سواء من حيث ظروف التدريب أو غياب حظائر مخصصة للامتحانات، إضافة إلى مسؤولية مدارس تعليم السياقة.

ولهذا شدد الخبير على أهمية مراجعة تكوين السائقين، حتى تكون عملية الحصول على رخصة السياقة مبنية على أسس صحيحة، سواء بالنسبة للسائقين المحترفين أو العاديين. كما أكد على ضرورة إدراج مفاهيم السياقة الدفاعية والوقائية ضمن برامج التكوين، بما يضمن رفع مستوى السلامة على الطرقات.

وأكد أيضا على ضرورة تنظيم حركة المرور لما لذلك من أهمية في مواجهة الفوضى اليومية، مثل الركن العشوائي والتوقف غير المنظم والاختناقات المتكررة. موضحا أن وضع قوانين وتشريعات واضحة سيساعد على تخفيف الازدحام والحد من الحوادث المرورية، خاصة وأن الازدحام غالبا ما يسبب توترا للسائقين ويؤدي إلى تجاوزات خطيرة لتعويض الوقت الضائع. ومن المنتظر أن يناقش مجلس الحكومة هذا الملف قريبا لوضع خطط جديدة بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية والاستفادة من الأساليب الحديثة في تنظيم المرور.

تعزيز المسؤولية

تمحورت القرارات الرئاسية الأخيرة حول تعزيز المسؤولية المدنية في حوادث المرور، حيث لم يعد الأمر مقتصرا على شركات التأمين، بل أصبح السائق يتحمل مسؤولية مباشرة عن تصرفاته، خصوصا عند ارتكاب مخالفات جسيمة مثل تجاوز الإشارة الحمراء أو السير في الاتجاه المعاكس أو التسبب في حوادث تؤدي إلى إصابات أو وفيات.

كما طبق -يفيد الخبير- هذا المبدأ على المؤسسات الاقتصادية ووسائل النقل، التي تحاسب هي الأخرى في حال إهمالها لشروط السلامة المرتبطة بالسائق أو المركبة، وهو ما يعد خطوة تهدف إلى فرض الانضباط والحد من الفوضى على الطرقات.

وفي السياق نفسه، أوضحت الحكومة أن هذا القرار يندرج ضمن سياسة أكثر صرامة في متابعة القضايا المرورية، إذ سيلزم السائقون الذين يرتكبون مخالفات خطيرة بالمثول مباشرة أمام العدالة. ومن المنتظر أن يسهم هذا الإجراء في ردع السائقين المتهورين والتقليل من الحوادث والضحايا.

كما شدد الاجتماع على أهمية إخضاع بعض السائقين، خصوصا المتسببين في الحوادث المأساوية، لتحاليل دقيقة تشمل الكشف عن تعاطي المخدرات والكحول. ففي الوقت الحالي يقتصر الإجراء على تحليل الكحول فقط، بينما يمثل توسيعه ليشمل المخدرات خطوة أساسية للحد من المخاطر، خصوصا مع انتشار هذه الظاهرة بين بعض الفئات، وما يشكله الجمع بين السياقة وتعاطي الممنوعات من تهديد مضاعف على حياة السائقين والركاب والمارة.

وأضاف امحمد كواش أن تحديد المسؤوليات والمتابعات القضائية في حوادث المرور يظهر عند ثبوت تقصير بعد التحقيقات الأمنية والإحصائيات، حيث تحمل المؤسسات المكلفة بإنجاز الطرقات المسؤولية في حال وجود عيوب أو نقاط سوداء، كما تُساءل مدارس تعليم السياقة إذا تبين أن ضعف التكوين لدى سائقيها كان سببا في الحوادث. وتعد هذه الإجراءات خطوة إيجابية للحد من التجاوزات وضمان الشفافية سواء في منح رخص السياقة أو في إنجاز الطرقات.

دور مؤسسات المراقبة التقنية

وقال الخبير إن التحقيقات التي تلت بعض حوادث المرور أظهرت أن هناك مؤسسات للمراقبة التقنية لها علاقة بالحادث، من خلال السماح بمرور مركبات غير صالحة للاستعمال مثل الحافلات التي تسير بعجلات ملساء أو بنظام كبح ضعيف، ورغم ذلك تكون محاضرها سليمة. هذه الممارسات تجعل تلك المؤسسات مسؤولة أمنيا وقانونيا، لأنها طرف أساسي في حماية الأرواح وضمان سلامة المركبات.

ومن جهة أخرى، شدد الاجتماع الخاص بقطاع النقل، وبتوجيه من رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، على ضرورة تعزيز دور أجهزة الأمن في مراقبة الطرقات. وقد تم التركيز على مصالح الدرك الوطني لتكثيف نقاط المراقبة الثابتة والمتحركة لضبط المخالفين والحد من السلوكيات المتهورة.

كما دعا الخبير إلى الاعتماد على وسائل تقنية حديثة مثل الرادارات، الكاميرات، والسيارات والدراجات الموهة لمتابعة المركبات ورصد المخالفات بدقة. ويهدف هذا التوجه إلى تشديد الردع وتطبيق العقوبات الصارمة، باعتباره حلا فعالا للحد من حوادث المرور التي باتت تشكل خطرا كبيرا على المجتمع.

وختاما، أكد الخبراء في مجال النقل أن الجمع بين التقنيات الحديثة وتشديد العقوبات، إلى جانب التوعية المستمرة للسائقين والمواطنين، يشكل استراتيجية متكاملة لتعزيز السلامة المرورية، فالتزام الجميع بالقوانين واحترام نظام المرور لن يحمي الأرواح فحسب، بل يساهم أيضا في تنظيم حركة المرور وتحقيق بيئة آمنة ومستقرة للجميع.

من المقاربة الفردية إلى الإستراتيجية الشاملة

بين التجديد والردع.. رؤية جديدة لقطاع النقل

• متابعة دقيقة لحالة المركبات وتنظيم أفضل لحركة المرور

فتح الاجتماع الأخير المخصص لقطاع النقل الباب أمام حزمة إصلاحات واسعة، تتوزع بين تجديد الحظيرة الوطنية، وتحيين القوانين، وتشديد الرقابة. ويجمع خبراء على أن هذه الإجراءات تمثل منعطفا في مسار معالجة ملف السلامة المرورية، الذي ظل لسنوات من أبرز الانشغالات الوطنية.

الهادي. ش

قرار استيراد 10 آلاف حافلة جديدة يعكس رؤية شاملة لتجديد الأسطول الوطني، وتعويض المركبات القديمة التي تجاوز عمر الكثير منها 30 سنة. وهذه الخطوة لا تقتصر على تحديث وسائل النقل، بل تحمل أيضا بعدا اجتماعيا وأمنيا، خاصة مع اقتراب الدخول المدرسي والاجتماعي، وما يرافقه من ضغط على النقل العمومي.

ويشدّد خبراء على ضرورة مرافقة هذا التجديد بآليات تنظيمية دقيقة، من بينها إنشاء بطاقية وطنية رقمية خاصة بالحظيرة، تسمح بمتابعة دقيقة لحالة المركبات وتنظيم أفضل لحركة النقل، بما يخفف من الازدحام ويقلص من الحوادث اليومية.

لا يقتصر الأمر على زيادة عدد الحافلات، بل يتطلب توفير مركبات بمواصفات عالية الجودة ومعايير دولية حديثة، تعتمد على أنظمة ذكية وتكنولوجيا متطورة في مجالات السلامة والراحة. فالمواطن، كما يقول، فقد الثقة في النقل الجماعي بسبب قدم الحافلات وتهالكها، ولا يمكن استعادة هذه الثقة إلا عبر توفير خدمة آمنة ومريحة.

كما حذر من المخاطر الناجمة عن ندرة قطع الغيار والعجلات الأصلية، مؤكدا أن استيرادها بشكل منتظم يساهم في تقليل مخاطر الحوادث، خاصة وأن استعمال قطع غير مطابقة للمعايير كان سببا مباشرا في الكثير من الكوارث المرورية.

تشريعات تواكب الواقع

جانب آخر من الإصلاح يخص المنظومة القانونية؛ إذ يعتبر خبراء أن تحيين قانون المرور أصبح ضرورة قصوى، مبرزا أن الأكاديمية رفعت مقترحاتها إلى البرلمان بغرفتيه للدفع قدما بعملية التحديث.

ويتعلق أبرز التغييرات المنتظرة بمنظومة رخص السياقة، حيث يقترح اعتماد الرقمنة في التكوين والامتحانات، وتشديد معايير النجاح، مع إدراج الفحوص النفسية والعقلية ضمن شروط الحصول على الرخصة. الهدف من ذلك هو تكوين سائقين أكثر كفاءة، والحد من السلوكيات المتهورة على الطرق.

وهذه الإصلاحات لن تكون فعالة إلا إذا تمت مراقبة مراكز التكوين نفسها، والتأكد من جودة برامجها ومدى تأهيل مدربيها، فضلا عن اعتماد نظام نقاط ذكي يسمح بتتبع سلوك السائقين بعد حصولهم على الرخصة.

المسؤولية لم تعد مقتصرة على السائق

من أبرز ما جاء في هذه الرؤية الجديدة، توسيع المسؤولية القانونية لتشمل أطرافا أخرى غير السائق. فشركات صيانة الطرقات، على سبيل المثال، ستتحمل المسؤولية في حال وقوع حوادث بسبب رداءة الطرق أو غياب الصيانة. والأمر نفسه ينطبق على مدارس تعليم السياقة ومؤسسات المراقبة التقنية التي قد تسمح بمرور مركبات غير صالحة للاستعمال.

ويقترح الخبراء هنا إنشاء منصة وطنية رقمية تربط وزارتي النقل والصناعة بالمصالح الأمنية، بما يتيح متابعة آنية لحالة المركبات، ويعزز الشفافية في معالجة الملفات والحوادث.

من جهة أخرى، تم تكليف مصالح الأمن والدرك الوطني بتشديد الرقابة عبر كامل التراب الوطني، مع اعتماد أساليب حديثة مثل الرادارات الرقمية، والكاميرات الذكية، والعمل برخصة السياقة بالتنقيط.ويشرح خبراء أن هذه الأخيرة تعتمد على إنشاء سجل وطني للمخالفات يكون مرجعا لدى السلطات الأمنية والقضائية ومؤسسات التأمين، بحيث يتم التعامل مع السائقين المتهورين بعقوبات رادعة قد تصل إلى تصنيف بعض الحوادث في خانة "جرائم أمن مروري".

من المقاربة الفردية إلى الرؤية الشاملة

ويجمع الخبراء على أن هذه التدابير تعكس تحولا جوهريا في التعامل مع حوادث المرور، إذ لم يعد السائق وحده يتحمل المسؤولية، بل أصبح الأمر رؤية شاملة تشمل المركبات، الطرقات، القوانين، والمؤسسات المسؤولة عن النقل. وهي مقاربة يعتبرها المختصون خطوة ضرورية لإنقاذ الأرواح، واستعادة الانضباط، وتحويل النقل من مشكل يومي إلى عنصر استقرار وأمن اجتماعي.

رئيس منظمة حماية المستهلك.. مصطفى زبدي لـ «الشعب»:

قرارات الرئيس.. إجراءات حاسمة وفاصلة

■ استجابة مباشرة لانشغالات المهنيين والمواطنين

اعتبر رئيس المنظمة الوطنية لحماية المستهلك ومحيطه، الدكتور مصطفى زبدي، أن القرارات الأخيرة التي خرج بها الاجتماع الوزاري المصغر برئاسة رئيس الجمهورية، «حاسمة» و«فاصلة»، إذ مثلت استجابة مباشرة لانشغالات المهنيين والمواطنين على حد سواء، خاصة بعد الفاجعة الأليمة التي شهدها وادي الحراش. وأكد أن الطابع الاستعجالي لهذه الإجراءات، ينسجم تماما مع الواقع والميدان. مشددا على ضرورة أن يرافقها تنفيذ جاد وفوري من قبل الأجهزة التنفيذية حتى تحقق الأهداف المرجوة.

زهراء بن دحمان

أوضح زبدي في تصريح لـ «الشعب»، أن توسيع دائرة المسؤولية لتشمل قطاعات جديدة وأطراف أخرى خطوة معقولة وواقعية، بعدما حمل البيان الوزاري مسؤولية السلامة المرورية أيضا لمصالح المراقبة التقنية للسيارات ومدارس تعليم السياقة ومؤسسات إنجاز وصيانة الطرق، وهو ما اعتبره زبدي إنصافا وتداركا لغياب سابق في تحديد المسؤوليات. وأضاف، أن حوادث المرور لم تكن تحظى دائما بتقييم موضوعي، حيث كان يلقى العبء في الغالب على السائقين وحدهم، بينما تظل عوامل أخرى كاهتراء الحظائر التقنية وحالة الطرق مهملة، رغم أنها تلعب دورا أساسيا في وقوع الكثير من الحوادث. وأشار رئيس منظمة حماية المستهلك، إلى أن بعض الطرق التي أنجزت حديثا

باتت في وضع أسوأ مما كانت عليه، وهو أمر غير مقبول ويعكس غياب المحاسبة وتفشي مظاهر الفساد والإهمال في بعض المشاريع. في هذا السياق، شدد على أهمية تحميل هذه الأطراف مسؤوليتها المدنية عن الأضرار الناجمة عن سوء إنجاز أو غياب صيانة الطرق. كما دعا زبدي إلى تكثيف الدور التحسيسي والتوعوي، مؤكدا أن من واجب المجتمع المدني رفع الانشغالات الميدانية للسلطات العمومية، سواء ما تعلق بوضعية الحافلات، أو بحالة بعض الطرق، أو بنقص قطع الغيار والعجلات، وهي كلها ملفات لطالما رفعتها الجمعية قصد تنوير الهيئات المختصة وإصلاح الاختلالات المسجلة. وأضاف، أن العمل القانوني والردعي يبقى أساسيا ولا غنى عنه، لكن ذلك لا يلغي أهمية التربية والتحسيس، خصوصا لدى الأطفال، باعتبار أن السلامة المرورية ثقافة ينبغي ترسيخها منذ الصغر. غير أن زبدي شدد على أن الحوادث الخطيرة الناجمة عن الاستهتار واللامبالاة، تستدعي إجراءات ردعية صارمة، حتى يتحمل كل مخالف مسؤوليته ويكون أكثر حرصا على أن تؤدى مهامه وفق معايير السلامة والاحترافية. وختم رئيس المنظمة الوطنية لحماية المستهلك بالتأكيد على أن المواطن هو حلقة مهمة في بناء الدولة والمجتمع، وأن إشراكه في صياغة السياسات المرورية ضرورة ملحة، سواء عبر تنظيماته وجمعيات السلامة المرورية أو من خلال لجان الأحياء، حتى يتمكن من تقديم مقترحاته بكل موضوعية ويساهم في تحقيق حركة مرورية آمنة وسليمة تلبي تطلعات الجميع.

جمعيات ومنظمات تنوّه وتؤكد:

نقلة نوعية في ميدان السلامة المرورية

نوهت جمعيات ومنظمات، أمس الأربعاء، بالقرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، لتعزيز السلامة المرورية، وذلك خلال ترؤسه، الثلاثاء، اجتماعا خصص لقطاع النقل، مبرزة أهمية هذه القرارات التي من شأنها تحسين الأمن عبر الطرق.

ثمن رئيس الفدرالية الوطنية لنقل المسافرين والبضائع، المنضوية تحت لواء اتحاد التجار والحرفيين، عبد القادر بوشريط، القرارات التي أفضى إليها هذا الاجتماع، لاسيما ما تعلق بالاستيراد الفوري لـ10 آلاف حافلة جديدة لنقل المسافرين، وهي الخطوة التي تأتي -كما قال- بعد قرار سحب حافلات نقل المسافرين المتهالكة من الحظيرة الوطنية.

واعتبر أن هذه القرارات من شأنها «تحسين الأمن عبر الطرق»، فضلا عن كونها «مؤشرا يطمئن الناقلين الخواص» والنقل العمومي بشكل عام.

كما أكد على أهمية ما توصل إليه الاجتماع بخصوص المسؤولية المدنية ومراقبة السائقين، وعلى وجه الخصوص ما تعلق بالكشف عن احتمالية تعاطي المخدرات. مشيرا إلى أن «فرض الرقابة على السائقين وحتى على قابضي التذاكر، يصب في مصلحة جميع الأطراف، حفاظا على السلامة العامة».

مؤشرات تطمئن الناقلين الخواص والعموميين

من جهته، يرى رئيس المنظمة الوطنية لحماية وإرشاد المستهلك، مصطفى زبدي، أن اتخاذ قرارات من هذا النوع كان «أمرا ضروريا ويستحق التثمين».

كما لفت إلى أن الإجراءات الخاصة بتحديد المسؤوليات «ستساهم في إعادة تصنيف مسببات حوادث المرور»، معتبرا ذلك بمثابة «نقطة إيجابية من شأنها دفع جميع الأطراف إلى مزيد من الاحترافية».

في السياق ذاته، شدد على ضرورة «ضبط نشاط مدارس تعليم السياقة لتفادي أي تجاوزات في تسليم رخص السياقة أو تسهيلات قد تخل بعملية التكوين وتؤثر على احترافية السائقين».

بدورها، اعتبرت رئيسة الجمعية الوطنية للممرّنين المحترفين للسياقة، نبيلة فرحات، أن «تشديد الرقابة وتطبيق قانون المرور بشكل صارم، يساهمان في تقليل حوادث الطرق»، مشيرة إلى أن توسيع دائرة المسؤولية لتشمل الأطراف المكلفة بالطرق وصيانتها ومدارس تعليم السياقة ومؤسسات المراقبة التقنية للمركبات، يعد «نقلة نوعية» في مجال السلامة المرورية.

من جانبه، أكد الباحث والخبير الدولي في السلامة المرورية، مرسلي عمراني، أن هذه الإجراءات تعد «جوهرية» وتصب في إطار معالجة ظاهرة حوادث المرور وأنها «تنسجم مع أهداف التنمية المستدامة العالمية في الحفاظ على صحة الإنسان وسلامته وأمنه أثناء التنقل».

ولفت إلى أن تجديد الحظيرة الوطنية للنقل البري يعد «إجراء مهمّا وخطوة نحو عصرنة قطاع النقل بمواصفات عالمية، من خلال تعزيز معايير السلامة في المركبات».

وكان رئيس الجمهورية قد ترأس، الثلاثاء، اجتماعا خصص لقطاع النقل، تم خلاله اتخاذ قرارات هامة وتاريخية، من بينها الاستيراد الفوري لـ10 آلاف حافلة جديدة لنقل المسافرين لتعويض القديمة وكذا الاستيراد الفوري والمكثف لمختلف أنواع عجلات المركبات.

كما تقرر أيضا سن تشريعات جديدة تخص تنظيم حركة المرور وتحميل المسؤولية المدنية للمتسببين في حوادث المرور، بالإضافة إلى تكثيف مراكز الرقابة لكشف احتمالية تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية وتوسيع المسؤولية لتشمل الأطراف المكلفة بالطرق وصيانتها ومدارس تعليم السياقة ومؤسسات المراقبة التقنية للمركبات.

ترحيب واسع من السائقين والمواطنين

خدمة نقل آمنة وراحة مستحقة للركاب

لقيت القرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بخصوص تجديد حظيرة الحافلات وتعزيز السلامة المرورية ترحيبا واسعا من سائقي ومالكي الحافلات والمواطنين، معتبرين هذه الإجراءات خطوة مهمة في مسار إصلاح قطاع النقل.

ثمن السائقون وملاك حافلات نقل المسافرين، الذين التقتهم «وأج»، أمس الأربعاء، في مختلف محطات النقل البري بالجزائر العاصمة، مخرجات الاجتماع الذي ترأسه رئيس الجمهورية، وعلى رأسها قرار الاستيراد الفوري لـ10 آلاف حافلة جديدة والاستيراد المكثف لمختلف أنواع عجلات المركبات.

في هذا الصدد، يرى السائق فريد من محطة بئر مراد رايس، أن هذه القرارات ستسمح بتوفير خدمة نقل عمومي آمنة، مع راحة أكبر لجميع الركاب. فيما اعتبر زميله رابح، أن استيراد حافلات جديدة سيضفي جمالية على المحيط ويبسط الطمأنينة في نفوس المسافرين.

من جهته أوضح السائق محمد، من محطة تافورة بوسط العاصمة، أن عملية تجديد الحظيرة عن طريق الاستيراد الفوري للحافلات، تعد خطوة ضرورية في الوقت الحالي، بالنظر إلى وضعية الكثير من المركبات، داعيا جميع السائقين إلى التحلي بروح المسؤولية واتخاذ جميع الإجراءات المتعلقة بصيانة الحافلات وتصليح الأعطال المسجلة.

وبمحطة الخروبة، استحسن السائقون القرارات المتخذة، مؤكدين أن السلامة المرورية يجب أن تظل دائما على رأس أولويات المتعاملين في هذا المجال.

في هذا الإطار، دعا السيد عباد، وهو صاحب حافلات نقل بين الولايات، إلى تسقيف مدة سير مركبات النقل العمومي، ضمانا لأمن المسافرين، لافتا من جهة أخرى إلى أهمية القرار المتعلق باستيراد العجلات.

وحول مراجعة كيفيات تسليم رخصة السياقة وتحميل المسؤولية المدنية للمتسببين في حوادث المرور وإحالة السائقين على المراقبة الدورية، بالإضافة إلى تكثيف مراكز الرقابة لكشف احتمالية تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، يرى السائقون أنها إجراءات من شأنها الحد من الظواهر السلبية المسجلة في الطرق.

من جهتهم، استحسن العديد من المواطنين الاهتمام الذي توليه الدولة لتجديد الحظيرة الوطنية للحافلات، بما يضمن شروط السلامة ويحسن من جودة الخدمة المقدمة للمسافرين.

الخبير بن يحي لـ «الشعب»:

وضع دفتر شروط صارم لتفادي المجازر المرورية

فصل رئيس الجمهورية، أول أمس، خلال مجلس الوزراء بقرار استعجالي لمعالجة مشاكل النقل الحضري ونقص وسائل النقل، من خلال الشروع في الاستيراد الفوري لـ10 آلاف حافلة جديدة لنقل المسافرين لتعويض القديمة، تحت إشراف وزارة الصناعة، بالإضافة إلى الاستيراد الفوري والمكثف لمختلف أنواع عجلات المركبات.

سعاد بوعبوش

القرار سيُخرج نهائيا المركبات المتضررة من الخدمة، مع الإدماج التدريجي للحافلات الجديدة في الخطوط ذات الضغط الكبير بالمدن الكبرى والضواحي، وجاء استجابة لمطالب كثيرة للمهنيين وحتى المواطنين، ما من شأنه التخفيف من الحوادث وتعزيز السلامة المرورية بالجزائر، إلى جانب إتباع هذا القرار باستيراد عجلات المركبات، بحيث ستتكفل الدولة بالإطار القانوني واللوجستي، فيما تتولى الشركات العمومية والخاصة التنفيذ والتوزيع، مع متابعة صارمة لتفادي العشوائية.

أوضح الخبير الاقتصادي فريد بن يحي، في تصريح لـ «الشعب»، أن القرار وإن كان استعجاليا، فقد جاء ليلبي احتياجات قطاع مهم ويشكل العمود الفقري لأي دولة، ولو من خلال فتح باب الاستيراد، مؤكدا رسم استراتيجية واضحة لقطاع النقل بالجزائر مع التخطيط الجيد له، حتى يؤدي الأدوار الهامة التي يقوم بها فهو شريان أي اقتصاد.

وبحسب بن يحي، فإن النقل من القطاعات الأساسية ويدخل في إطاره النقل الجوي، البحري والنقل البرّي، سيما السكك الحديدية، موضحا أنه يتعين أن يكون هناك جرد شامل لما تتوفر عليه الجزائر من أسطول النقل لتحديد الاحتياجات الوطنية.

ويرى المتحدّث، أن الطابع الاستعجالي للاستيراد لا يعني الارتجال وهو ما يفسر إشراف وزارة الصناعة عليه والتي ستتولى وضع دفتر شروط خاص باستيراد الحافلات والعجلات وتحديد المواصفات التقنية «السلامة، السعة، المعايير البيئية» وانتقاء المتعاملين الأجانب من مصنّعين أو موزعين موثوقين لموثوق، بحيث يمكن اللجوء للتعامل مع شركات متطورة من الصين، واستيراد حافلات ولو قديمة نوعا ما ولكنها ذات وضعية جديدة وعدم تفويت فرصة التصنيع من خلال الذهاب لأبعد من ذلك بالانطلاق في عملية التركيب بالجزائر ولو بنسبة بسيطة من الإدماج لا تتجاوز 5 أو 10٪ لحافلات متوسطة وكبيرة السعة، مؤكدا أن الحافلات الصغيرة لم تعد تصلح للجزائر وللمدن الكبرى بالنظر للكثافة السكانية بها.

وبخصوص النقل في المدن الكبرى، أكد الخبير الاقتصادي ضرورة احتكار الدولة للنقل الحضري، لأن القطاع الخاص أصبح يشكل خطرا حقيقيا على حياة المتنقلين، في حين يجب وضع دفتر شروط صارم من أجل اقتناء حافلات متطورة تتوفر على أمور ضرورية، كالمراحيض والتلفزة، وتمكين الناقلين الخواص بين الولايات مع خضوعهم للرقابة مع التزام طراز أو نموذج معين من الحافلات تكون الميكانيكا الخاصة بها وصيانتها وقيادتها سهلة حتى يكون هناك تجانس، لأن ذلك سيسهل تنظيم قطاع الغيار ببلادنا.

واقترح المتحدّث تحديد مسار هذه الحافلات من خلال الطرق الخاصة أو استغلال الشريط الأصفر للحافلات لتنظيم سيرورة النقل الجماعي بالمدن الكبرى ومتابعته بكاميرات، سيما على مستوى الطرق الواسعة والمتوسطة، أما الضيقة فيمكن إيجاد حلول لها في المستقبل، فالمهم هو تسريع الوتيرة باستغلال الإمكانات والبنى التحتية المتوفرة، في انتظار القيام بدراسات طرقية فوقية في الميدان عبر الاعتماد على الدرون واللجوء إلى المختصين للخروج بحلول واقعية.

من جهة أخرى، حثّ بن يحي على الاستفادة من خبرة الجزائر التي كانت تتوفر عليها في ستينيات، سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، حيث كان قطاع النقل منظما رغم قلة الإمكانات، وهذا كان ملموسا حتّى في المورد البشري المسيّر لهذه الحافلات، سواء بالنسبة للسائق أو القابض اللذين كانا يعملان بهندام عمل متناسق ويرمز للشركة التي عمل تحت وصايتها، في حين أن شباب اليوم بعيدون كل البعد على أخلاقيات العمل وحتى النظافة غائبة.

وشدّد الخبير الاقتصادي على ضرورة تحرّك الوزارات المتدخلة في تنظيم عملية النقل بطرق علمية واستثمارات حقيقية، سيما في الكفاءات وتثمين خبرتها، ناهيك عن تكوين العنصر البشري المسيّر للنقل مع أصحاب الحافلات والسائقين والتقنيين للتكيّف مع الرؤية التي تريد الدولة رسمها للنقل بالجزائر، سواء كان حضريا أو على مستوى الولايات.

من جهة أخرى، اقترح المتحدّث الاستفادة من الإمكانات المالية للبلديات، سيما الغنية منها، سواء في شراء الحافلات أو في تسيير خطوطها، على غرار ما هو معمول به في العديد من الولايات.

وبخصوص استيراد كل أنواع العجلات، قال المتحدّث إن الأمر يتعلّق بقطع الغيار، حيث من الضروري العودة للاستيراد في ظل عدم القدرة على إنشاء مصانع كاملة تغطي وتلبي الاحتياجات الوطنية، ناهيك عن الأسعار الخيالية التي عرفتها العجلات، مشيرا إلى أن هذا الاستيراد يجب أن يتم بطرق عقلانية ومدروسة.

وأكد في هذا السياق، ضرورة توفير وزارة التجارة لإحصائيات حقيقية للاحتياجات الوطنية من قطع الغيار، آملا في أن تأتي الحملة الوطنية التي أطلقتها وزارة الصناعة لتجنيد الكفاءات الجزائرية في مجال صناعة السيارات وقطع الغيار بالنتائج المرجوة من أجل تطوير صناعة وطنية متكاملة ومستدامة، من خلال إعادة الاعتبار للخبراء والمهندسين والتقنيين داخل الوطن وخارجه، ما من شأنه المساهمة في بناء منظومة صناعية فعالة.

قرارات بالغة الأهمية ذات طابع ردعي وفوري

رئيس الجمهورية يضع النقاط على الحروف

■ تشريعات جديدة لتنظيم حركة المرور وإنهاء مجازر الطرقات

تميز الاجتماع الذي ترأسه رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، السيد عبد المجيد تبون الثلاثاء، المخصص لقطاع النقل، بالطابع الردعي.

أبرز القرارات التي أصدرها الرئيس تبون هي الاستيراد الفوري لـ 10 آلاف حافلة جديدة لنقل المسافرين، وبـ "توسيع المسؤولية على الحوادث، لأول مرة، ضد الأطراف المكلفة بالطرقات وصيانتها ومدارس تعليم السياقة ومؤسسات المراقبة التقنية للمركبات وكل طرف آخر تثبت مسؤوليته في الحوادث".

أوضح بيان رئاسة الجمهورية أن الاجتماع الذي حضره الفريق أول، السعيد شنقريحة، وزير منتدب لدى وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، والسيد بوعلام بوعلام، مدير ديوان رئاسة الجمهورية، والسادة وزراء قطاعات الداخلية، العدل، المالية، النقل، الصناعة، الصحة والأشغال العمومية وكذا المستشار لدى رئيس الجمهورية مكلف بالمديرية العامة للاتصال، قائد الدرك الوطني، المدير العام للأمن الوطني، المدير المركزي للصناعة العسكرية بوزارة الدفاع الوطني والمدير العام للحماية المدنية"، "استهل بالترحم على أرواح الضحايا، وذلك على إثر المأساة الأخيرة لحادثة سقوط الحافلة التي كشفت عدة ثغرات".

وعقب "النقاش المعمق والاستماع لتدخلات الحاضرين"، تقرر "الاستيراد الفوري لـ 10 آلاف حافلة جديدة لنقل المسافرين لتعويض القديمة، تحت إشراف وزارة الصناعة"، فضلا عن "استيراد فوري ومكثف لمختلف أنواع عجلات المركبات".

كما تقرر "سن تشريعات جديدة تخص تنظيم حركة المرور، لا سيما كيفيات تسليم رخصة السياقة، وعرضها على اجتماع مجلس الوزراء المقبل، مع تحميل المسؤولية المدنية للمتسببين في حوادث المرور وإحالة السائقين على المراقبة الدورية، بالإضافة إلى تكثيف مراكز الرقابة لكشف احتمالية تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية".

وسيتم أيضا "توسيع المسؤولية على الحوادث، لأول مرة، ضد الأطراف المكلفة بالطرقات وصيانتها ومدارس تعليم السياقة ومؤسسات المراقبة التقنية للمركبات وكل طرف آخر تثبت مسؤوليته في الحوادث".

وتقرر خلال الاجتماع كذلك -يتابع البيان- "تكليف مصالح الدرك والأمن الوطني بتشديد المراقبة عبر كافة التراب الوطني لفرض التطبيق الصارم لقانون المرور بهدف الحد من إرهاب الطرقات".

مدير التنمية الاقتصادية بمفوضية الاتحاد الإفريقي..باتريك ندزانا:

التزام جزائري متجدّد بالوحدة والتنمية الإفريقية

■ مكاسب هامة في الاستثمارات وتنويع الاقتصاد والشراكات

أفاد مدير التنمية الاقتصادية والاندماج والتجارة بمفوضية الاتحاد الإفريقي باتريك ندزانا أولومو، أن احتضان الجزائر للطبعة الرابعة لمعرض التجارة البينية الإفريقية، المقررة من 4 إلى 10 سبتمبر المقبل، يمثل تأكيدا قويا عن التزامها بالوحدة والتنمية الإفريقية.

أبرز المتحدث التسهيلات والموارد التي حشدتها البلاد لإنجاح هذا الحدث، من جهته، توقع رئيس منتدى المتعاملين لضمان صعود الاقتصاد الإفريقي (فوجيكا) أمادو ديان، أن تفضي الطبعة إلى تحقيق مكاسب هامة في مجال الاستثمارات وتنويع الاقتصاد والشراكات.

أوضح مدير التنمية الاقتصادية والاندماج والتجارة بمفوضية الاتحاد الإفريقي في تصريح لـ "وأج"، أن المعرض يتجاوز كونه تظاهرة اقتصادية ليشكل "خطوة استراتيجية ورمزية" تبرز التزام الجزائر التاريخي تجاه القارة وتركيزها المتجدد على شعار "إفريقيا للأفارقة".

وبعد أن ذكر بأن بمكانة الجزائر الاقتصادية "كمحور أساسي للتجارة والاستثمار الإفريقيين، خاصة في إطار منطقة زلكياف"، أكد المدير بمفوضية الإتحاد الإفريقي أن طبعة الجزائر ستكون مناسبة لإبراز بنيتها التحتية اللوجستية المتنامية وقدرتها على تسهيل تدفقات التجارة عبر القارة، مشيرا في هذا السياق إلى المشاريع القارية الكبرى التي أطلقتها الجزائر مثل الطريق العابر للصحراء، أنبوب الغاز العابر للصحراء وشبكة الألياف البصرية العابرة للصحراء.

وفي هذا السياق، لفت المدير إلى الاهتمام الذي يوليه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لهذه التظاهرة التي تعد الأكبر في إفريقيا، من أجل إطلاق ديناميكية جديدة للنمو يقودها التكامل التجاري القاري.

كما أشاد بتحسن مناخ الأعمال في الجزائر، حيث قامت "بتهيئة بيئة شفافة وجاذبة للاستثمار، وهذا عبر قوانين استثمار جديدة تمنح إعفاءات ضريبية وضمانات قانونية للمستثمرين".

من جهته، أكد رئيس منتدى المتعاملين لضمان صعود الاقتصاد الإفريقي (فوجيكا) أمادو ديان، أن هذا الحدث سيحقق "نتائج ملموسة، سواء في مجال الاستثمارات أو التنويع الصناعي، من خلال تنشيط المبادلات وتسريع الاندماج الإفريقي عبر اتفاقات عملية".

وفي هذا السياق، أكد في تصريح لـ "وأج" أن معرض التجارة البينية الإفريقية لسنة 2025 سيكون "موعدا رابحا للجزائر وللقارة بأكملها"، مشيرا إلى أن الجزائر "تمتلك كل المؤهلات لتصبح مركزا قاريا يربط منطقة المغرب العربي ببقية إفريقيا".

برمجة أكثر نجاعة للسفريات عبر ربوع الوطن

الخطوط الجوية الداخلية..الرحلة تنطلق

■ الارتقاء بجودة الخدمات وفك العزلة عن المناطق الحدودية

عرف قطاع النقل، الإثنين، دخول شركة الخطوط الجوية الداخلية حيز الخدمة، في خطوة ترمي بالدرجة الأولى إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمسافرين وبرمجة أكثر نجاعة للرحلات عبر ربوع الوطن.

ستساهم الشركة التي جاءت كثمرة لاستحواذ الجوية الجزائرية على شركة طيران الطاسيلي (فرع سوناطراك سابقا)، في خدمة الاقتصاد الوطني ودعم التجارة والسياحة الداخليتين.

ويندرج استحداث الشركة في إطار إعادة هيكلة الجوية الجزائرية كمجمع وطني للنقل الجوي، من خلال إنشاء فروع متخصصة في النقل الداخلي والدولي، التموين والخدمات الأرضية، وكذا الصيانة، وذلك بهدف رفع مستوى الأداء.

وعرفت الرحلة التجارية الأولى للشركة، تنقل حوالي 210 راكبا، وصلوا إلى مطار أقنار حاج باي أخاموك خلال ساعتين و20 دقيقة، وسط تطلعات إلى خدمات نوعية تلبي احتياجاتهم.

وبين طموحات السلطات العمومية في تطوير شبكة النقل الجوي الداخلي، وآمال المواطنين في خدمات نوعية وأسعار في المتناول، تشكل الخطوط الجوية الداخلية محطة جديدة في مسار عصرنة القطاع، مع وعود بمواصلة الجهود لمضاعفة عدد الرحلات بما يستجيب لتطلعات المسافرين.

في السياق، أكد وزير النقل، السعيد سعيود، الإثنين من تمنراست، أن آمالا كبيرة معلقة على شركة الخطوط الجوية الداخلية التي من شأنها أن تقوم بدور كبير في تحسين النقل الجوي الداخلي وفك العزلة عن المناطق البعيدة، لا سيما تلك المتواجدة على الشريط الحدودي.

وأوضح سعيود في تصريح للصحافة بمطار الحاج باي اخاموك بمناسبة انطلاق الرحلة الافتتاحية للخطوط الجوية الداخلية بين الجزائر العاصمة وتمنراست، أن "هذه الشركة التي تم استحداثها بأمر من رئيس الجمهورية شهر مارس المنصرم، وبعد كل المجهودات التي بذلها مختلف المعنيين في قطاع النقل وشركة الخطوط الجوية الجزائرية ومجمع سوناطراك، جاءت استجابة لمتطلبات المواطنين بمختلف الولايات خاصة الجنوبية منها، والتي تعتبر الطائرة فيها وسيلة النقل الضرورية نظرا لبعد المسافات والظروف الطبيعية القاسية".

تصريحـــات الأسبـــوع:

وزير المجاهدين وذوي الحقوق..العيد ربيقة:

« إن الذاكرة الوطنية ليست مجرد مادة أرشيفية، بل ركيزة أساسية في بناء هوية الأمة، ما يستوجب مواصلة العمل على تثبيت الدعائم المنهجية للبحث التاريخي وتطوير أدواته، بما يخدم الحقيقة التاريخية، عبر توفير فضاء علمي يمكن الباحثين من دراسة مختلف محطات الكفاح الوطني".

وزير اقتصاد المعرفة.. نور الدين واضح:

«حقق الاقتصاد الوطني معدلات نمو متصاعدة بفضل إصلاحات هيكلية عميقة وسياسة طموحة تهدف إلى تعزيز الإنتاج الوطني وتنويع الصادرات خارج المحروقات، مما رسخ اندماج الجزائر في ديناميكيات التجارة الإفريقية القارية الحرة وجعلها تحتل موقع ثالث أكبر اقتصاد إفريقي".

دعم غير محدود للقضية الفلسطينية العادلة

منظمة التعاون الإسلامي تنوّه بجهود رئيس الجمهورية

نوّهت منظمة التعاون الإسلامي، خلال دورتها الاستثنائية التي انعقدت، الاثنين بجدة، بجهود رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في دعم القضية الفلسطينية.

يؤكد القرار الذي توج أشغال الاجتماع الطارئ الذي خصص لبحث تطورات القضية الفلسطينية على "دعم الجهود الملموسة والمقدرة التي تقوم بها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في إطار عضويتها غير الدائمة بمجلس الأمن الأممي وفترة رئاستها له، في دعم القضايا الإسلامية بوجه عام والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص".

كما دعا ذات القرار إلى دعم المساعي التي تقوم بها الجزائر، بمعية البلدان الإسلامية الأخرى التي تضطلع حاليا بالعضوية غير الدائمة بمجلس الأمن، وذلك بغرض التعبئة العاجلة داخل المجلس ودفعه لتحمل المسؤوليات المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما من خلال اتخاذ "تدابير فورية وملموسة تكفل وقف خطة إعادة احتلال غزّة وتضع حدا لحرب الإبادة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني وتضمن الوصول الفوري والمستدام للمساعدات الإنسانية على نطاق واسع في جميع أنحاء القطاع، خاصة في أعقاب حالة المجاعة التي تم إعلانها رسميا من قبل منظمة الأمم المتحدة".

وكانت الجزائر، قد أدانت السبت في بيان لوزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية في الخارج والشؤون الافريقية، بشدة سياسات وممارسات الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني، ومنها سلاح التجويع الذي ينتهجه ضد أهالي قطاع غزّة في إطار حرب الإبادة التي يقترفها في هذا الجزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وجاء في البيان: "في سابقة بالغة الخطورة تعد الأولى من نوعها في تاريخ القضية الفلسطينية وفي تاريخ منطقة الشرق الأوسط بأسره، قامت منظمة الأمم المتحدة، يوم أمس، وبصفة رسمية، بإعلان حالة المجاعة في قطاع غزّة".

وأوضح نفس المصدر أن "أشد ما يبعث على الاستنكار والاستهجان أن حالة المجاعة مكتملة الأركان هذه ليست وليدة ظروف قاهرة، بقدر ما هي أصلا خيار سياسي ونتاج تخطيط وتدبير الاحتلال الإسرائيلي"، مشيرا إلى أن "حالة المجاعة التي تم الإعلان عنها ليست غريبة البتة، لا عن مشروع التهجير ولا عن مشروع إعادة احتلال غزّة ولا عما صار يعرف بمشروع إسرائيل الكبرى".

الترخيص لمنتجي ومستوردي المستلزمات بالبيع المباشر

إجراءات استعجالية من أجل دخول مدرسي آمن

■ التكفل بالطلب المتزايد على المقاعد البيداغوجية

تحسبا للدخول المدرسي المقرر يوم 21 سبتمبر الداخل، ترأس وزير التربية الوطنية، محمد صغير سعداوي، يومي الأحد والاثنين ندوتين وطنيتين عبر تقنية التحاضر المرئي، خصصتا لعرض ومناقشة جملة من المحاور الأساسية المرتبطة بالدخول المدرسي 2025-2026، من جهته أسدى وزير التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية، الطيب زيتوني الاثنين، توجيهات تقضي بالترخيص لمنتجي ومستوردي المستلزمات المدرسية بالقيام بعمليات البيع المباشر لتجار التجزئة، بغرض تقليص حلقات الوساطة وخفض تكاليف التوزيع.

في مستهل أشغال الندوتين، استمع وزير التربية الوطنية إلى عروض مفصلة قدمها مديرو التربية حول أعداد التلاميذ الجدد الذين سيتم استقبالهم في مختلف المستويات التعليمية هذا الموسم، قصد الوقوف على حجم الزيادة في كل ولاية. كما تم استعراض وضعية المؤسسات التربوية الجديدة التي تم استلامها لتكون وظيفية في الدخول المدرسي المقبل، وتلك التي هي قيد الإنجاز، من أجل تكوين رؤية دقيقة حول مدى جاهزية الولايات للتكفل بالطلب المتزايد على المقاعد البيداغوجية.

وشدد الوزير على أن "التحكم في هذا الجانب يعد عنصرا أساسيا لتخفيف الضغط على المؤسسات القائمة، وضمان توزيع أنجع للتلاميذ". في هذا الصدد، دعا الوزير مديري التربية إلى النزول اليومي للميدان لمتابعة المشاريع المتعثرة، والتنسيق الوثيق مع السادة الولاة ومصالح التجهيزات العمومية.

وبخصوص توظيف أساتذة بصفة متعاقدين عبر الأرضية الرقمية للوزارة، أكد السيد سعداوي انطلاق العملية في توقيتها المعلن عنه سابقا (25 أوت 2025)، ووجه تعليماته لمديري التربية "بضرورة السهر على ضمان شفافية الإعلان عن المناصب الشاغرة، والدقة في معالجة الملفات، بما يكرس النزاهة ويوفر الطمأنينة للمعنيين".

كما ذكر الوزير بضرورة "استكمال الأعمال المرتبطة بعملية إدماج الأساتذة التي أقرها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بتاريخ 23 مارس 2025 "، مشددا على المتابعة الدقيقة لهذه العملية إلى غاية استكمالها على المستوى الوطني في أقرب الآجال.

من جهته، أسدى وزير التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية خلال اجتماع تنسيقي توجيهات تقضي بالترخيص لمنتجي ومستوردي المستلزمات المدرسية بالقيام بعمليات البيع المباشر لتجار التجزئة، بغرض تقليص حلقات الوساطة وخفض تكاليف التوزيع، حسب ما أفاد بيان للوزارة.

وشدد زيتوني على ضرورة أن تكون فضاء اقتصاديا يتيح تنوع السلع، بما يضمن توفير مستلزمات مدرسية ذات جودة عالية وبأسعار مخفضة، تساهم في تعزيز القدرة الشرائية للأسر".

قـــــراءة تحليليـــــة شاملـــــة في نـــــداء أوّل نوفمـــــبر 1954

أفـق الثّـورة الجزائريـة وبنـــاء الدّولـــة (1)

يُعدّ نداء أول نوفمبر 1954 وثيقة تأسيسية في تاريخ الجزائر المعاصر، ليس فقط لكونه الإعلان الرسمي عن انطلاق ثورة التحرير الوطني، بل لأنّه يمثّل لحظة تحوّل جذري في مسار الوعي السياسي الجزائري، وفي رؤية النخبة الوطنية لمستقبل البلاد، وفي موقع الجزائر ضمن حركة التاريخ العالمي، إنه نص مكثّف ومحمّل بالرمزية، استطاع أن يجمع بين البعد العملي الثوري والأفق الفكري والقيمي، بين الدعوة إلى الفعل المسلح وتشييد مشروع دولة سيادية ديمقراطية اجتماعية.

الأستـــاذ الدكتـــور نـــور الديـــن الســـد / جامعـــة الجزائـــر 2 / الحلقـــة الأولـــى

لقد جاء النّداء ثمرة لمسار طويل من التجارب الفكرية والسياسية والتنظيمية التي عرفتها الحركة الوطنية الجزائرية منذ مطلع القرن العشرين، وهو يعكس وعيًا عميقًا بالأساليب الإصلاحية والسياسية التقليدية وعدم قدرتها على مواجهة منظومة استعمارية متجذّرة، على الرغم مما قدمت من إسهامات لا تنكر في مجال التربية والتعليم والإصلاح، بينما نداء أول نوفمبر 1954 يؤسّس لمرحلة جديدة قوامها الكفاح المسلح باعتباره الطريق الحتمي لاستعادة السيادة، غير أنّ قوته لا تكمن فقط في إعلانه خيار الحرب، بل في قدرته على إضفاء المشروعية الأخلاقية والسياسية على هذا الخيار، من خلال صياغة خطاب جامع، يزاوج بين الهوية الوطنية، والمبادئ الإنسانية الكونية.

ففي الوقت الذي دعا فيه نداء أول نوفمبر إلى إقامة «دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية»، فإنّه لم ينغلق على الذات أو يتقوقع داخل الحدود الوطنية، بل أعلن انتماء الثورة إلى مسار عالمي للتحرر، مؤكّدًا على دعم القضايا العادلة في العالم، ومبشّرًا بعصر جديد تسود فيه الحرية، العدالة، الكرامة، وتقرير المصير، وهذا ما يجعل منه وثيقة تتجاوز وظيفتها الثورية المباشرة، لتصبح نصًا حضاريًا يترجم رؤية متكاملة لمستقبل الأمة الجزائرية، ويؤكد في الآن نفسه التلاحم بين النضال الوطني والإنساني.

إنّ قراءة نداء أول نوفمبر اليوم، في ضوء التحولات التي عرفها العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين، تكشف عن أبعاده المتعدّدة: فهو نصّ سياسي يحدّد أهداف الثورة ومراحلها، ونصّ خطابي يُعبّئ الشعب ويوحد صفوفه، ونص فكري وأخلاقي يرسم ملامح الدولة المنشودة على أسس الحرية والسيادة والعدالة الاجتماعية. ومن ثَم، فإن أهميته لا تكمن فقط في ما أنجزه من نتائج عملية (التحرير والاستقلال)، بل أيضًا فيما حمله من قيم إنسانية خالدة، جعلت الثورة الجزائرية مرجعًا في تاريخ حركات التحرر العالمية.

كما أنّ النّداء يُعتبر تجسيدًا لرؤية واعية لطبيعة الرهانات السياسية والفكرية في منتصف القرن العشرين: فهو من جهة خطاب موجه للداخل الجزائري، هدفه حشد الطاقات وتوحيدها حول هدف التحرير؛ ومن جهة أخرى هو رسالة إلى العالم، تُظهر أنّ الثورة الجزائرية ليست حركة عنف عشوائية، بل مشروعًا سياسيًا ذا شرعية تاريخية وقانونية وأخلاقية، ولعل هذا الجمع بين العمق الوطني والبعد الدولي، بين التجذر في الهويّة والانفتاح على القيم الكونية، هو ما منح النداء فرادته وجعل تأثيره يتجاوز الحدود الزمنية والجغرافية.

إنّ البحث في نداء أول نوفمبر باعتباره نصًا مؤسسًا للثورة والدولة يفرض تبني مقاربة تحليلية شاملة، تأخذ في الحسبان مختلف أبعاده:

– السياق التاريخي والسياسي والفكري الذي أفرزه، وما حمله من إرهاصات عميقة.

– البنية الخطابية التي صيغ بها، بما تحمله من أساليب بلاغية وسياسية ولغة تعبئة.

– الأهداف الاستراتيجية المعلنة، وما تعكسه من وعي تحرري ووحدوي وديمقراطي.

– علاقته بالفعل الثوري والمشروع السياسي، باعتباره مرجعًا للشرعية.

– وأخيرًا حضور البيان في الذاكرة الوطنية وأفقه الحضاري المستقبلي.

من خلال هذه المحاور، لا يُقرأ النداء كوثيقة من الماضي فحسب، بل كنص حيّ يستمر في إضاءة الحاضر واستشراف المستقبل، إنّه ليس مجرد إعلان لبداية ثورة، بل عقد اجتماعي وسياسي جديد بين الجزائريين، يقوم على الوحدة والحرية والسيادة، ويضع الجزائر في قلب معركة الإنسانية من أجل الكرامة والعدالة وتقرير المصير.

وعليه، فإن هذا البحث الموسوم بـ: «نداء أول نوفمبر 1954: قراءة تحليلية شاملة في أفق الثورة الجزائرية وبناء الدولة»، يسعى إلى تقديم قراءة معمقة لهذه الوثيقة التأسيسية، مستحضرًا رهاناتها التاريخية والسياسية والفكرية، ومحللاً مضامينها وقيمها، ومبرزًا بعدها الوطني والإنساني في آن واحد، بما يجعل منها ليس فقط مرجعًا ثوريًا، بل أيضًا نصًا حضاريًا خالدًا.

المحور الأول:

النّداء في سياقه التّاريخي والسّياسي والفكري:

إنّ نداء أول نوفمبر 1954 هو بيان للناس في الداخل والخارج ، وبيان معلن على الصعيدين الوطني والدولي، لإظهار حقيقة جبهة التحرير الوطني والسياق الذي جاءت فيه، والأهداف التي تتطلع إلى تحقيقها.

السّياق الدولي والإقليمي:

لقد وُلد نداء أوّل نوفمبر 1954 في لحظة تاريخية كانت تشهد تحولات عميقة على المستويين الدولي والإقليمي، فالعالم، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كان قد دخل مرحلة جديدة تتسم بظهور الثنائية القطبية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وما صاحب ذلك من اشتداد الحرب الباردة، هذه البيئة الدولية منحت للشعوب المستعمَرة أفقًا جديدًا للتحرر، حيث أخذت قوى الهيمنة الأوروبية تتراجع تدريجيًا، تاركة المجال لتنامي الحركات الوطنية والثورات المسلحة.

في إفريقيا وآسيا، كانت موجة التحرر قد انطلقت بقوة، فالهند نالت استقلالها سنة 1947، والصين تحررت بقيادة الثورة الماوية سنة 1949، وتونس والمغرب كانتا تقتربان من تحقيق استقلالهما في أوائل الخمسينيات، كما أن حرب الهند الصينية (1946 – 1954) التي انتهت

بمعركة «ديان بيان فو» الشّهيرة، كشفت هشاشة القوة الفرنسية في مواجهة حركات التحرر المسلحة، وهو ما أعطى دفعة معنوية قوية للمناضلين الجزائريين.

أما على المستوى العربي، فقد عرفت المنطقة حركية سياسية متسارعة، أبرزها ثورة 23 يوليو 1952 في مصر بقيادة الضباط الأحرار، التي مثلت رمزًا للمدّ القومي والتحرري العربي، لقد كان انتصار المصريين على النظام الملكي العميل للاستعمار البريطاني مصدر إلهام للجزائريين، ورسالة مفادها أنّ الثورة ممكنة إذا امتلكت القيادة الإرادة والشعب العزيمة.

إذن، حين صدر نداء أول نوفمبر، لم يكن مجرد وثيقة معزولة في فضاء مغلق، بل كان امتدادًا لزمن ثوري عالمي وإقليمي، يستمد قوته من حركة التاريخ، ومن التحولات الكبرى التي بشّرت بانكسار منظومة الاستعمار التقليدي.

الحالة الجزائرية عشيّة 1954:

إذا انتقلنا إلى الداخل الجزائري، فإنّ الصورة كانت أكثر تعقيدًا وإيلامًا، فالاستعمار الفرنسي، بعد مرور 124 سنة على غزوه للجزائر، كان قد عمل على تفكيك البنية الاجتماعية والسياسية والثقافية للشعب الجزائري، فالأرض صودرت لصالح المستوطنين الأوروبيين، والاقتصاد صُمّم لخدمة فرنسا، والتعليم فُرض فيه الطابع التهميشي عبر سياسة الفرنسة، والهوية الوطنية جرى استهدافها بشكل ممنهج.

إلى جانب هذا الاستيلاب، كانت هناك أيضا أوضاع اجتماعية مأساوية:

– نسبة الأمية تجاوزت 85 ٪ من السكان.

– نسبة الفقر والبطالة بلغت مستويات خانقة.

– ملايين الجزائريين كانوا يعيشون في الأرياف على حافة المجاعة، بينما أقلية أوروبية تنعم بخيرات البلاد.

– على المستوى السياسي، كان المشهد مشتّتًا:

– جمعية العلماء المسلمين برئاسة الشيخ عبدالحميد بن باديس ومن بعده الشيخ البشير الإبراهيمي ركّزت على إحياء الهوية ة الإسلامية–العربية.

– حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية بقيادة مصالي الحاج مثّلت الامتداد السياسي للحركة الوطنية، لكنها عانت من التضييق الاستعماري، والانقسامات الداخلية.

– الشيوعيون حاولوا فرض خطاب أممي، لكنه لم يجد صدى كبيرًا في عمق المجتمع الجزائري، بالنظر إلى اختلاف المرجعيات.

ضف إلى ذلك المجازر التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي عند خروج الجزائريين للتظاهر مطالبين بالحرية والاستقلال في 8 ماي 1945، والتي ذهب ضحيتها 45000 شهيدا، وهو ما عمّق تصميم الجزائريين على مواصلة النضال للتخلص نهائيا من الاحتلال الفرنسي، بتصعيد المواجهة، وتطوير أساليب الكفاح.

إذن، عشية 1954، كان الجزائريّون يعيشون حالة استعمارية خانقة، وحالة سياسية مأزومة، وأفقًا مسدودًا، لم يبق أمام طلائع المناضلين إلا الانتقال من العمل السياسي إلى الفعل الثوري المسلح، باعتباره الخيار الوحيد لإعادة الاعتبار للكرامة الوطنية.

- إرهاصات الحركة الوطنية وميلاد جبهة التحرير:

في خضم هذه الأوضاع، كان الجيل الجديد من المناضلين الوطنيين يدرك أنّ الزمن لم يعد يحتمل الانتظار، لأن التجارب السابقة لم تتمكن من تحقيق الاستقلال عبر الوسائل القانونية أو الإصلاحية، ما جعل خيار الثورة المسلحة حتميًا، فتبلورت الفكرة أولًا داخل المنظمة الخاصة (O.S)، وهي الجناح شبه العسكري لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، الذي أسس سنة 1947 بهدف الإعداد للكفاح المسلح، وعلى الرغم من كشف الاستعمار لهذه المنظمة وتفكيكها، فإن التجربة خلّفت كادرًا ثوريًا ناضجًا، سيصبح فيما بعد النواة الصلبة لمجموعة الـ 22، ثم لمجموعة الـ 6 التاريخية التي أشرفت على تفجير الثورة.

من رحم هذه القناعات، تشكّلت جبهة التحرير الوطني، التي لم تُقدّم نفسها كامتداد بعينه، بل كإطار جامع لكل الجزائريين، رافضة النزاعات الحزبية، ومؤكدة على وحدة الهدف وهو: الاستقلال الوطني، وكان بيان أول نوفمبر بمثابة الوثيقة المرجعية التي جسّدت هذا التوجه.

إنّ ميلاد الجبهة وصدور النداء لم يكونا فعلًا عفويًا أو ارتجاليًا، بل جاءا نتيجة نضج تاريخي وفكري وسياسي، ونقطة التقاء بين الحاجة الموضوعية للتحرر والإرادة الذاتية للنخبة الثورية، لقد عبّر النداء عن إرادة جيل جديد قرر أن يكتب فصلًا جديدًا من تاريخ الجزائر، لا بالخطابة ولا بالانتظار، وإنما بالرصاص والفداء وعمق التخطيط الاستراتيجي، ووضوح الرؤية التحررية.

المحور الثاني:

البنية الخطابية لنداء أوّل نوفمبر 1954:

الأسلوب البلاغي والسّياسي:

يمثّل نداء أوّل نوفمبر نموذجًا مميزًا للنصوص السياسية الثورية التي جمعت بين الخطاب البلاغي والخطاب السياسي العملي، فهو من جهة، نص تعبوي يستند إلى لغة عاطفية مؤثرة تستنهض مشاعر الانتماء والغيرة الوطنية، ومن جهة أخرى هو وثيقة سياسية دقيقة تحدد الأهداف والوسائل والإستراتيجية العامة للثورة.

– فعلى المستوى البلاغي: استخدم البيان لغة مكثّفة ووجيزة، تبتعد عن الإنشاء المطوّل وتقترب من نبرة الأمر والحسم، إنّ اختياره لعبارات دقيقة في الحديث عن الهدف الذي حدده بالاستقلال الوطني، بواسطة: «إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية»، (نص النداء منشورات ANEP 2008) أو«احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني» (نص النداء (ANEP 2008) أو في حديثه عن الأهداف الداخلية «التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد» (نص النداء منشورات ANEP 2008).

والفقرة 2 – من الأهداف الداخلية: «تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري» (نص النداء منشورات ANEP 2008)

و«أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلاً، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصمّمة»، (نص النداء منشورات ANEP 2008) على الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، تكشف العبارات الواردة في نداء أول نوفمبر 1954 عن وعي بضرورة التوازن بين الشعار السياسي المعبّر عن الطموح، واللغة الداعية إلى العمل والتنظيم.

أما من الناحية السياسية، فقد تجنّب البيان الخطاب الإيديولوجي الضيق، لم يعلن ولاءه لحزب معين أو تيار محدد، بل قدّم نفسه باعتباره صوت الشعب الجزائري بأسره، وهذا ما منحه صفة «الوثيقة الجامعة»، إذ وضع حدًّا للصراعات الحزبية التي أنهكت الحركة الوطنية، وأسّس لخطاب جديد يقوم على الوحدة الوطنية كشرط للتحرير.

هذا التوازن بين البلاغة والتحليل السياسي هو ما جعل البيان نصًا مُؤسِّسًا، قادراً على النفاذ إلى وجدان الجماهير، وفي الوقت نفسه مُهيكِلاً للرؤية الثورية.

لغة التّعبئة والتّحريض

لغة هذا النّداء الذي هو نداء إلى الشعب الجزائري ليست محايدة أو وصفية، بل هي لغة مقاتلة بامتياز، لقد صيغت بهدف إشعال جذوة الثورة في النفوس، ودفع الجزائريين إلى مغادرة حالة الانتظار والخضوع، ولهذا جاء الحقل الدلالي لمفرداته مشبعا بالتحريض والدعوة إلى الفعل فكلمات مثل: «النضال»، «التحرير»، «الكفاح»، «التضحية»، «التجميع»، تشكّل نواة معجمية تعبوية.

هذه اللغة لم تخاطب النخب وحدها، بل استهدفت الشعب في عمومه، فهي لغة قريبة من الحسّ الشعبي، بعيدة عن التنظير المعقّد، ولذلك لم يتوجّه البيان بعبارات فلسفية أو بمصطلحات نظرية، وإنما قدّم خطابًا مباشرًا، واضحًا، قصير الجُمل، سريع الإيقاع، وهذا ما يفسّر انتشاره وتأثيره العميق في داخل الجزائر وخارجها.

إضافة إلى ذلك، حمل البيان نبرة تحذيرية موجّهة إلى الاستعمار الفرنسي، مفادها أنّ زمن الخضوع انتهى وأنّ الشّعب قرّر القطيعة مع الماضي الاستعماري، لقد صيغ النداء بلغة مزدوجة تتضمّن تحريضا داخليا للجزائريين على الثورة، ورسالة خارجية لفرنسا والعالم بأن الجزائر دخلت عهدًا جديدًا.

إنّ قوّة النداء تكمن إذن في كونه ليس فقط نصًا إخباريًا عن اندلاع الثورة، بل هو أيضًا أداة تعبئة عملية، استطاعت أن تهيّئ النفوس والضمائر لحرب طويلة ومعقّدة.

بناء المشروعية الثّورية:

من أبرز ما يميّز نداء أول نوفمبر أنه لم يكن مجرد إعلان نوايا، بل كان تأسيسًا لمشروعية ثورية كاملة، فقد أدرك محرّروه أن الثورة المسلحة لا يمكن أن تستمر دون شرعية فكرية وأخلاقية وسياسية، ولهذا عملوا على بناء خطاب متكامل يبرر الثورة ويؤطرها.

أولًا: على المستوى التّاريخي:

ربط النداء الثورة بعمق الهوية الجزائرية، حين أكد على إعادة الدولة الجزائرية ضمن مبادئها الإسلامية، كان يضع الثورة في سياق استعادة كيان وطني سُلب منذ 1830، إنها ليست مغامرة عسكرية، بل عودة إلى أصل تاريخي مسلوب.

- **ثانيا: على المستوى الاجتماعي والسياسي:** ربط البيان الثورة بالمطالب الديمقراطية والاجتماعية، محدّدًا هدف إقامة دولة ديمقراطية اجتماعية، بهذا المعنى، لم تكن الثورة مجرد مواجهة استعمارية عسكرية، بل مشروعًا حضاريًا لبناء دولة حديثة، ما منحها بعدًا مستقبليًا.

ثالثًا: على المستوى الدولي:

قدّم النداء نفسه كحركة تحرّر وطنية تتماشى مع المواثيق الدولية ومبدأ تقرير المصير، وهذا البعد كان جوهريًا لكسب التعاطف الدولي فيما بعد، وجعل الثورة الجزائرية جزءًا من حركة التحرر العالمي.

إنّ البناء المتكامل لهذه المشروعية جعل من البيان مرجعية سياسية وأخلاقية، يستند إليها الثوار في معركتهم الطويلة، ويحتكم إليها الشعب في وحدته، كما جعلها أساسًا لخطاب الشرعية الذي سيرافق الدولة الجزائرية بعد الاستقلال.

المحور الثالث:

قراءة في الأبعاد الاستراتيجية: للأهداف المعلنة في نداء أول نوفمبر 1954:

البعد التّحرّري:

الهدف المركزي الذي تصدّر نداء أول نوفمبر كان بلا شك هو التحرر الوطني، أي استعادة السيادة الكاملة على الأرض والإنسان والثروات، لم يكتف البيان بالتنديد بالاستعمار أو إظهار رفضه، بل جعل من التحرير الشامل أساس كل مشروع لاحق، ولهذا أكّد البيان أن الثورة ستستمر «إلى أن تتحقّق السيادة الوطنية»، وهو تعبير دقيق يختزل جوهر النضال الجزائري.

التّحرر الذي دعا إليه النداء لم يكن تحرّرًا جزئيًا أو شكليًا، بل تحررًا جذريًا، فهو لم يقبل بوعود الإصلاحات التي كانت فرنسا تطرحها بين الحين والآخر، مثل مشروع «بلوم-فيوليت» **Blum-Vio** وهو مشروع قانون قدّمه الحاكم العام للجزائر خلال العشرينات، الذي أصبح عضوا في مجلس الشيوخ وقياديا في الحزب الاشتراكي الفرنسي نظير خبرته في الشؤون الجزائرية، ويتكون المشروع من ثمانية فصول وخمسين مادة تتضمّن إصلاحات دستورية بإعطاء حقوق متساوية بين الفرنسيين والجزائريين، وإصلاح التعليم، وإصلاحات زراعية، وإلغاء المحاكم الخاصة بالجزائريين، وإنشاء وزارة الشؤون الإفريقية، وزيادة عدد الجزائريين في المجالس المحلية، بالإضافة إلى إصلاحات أخرى أو «الإصلاحات السياسية» بعد الحرب العالمية الثانية، والتي كانت تهدف إلى الترضية بعد المجازر التي ارتكبتها فرنسا في 8 ماي 1945 وراح ضحيتها 45000 الف جزائريا، لقد كان واضحًا أن أي إصلاح داخل المنظومة الاستعمارية لن يؤدي إلا إلى تكريس التبعية، لذا حدّد البيان منذ البداية أن البديل الوحيد هو الاستقلال الكامل، أي الخروج النهائي لفرنسا من الجزائر.

لكن التحرر في نداء أول نوفمبر لم يُختزل في البعد السياسي فقط، بل شمل أيضًا البعد الثقافي والرمزي، فالبيان أشار إلى إعادة الدولة الجزائرية «ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية»، هذه الإشارة لم تكن مجرد بعد ديني، بل كانت إعلانًا عن استعادة الهوية الوطنية التي حاول الاستعمار محوها عبر سياسة التنصير والفرنسة، فالتحرر إذن لم يكن فقط من الاحتلال العسكري، بل أيضًا من الاستيلاب الثقافي الذي استمر أكثر من قرن واثنين وثلاثين سنة.

من جهة أخرى، كان للبعد التحرري في البيان طابع استراتيجي عالمي، إذ لم يُعلن فقط كرفض للاستعمار الفرنسي، بل قدّم كجزء من حركة التحرر العالمي في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهذا ما أعطى الثورة الجزائرية مشروعية مضاعفة: وطنية داخلية، وإنسانية دولية.

هكذا يتّضح أن البعد التحرري لم يكن شعارًا فضفاضًا، بل ركيزة استراتيجية، تجمع بين الاستقلال السياسي، والتحرر الثقافي، والانخراط في مسيرة الشعوب الحرة.

البعد الوحدوي:

إلى جانب هدف التحرير، أبرز النداء هدفًا لا يقل أهمية وهو: الوحدة الوطنية، فقد كان قادة الثورة يدركون أن الانقسامات الحزبية والسياسية هي أخطر ما يهدّد المشروع التحرري، تجربة الحركة الوطنية قبل 1954 أثبتت أن التشتت بين الأحزاب (حركة انتصار الحريات، جمعية العلماء، الشيوعيون..) جعل الاستعمار يستفيد من سياسة «فرّق تسد».

ولذلك تجاوز نداء أول نوفمبر هذه الانقسامات بذكاء، إذ لم يُعلن انتماءه إلى حزب بعينه، بل قدّم جبهة التحرير الوطني كإطار جامع، مفتوح أمام جميع الجزائريين، حيث نصّ على «تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري»، (من نص النداء «الأهداف الداخلية»)، وهي عبارة تختزل روح الوحدة التي أرادها قادة الثورة، فالجبهة لم تكن حزبًا جديدًا بقدر ما كانت مشروعًا وحدويًا يعلو على الولاءات الجزئية.

كما تجلّى البعد الوحدوي أيضًا في صياغة النداء التي خاطبت الجزائريين بصيغة الجمع، وبلغة شاملة تتسع للفلاحين والعمال والطلبة والنخب، ولم يخاطب فئة دون أخرى، بل قدّم نفسه كصوت الأمة بأسرها، وبهذا استطاع البيان أن يُعيد تشكيل الوعي الوطني على أساس الانتماء المشترك لا على أساس الانتماءات الحزبية الضيقة.

كما أن الوحدة لم تكن داخلية فقط، بل كانت أيضًا وحدة عربية وإسلامية، فالإشارة إلى المبادئ الإسلامية حملت بعدًا حضاريًا، يربط الجزائر بفضائها العربي-الإسلامي، وبذلك جعل بيان أول نوفمبر من الثورة الجزائرية جزءًا من حركة النهوض العربي والإسلامي، في تفاعل مع محيطها الإقليمي.

إذن الوحدة في النداء ليست مجرد وسيلة للتعبئة، بل هي شرط استراتيجي للنصر، فالثورة بقدر ما تحتاج إلى السلاح، تحتاج أيضًا إلى جبهة داخلية صلبة، متماسكة قادرة على مواجهة القمع الفرنسي ومؤامرات الاختراق.

البعد الدّيمقراطي والاجتماعي:

نداء أوّل نوفمبر لم يقتصر على هدف التحرر أو الوحدة، بل ذهب أبعد من ذلك، محددًا أفق ما بعد الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، فقد نصّ على إقامة «دولة ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية»، هذه العبارة، على وجازتها، تختزن رؤية متكاملة لمستقبل الجزائر.

على الصّعيد السياسي:

قدّم النّداء مبدأ الديمقراطية كقاعدة للحكم بعد الاستقلال، وهذا يعكس إدراك القادة أن الثورة لا يمكن أن تتحول إلى مجرد استبدال استعمار خارجي باستبداد داخلي، بل كان الهدف إقامة نظام يعكس إرادة الشعب، يضمن مشاركة المواطنين، ويؤسس لشرعية مستمرة قائمة على الاختيار الحر.

أمّا على الصّعيد الاجتماعي:

فقد أكد النداء على الطابع الاجتماعي للدولة، أي أن الاستقلال لم يكن غاية في ذاته، بل وسيلة لإقامة عدالة اجتماعية، فالجزائر التي عانت من التفقير والتهميش قرنًا واثنين وثلاثين سنة، كان لابد أن تضع في صلب مشروعها التحرري إعادة توزيع الثروة، وتكريس حقوق الفلاحين والعمال، وإقامة دولة ترعى المصلحة العامة لا مصالح الأقلية.

البعد الدّيمقراطي والاجتماعي:

في النّداء كان أيضًا استجابة لوعي عميق بالتحديات التي ستواجه الجزائر المستقلة، فالقادة أدركوا أن معركة التحرير لن تكتمل إلا إذا تلاها مشروع بناء وطني شامل، يقوم على العدالة والمساواة، ومن هنا فإنّ بيان أول نوفمبر لم يكن نصًا ثوريًا فقط، بل أيضًا مشروعًا تأسيسيًا لدولة حديثة، تنسجم مع طموحات الشعب في الحرية والكرامة والتنمية.

هذا التّصوّر كان ثوريًا في ذاته، لأنه لم يحصر الثورة في بعدها العسكري، بل وضعها في أفق حضاري شامل، الثورة ليست فقط إخراج المستعمر، بل بناء وطن جديد على أسس ديمقراطية اجتماعية، بما يضمن الاستقلال الحقيقي، لا الاستقلال الشكلي.

لقد قدّم بيان أول نوفمبر أهدافًا واضحة، متكاملة، ومتعدّدة الأبعاد منها التحرر الوطني الشامل، الوحدة الداخلية والخارجية، والديمقراطية الاجتماعية، هذه الأهداف لم تكن مجرد شعارات ظرفية، بل استراتيجية بعيدة المدى، جعلت من البيان نصًا مؤسّسًا للثورة وللدولة الجزائرية في آن واحد.

المدرب الوطني للكرة الطائرة - رجال.. كمال أيملول:

تحضير اثنا ممتازة لبطولة العالم 2025

تتواصل تحضيرات المنتخب الوطني الجزائري للكرة الطائرة رجال أكابر، في ظروف ممتازة وسط أجواء عائلية يصنعها أعضاء الوفد المتواجد ببولونيا، ضمن التربص الأخير الذي انطلق يوم 19 أوت الجاري ويستمر إلى غاية 5 سبتمبر الداخل، والذي يدخل في إطار التحضيرات الخاصة ببطولة العالم للعبة، المقررة بعاصمة الفلبين مانيلا من 12 إلى 28 سبتمبر 2025.

نبيلة بوقرين

ثمن المدرب الوطني كمال أيملول في تصريح نُشر في الصفحة الرّسمية للاتحادية الجزائرية للكرة الطائرة، الأجواء التي يجري فيها تربّص المنتخب الوطني لكرة الطائرة أكابر رجال، قائلا: "التربّص الحالي يجري في بولونيا بالضبط في مدينة كارتوفيتش منذ 19 أوت، ويستمر العمل إلى غاية 5 سبتمبر المقبل، وفقا للأجندة التي تمّ تسطيرها والتي تدخل في إطار التحضيرات الخاصة ببطولة العالم بالفلبين، التي يفصلنا عنها أيام قليلة فقط".

وأضاف الناخب الوطني: "لهذا الأمر نحن نعمل بكل جدية لكي يكون التعداد جاهزا من كل النواحي، خاصة أننا سنستفيد من لعب 6 مباريات ودية ضدّ أندية تنشط في القسم الممتاز البولوني".

واصل الرجل الأول على رأس العارضة الفنية لـ "الخضر"، قائلا: "التركيز كله على العمل مع اللاعبين، لأنّ كل الظروف مهيئة لذلك منذ وصولنا إلى هذا المركز، سواء من ناحية الإيواء، الطعام، وكذا القاعة التي تتوفر على كل الشروط لإجراء الحصص التدريبية بمعدل حصتين في اليوم، الأولى في الصباح والثانية في المساء". وتابع كمال أيملول قائلا: "فضلنا التدرّب بمعدل حصتين في اليوم الواحد خلال هذا التربّص، للرفع من الجاهزية البدنية للاعبين وكذا رفع التنسيق واللعب الجماعي فوق أرضية الميدان، لأننا حاليا في صدد وضع اللّمسات الأخيرة على التشكيلة النهائية التي ستمثل المنتخب الوطني خلال بطولة العالم، ومن دون شكّ القائمة ستتكون من العناصر الأكثر جاهزية، لتقديم أفضل مستوى في المباريات الرّسمية".

المأمورية أمام الناخب الوطني وطاقمه لن تكون سهلة لأنهم أمام وضعية تصحيح كل النقائص قبل تحديد التشكيلة النهائية حسب أيملول، الذي شدّد في هذا الخصوص، قائلا: "من أجل الاستفادة من هذا المعسكر الذي يجري ببولونيا، وضعنا كل الترتيبات اللازمة حيث نعمل بنظام الأفواج، ولعب مباريات مصغّرة بين اللاعبين في الأيام التي لا تكون فيها مباريات ودية، وكل ذلك لرفع النسق أكثر".

واستطرد الناخب الوطني في ذات الشأن موضّحا: "ساعدنا في هذه المهمة تجاوب اللاعبين مع التعليمات التي نقدمها لهم، سواء في الجانب الدفاعي أو الهجومي وكذا في وسط الميدان، حتى نكون جاهزين لمباريات بطولة العالم، للظهور بوجه مشرّف بإذن الله لكرة الطائرة الجزائرية".

أيوب دقيش: أجواء رائعة لضمان أفضل جاهزية

من جهته، قائد المنتخب الوطني للكرة الطائرة أيوب دقيش، أكّد أنّ التحضيرات تجري في أفضل الظروف، وأنّ جميع اللاعبين على دراية بحجم المسؤولية التي تنتظرهم، في قوله: "التحضيرات تجري في أجواء رائعة بين اللاعبين والطاقم الفني المتواجد معنا، بعدما تمّ توفير كل الظروف والإمكانات التي تساعدنا في التركيز على التدريبات". وشدّد قائد "الخضر": "نعمل بجدية عالية بمعدل حصتين في اليوم، والجميع واع بحجم المسؤولية التي تنتظرنا لتشريف الراية الوطنية في بطولة العالم". وفضّل أكثر حين قال: "بدأنا في لعب المباريات الودية المبرمجة ضمن هذا المعسكر، وهي جدّ مهمة لأنها فرصة لكي نضع اللّمسات الأخيرة ونصحّح ما يجب تصحيحه". واصل اللاعب المخضرم في صفوف المنتخب الوطني، قائلا: "لعبنا لحد الآن مباراة ودية ضدّ نادي ينشط في القسم الممتاز البولوني، وكانت في المستوى حيث تعتبر مفتاح بالنسبة للمجموعة أمام لاعبين ينشطون في المستوى العالي".

وتابع فكرته متحدثا: "من دون شكّ سنستفيد كثيرا من بقية اللقاءات التي تنتظرنا، حتى نضمن أفضل جاهزية من الناحية البدنية والفنية، والأجواء الحماسية التي نعيشها داخل المجموعة، ساعدتنا في تجاوز الضغط، وسمحت لنا بالتركيز على أدق التفاصيل، وفقا للتعليمات التي يقدمها لنا المدرب".

وختم ذات المتحدث قائلا: "سنكون في الموعد خلال بطولة العالم، لتحقيق نتائج تليق بالكرة الطائرة الجزائرية، خاصة بعد عودتها إلى الساحة العالمية بعد غياب طويل".

الحفاظ على الاستقرار لرفع المستوى..

يعتبر المعسكر الذي يجري في بولونيا آخر محطة تحضيرية للفريق الوطني الجزائري، قبل التنقل إلى مكان الحدث العالمي بالفلبين، حيث انطلق العد التنازلي لأكبر حدث رياضي في كرة الطائرة العالمية، أين يفصلنا أقل من أسبوعين عن الدخول في أجواء منافسة بطولة العالم 2025، بتعداد يتكون من مزيج بين اللاعبين الذين يملكون الخبرة والتجربة، وكان لهم الفضل في تحقيق العودة القوية للمنتخب قاريا واحتلال مركز الوصافة في منافسة كأس أمم إفريقيا الماضية، والتأهّل للمونديال بعد غياب دام أكثر من 30 سنة، بالإضافة إلى أسماء شابة شاركت مع منتخب أقل من 19 سنة في بطولة العالم التي جرت بأوزباكستان مؤخرا، في خطوة من الطاقم الفني للحفاظ على الاستقرار والتسبيق بين عناصر المجموعة.

من جهة أخرى، فإنّ المدرب الوطني كمال أيملول عند استلامه المهام على رأس العارضة الفنية للفريق الوطني شهر أوت 2024، لم يحدث أي تغييرات على التشكيلة التي كانت قد شرعت في التحضيرات، وقامت بعديد التربّصات التي عقبت تحقيق التأهّل للمونديال منذ سبتمبر 2023، أين كان العمل بتواجد اللاعبين المحليّين فقط، لأنّ المحترفين في الخارج كانوا على ارتباط مع نواديهم، وبعد الدورة الودية الدولية المنطقة الأولى التي احتضنتها الجزائر، تحت إشراف الاتحاد الإفريقي للكرة الطائرة، والتي عرفت مشاركة منتخبات كل من (مصر، تونس، ليبيا، المنتخب الوطني العسكري)، كانت فرصة لتقييم الأداء، وتحديد القائمة الأولية التي تتواجد حاليا في بولونيا، وسيتم انتقاء التشكيلة النهائية يوم 5 سبتمبر القادم.

في صفقة انتقال حرّ

أمير سعيود ينتقل إلى فريق الحزم السعودي

أعلن نادي الحزم السعودي، رسميا عن ضمّه صانع الألعاب الجزائري، أمير سعيود، في صفقة انتقال حر، بعد نهاية عقده مع فريق الرائد السعودي العائد إلى دوري "يلو" (الدرجة الثانية السعودي).

قرّر، أمير سعيود، مغادرة الرائد مع نهاية عقده بعد سقوط الفريق إلى "دوري يلو" الصائفة الحالية، بعدما لعب موسمين بألوانه.

وسيكون الحزم ثالث فريق سعودي، يلعب له الدولي الجزائري أمير سعيود خلال مسيرته الكروية، بعدما انطلقت مغامرته صيف 2021 من بوابة نادي الطائي.

وفي الموسم الماضي من دوري روشن السعودي خاض أمير سعيود، 26 مباراة مع نادي الرائد، سجّل خلالها 8 أهداف وقدّم 7 تمريرات حاسمة، كما خاض 3 مباريات في منافسة كأس خادم الحرمين الشريفين.

وكانت عدة أندية جزائرية تبحث عن تعزيز صفوفها خلال سوق التحويلات الصيفية الجاري بالدولي الجزائري أمير سعيود، في مقدمتها فريقه السابق شباب بلوزداد، إلّا أنّ ابن مدينة قالمة فضّل تمديد مشواره الإحترافي بالسعودية.

تجدر الإشارة أنّ أمير سعيود خلال مسيرته الكروية حمل ألوان عدة أندية جزائرية وعربية وحتى أوروبية، يتعلّق الأمر بكل من (وفاق سطيف، الأهلي المصري، العربي الكويتي، الإسماعيلي المصري، مولودية الجزائر، بيروي البلغاري، الصفاقسي التونسي، دفاع تاجنانت، اتحاد الجزائر، شباب بلوزداد، الطائي السعودي، الرائد السعودي).

الجولة الثانية من الرابطة المحترفة "موبيليس"

مواجهة أقبو والحمرواة تخطف الأضواء

سيكون الموعد، هذا الجمعة، مع مباريات اليوم الأول من مباريات الجولة الثانية للرابطة المحترفة "موبيليس"، ويقترح علينا البرنامج، مواجهات ساخنة ومثيرة تتقدمها قمة الرائدين أولمبيك أقبو ومولودية وهران، فيما يسعى الصاعد الجديد مستقبل الرويسات للإنفراد بالصدارة، لدى استقباله للمجريح مولودية البيض، في حين سيسعى وفاق سطيف لتحقيق فوزه الأول هذا الموسم، لدى استقباله شبيبة الساورة المنهزمة في عقر دارها خلال الجولة الأولى.

عزيز. ب

أولمبيك أقبو المنتشي بفوز صعب لكنه ثمين على حساب ترجي مستغانم في الأنفاس الأخيرة من اللقاء، سيحاول تكرار نفس السيناريو وانتزاع النقاط الثلاثة بفضل هدف المخضرم توفيق عدادي، لكن المهمة لن تكون سهلة، هذه المرّة ضدّ مولودية وهران الذي بدأ الموسم هو الآخر بفوز مثير على نجم بن عكنون، بعدما تمكّن رفقاء الأنيق شهر الدين بوخلدة، من قلب الطاولة على أشبال المدرب منير زغدود في الشوط الثاني.

عمروش: نقاط الحمرواة ستبقى في بجاية

ثمّن مدرب أولمبيك أقبو، لطفي عمروش، نتيجة الفوز المحقّق في الجولة الأولى على ترجي مستغانم، وصرّح المدرب السابق لمولودية البيض في هذا الخصوص: "لعبنا ضد فريق يملك لاعبين ذوي خبرة دولية في صورة الحارس رايس وهاب مبولحي والمدافع المحوري جمال بن العمري، وفرض علينا ضغطا كبيرا خلال المباراة".

وأضاف: "لعبنا بطريقة هجومية، ونجحنا في تسجيل هدف الفوز في اللحظات الأخيرة من المواجهة، رغم الفرص العديدة التي أتيحت لنا".

وأردف: "لاعبونا سجّلوا نقصا كبيرا من ناحية الفعالية أمام المرمى، وسنعمل على تصحيح ذلك تحسّبا لمباراتنا المقبلة بداية من لقاء مولودية وهران". وتابع المدرب لطفي عمروش: "الفوز على الترجي رفع معنويات لاعبينا ونقاط الحمرواة ستبقى في بجاية".

بالمقابل، ما يزال الغموض يكتنف هوية المدرب الجديد للحمرواة، خلفا للفرنسي هوبرت فيلود، حيث تتداول عدة أسماء محلية وأجنبية دون حسم رسمي، وتشير المؤشّرات إلى أنّ المدير الرياضي شريف الوزاني سيكون على رأس العارضة الفنية مجدّدا في لقاء أولمبيك أقبو، لقيادة التشكيلة في مباراة الجولة الثانية هذا الجمعة.

وعادت التشكيلة الوهرانية إلى أجواء التدريبات بمعنويات مرتفعة بعد الفوز المحقّق في الجولة الأولى أمام نجم بن عكنون، حيث اعتبر الظهير الأيمن مختار بلغيثر في تصريحات له، أنّ الأداء كان مشجّعا رغم بعض النقائص، مؤكّدا أنّ المجموعة قادرة على قول كلمتها بقوة هذا الموسم وإسعاد الأنصار.

ولتحضير المواجهة المقبلة أمام أقبو، برمج الطاقم الفني مباراة ودية أمام مستقبل سيدي عبد المؤمن بملعب ميلود هدفي، قصد إشراك اللاعبين الذين لم يتحصلوا على فرص لعب كافية في الجولة الافتتاحية.

من جهته، يكثّف الصاعد الجديد إلى الرابطة المحترفة مستقبل الرويسات من تحضيراته الجادة للمواجهة المرتقبة أمام مولودية البيض، المدرب عبد القادر عمراني ركّز عمله خلال الحصص الأخيرة على الجانب الهجومي، في محاولة لتدارك النقائص التي ظهرت في مواجهة شبيبة الساورة، وكذا تعزيز النجاعة الهجومية التي يسعى لأن تكون ورقة الفريق الرابحة هذا الموسم، وبعد الفوز المستحق الذي حقّقه المستقبل أمام شبيبة الساورة في الجولة الافتتاحية، عاد الفريق إلى أجواء التدريبات بملعب 18 فيفري بورقلة، وسط حضور جماهيري معتبر تابع الحصة من المدرجات، استجابة لطلب الإدارة بتفادي النزول إلى أرضية الميدان لتخفيف الضغط على اللاعبين.

أوضح المدرّب عبد القادر أنه سيواصل برمجة مباريات ودية خلال الفترة المقبلة أمام أندية من الأقسام السفلى، مثل شباب بني ثور، اتحاد ورقلة ومشعل حاسي مسعود، وذلك من أجل منح فرصة أكبر للعناصر التي التحقت متأخّرة بالمجموعة، قصد استرجاع لياقتها البدنية والاندماج التكتيكي.

من جهتهم، أبدى اللاعبون رضاهم عن البداية الإيجابية التي حقّقوها في قسم الأضواء، حيث أكّد الجناح الأيمن ناجي بن خيرة في أنّ الفوز على شبيبة الساورة، كان مستحقا وجاء نتيجة عمل جماعي منظم، كما شدّد على ضرورة المواصلة بنفس الروح لتحقيق انطلاقة قوية في البطولة.

في سياق متّصل، دخلت تشكيلة مولودية البيض أجواء التحضير لمباراة مستقبل الرويسات بكل جدية، المدرّب شريف حجار شدّد على ضرورة نسيان هزيمة الجولة الأولى أمام شباب قسنطينة والعمل على تصحيح الأخطاء، خاصة وأنّ الفريق يراهن على تحقيق نتيجة إيجابية في أول مباراة له بملعب 20 أوت 1955 بالعاصمة، أين يسعى لتعويض خيبة الموسم الماضي، حيث فشل في تحقيق أي انتصار على أرضه.

ظهور له خارج القواعد، حجار، ولخلال اجتماعه باللاعبين، أقرّ بوجود نقائص واضحة في الأداء خلال لقاء الافتتاح، أبرزها غياب الانسجام بين الخطوط وارتكاب أخطاء فردية كلفت الفريق الخسارة، المدرّب طالب أشباله بضرورة التركيز والانضباط في تطبيق التعليمات، مؤكّدا أنّ الفوارق بين الأندية ليست كبيرة، وأنّ الإرادة والتحضير الجيد سيصنعان الفارق في المباريات القادمة.

حجار: ذاهبون إلى ورقلة لتحقيق نتيجة إيجابية

وقال مدرّب مولودية البيض، شريف حجار، عقب الهزيمة على يد شباب قسنطينة، إنّ فريقه يفتقد للخبرة، وصرّح: "غياب الفعالية والتسرّع أمام المرمى أثّر كثيرا على اللاعبين نفسيا، والهزيمة أمام شباب قسنطينة باتت من الماضي، ولذلك علينا التركيز على العمل البسيكولوجي".

وأضاف ذات المتحدث في تصريح للصفحة الرّسمية للفريق: "تنتظرنا مباراة صعبة للغاية ضدّ مستقبل الرويسات العائد بالنقاط الثلاث من بشار، لكننا ذاهبون إلى ورقلة لتحقيق نتيجة إيجابية".

أنطوان هاي: جاهزون لحصد نقاط الساورة

وفي اللّقاء الثالث لهذا الجمعة عن الجولة الثانية، أكّد مدرّب وفاق سطيف الألماني، أنطوان هاي، أنّ فريقه مستعدّ لحصد نقاط شبيبة الساورة، رغم النقائص الموجودة في صفوفه، خاصة على مستوى الخط الهجومي، وقال هاي إنّ هدفه هو إيجاد التشكيلة المثالية وتطبيق خطة جديدة تتماشى مع إمكانات المجموعة، مشيرًا إلى أنه يثق في العمل الجماعي وقدرة اللاعبين على التطور مع مرور المباريات، سيما بعد النقطة التي وصفها بالثمينة، والتي عاد بها الفريق من خنشلة في الجولة الأولى، كما دعا جماهير الوفاق إلى مساندة الفريق، مؤكّدًا أنّ دعمهم سيكون أساسيا لتجاوز فترة الانسجام الأولى.

بخصوص لقاء هذا الجمعة أمام شبيبة الساورة، شدّد المدرب الألماني على أنّ فريقه سيلعب من أجل تحقيق نتيجة إيجابية، وتسجيل فوزه الأول هذا الموسم بمنحه الثقة لبقية المشوار، محذّرًا لاعبيه من فخّ شبيبة الساورة التي ستلعب من أجل تدارك هزيمتها في الجولة الأولى على أرضها أمام الصاعد الجديد مستقبل الرويسات، حيث يعمل الطاقم الفني لتجهيز اللاعبين بدنيا وذهنيا، مع التركيز على تصحيح الأخطاء التي ارتكبت في المباراة الأولى، وتخفيز العناصر على تقديم أفضل ما لديها أمام منافس جريح، خلال الجولة الثانية من الرابطة المحترفة، وتأكيد قدرة الوفاق على مقارعة كبار البطولة هذا الموسم.

برنامج مباريات لقاءات الجولة الثانية لهذا الجمعة:

مستقبل الرويسات - مولودية البيض
وفاق سطيف - شبيبة الساورة (بدون جمهور)
اولمبيك أقبو - مولودية وهران

حركية كبيرة تعرفها فترة الانتقالات الصيفية

الملالي يقترب من "الكناري" وبلفوضيل جديد "الحمراوة"

عرفت فترة الانتقالات الصيفية في الجزائر حركية كبيرة، حيث عمدت مختلف الأندية لتدعيم صفوفها تحضيا للموسم الجديد، ورغم انطلاق المنافسة بصفة رسمية إلا أن عملية التعاقدات مازالت مستمرة، حيث صنعت فرق شبيبة القبائل ووفاق سطيف إضافة إلى مولودية وهران الحدث، من خلال التعاقد مع العديد من اللاعبين المميزين، ونفس الأمر انطبق على أولمبيك أقبو وترجي مستغانم، التي تعاقدت هي الأخرى مع مجموعة كبيرة من اللاعبين.

عمار حميسي

تعرف نهاية مرحلة الانتقالات الصيفية تسابقا محموما بين مختلف الفرق، من أجل ضمّ أبرز اللاعبين قبل ساعات عن غلق باب الانتقالات، فيما تسعى بعض الفرق الأخرى إلى التمويض، بعد أن فشلت في ضمّ لاعبين جدد على غرار مولودية الجزائر، الذي غاب عن المشهد هذه المرة، ونفس الأمر انطبق على اتحاد العاصمة وبدرجة أقل شباب بلوزداد.

لم يعرقل العقد الجديد الخاص باللاعب المحترف، والذي صادقت عليه الاتحادية ليكون العقد الرّسمي الجديد المعتمد للاعبين الناشطين في بطولة الرابطة المحترفة، من قيام الأندية بضمّ لاعبين جدد حيث تسابقت مختلف الفرق من أجل ضمّ أبرز اللاعبين، وحتى هذه الفئة لن تعرف صفقة العقد الجديد الذي تمّت المصادقة عليه منذ فترة قصيرة.

قبل ساعات من غلق سوق الانتقالات الصيفية المقرّر بتاريخ 31 أوت، اقترب فريق شبيبة القبائل من التعاقد مع فريد الملالي اللاعب السابق لفريق أوتجي الفرنسي، بعد أن انتهى عقده مع الفريق، هو الذي دخل وكيل أعماله في مفاوضات مع إدارة مولودية الجزائر وشباب بلوزداد، لكن حاليا يبقى عرض إدارة الشبيبة الأفضل من الناحية المادية، بالرغم من أنّ اللاعب كشف لمقربيه، بأنه ينتظر رفع عرض إدارة محمد حكيم الحاج رجم، لتحقيق حلم صباه بحمل ألوان المولودية، ونفس الأمر ينطبق على مولودية وهران، الذي اقترب هو الآخر من ضمّ لاعب المنتخب الوطني السابق، إسحاق بلفوضيل المتواجد بدون فريق، والباحث عن تجربة جديدة في مشواره الكروي.

"الكناري" ومولودية وهران تصنعان الحدث

كانت الأنظار موجّهة نحو فريق شبيبة القبائل هذه الصائفة، الذي سعى بكل الطرق من أجل تجديد قواه، تحسبا للموسم الجديد، الذي سيعرف مشاركة الفريق في منافسة رابطة أبطال إفريقيا، وهو الأمر الذي إستنفر إدارة النادي، من أجل القيام بضمّ أبرز اللاعبين المتوفرين في السوق الجزائرية، رغم أنّ الفريق فقد عنصرين مهمين.

عرفت تشكيلة النادي رحيل لاعبَين مهمَّين، ويتعلّق الأمر بكل من رضوان بركان الذي انتقل للاحتراف بنادي الوكرة القطري، وقائد الفريق كسيلة بوعالية الذي غادر إلى الترجي الرياضي التونسي. إلا أنّ العامل الإيجابي هو أنّ عملية انتقال هذين العنصرين المهمّين، كان بمقابل مالي جيّد استفادت منه إدارة الفريق في ضمّ لاعبين جدد للنادي.

نجحت إدارة أسود جرجرة في شراء عقد الظهير الأيمن محمد رضا حميدي، الذي لعب على سبيل الإعارة الموسم المنصرم من نادي أتليتيكو باراداو، وإضافة إلى هذا نجحت إدارة "الكناري" في التعاقد مع كل من بن عطية من مولودية وهران، والعبد شهبن بلحول من شباب قسنطينة إضافة إلى الظهير الأيسر السابق لفريق مولودية الجزائر حمزة موالي، ومتوسّط الميدان الإيفواري أرتور باداً، حيث كانت هذه التعاقدات من أجل تعويض الراحلين.

أبرز التعاقدات التي قامت بها الإدارة، هي ضمّ هداف شباب بلوزداد أيمن محيوص في صفقة قياسية من الناحية المالية، صنعت ضجة كبيرة على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة أنّ اللاعب كان قد عبّر عن رغبته قبلها بالبقاء في شباب بلوزداد، ليتفاجأ الجميع بتواجده في شبيبة القبائل، وهي الصفقة التي سيّبت الكثير من المشاكل لإدارة الفريق، بعدما تجمّد عملية الاستقدامات بالنظر إلى المقابل المادي الكبير الذي سيتحصّل عليه اللاعب، ما اضطر إدارة الهادي ولد علي، للتعاقد في الأيام القليلة الماضية مع عدة مموّلين للفريق، للتكفّل بالجانب المالي للصفقة.

الصفقة الأخرى التي صنعت الحدث، كانت التعاقد مع المدافع القوي زين الدين بلعيد، الذي سبق له أن لعب بألوان اتحاد العاصمة قادما من نادي سانت تروند البلجيكي، الذي لم يجد صالته هناك ليقرّر العودة إلى أرض الوطن من بوابة شبيبة القبائل، رغبة منه في العودة من جديد إلى المنتخب الوطني في سنة خوض نهائيات كأس أمم إفريقيا 2025.

الأندية العاصمية تفضّل الاستقرار

لم تصنع الأندية العاصمية الحدث خلال فترة الانتقالات الصيفية الجارية، ويتعلّق الأمر بكل من مولودية الجزائر واتحاد العاصمة، إضافة إلى شباب بلوزداد بالنظر لعدم توفر الدعم المالي اللازم، الذي يسمح لهم بتدعيم صفوفهم، وهناك من خسر عناصر مهمة على غرار اقتراب رحيل أكرم بوراس من فريق مولودية الجزائر لاحتراف بالدوري البلغاري، وكذا أيمن محيوص من فريق شباب بلوزداد، والمدافعين المحوريّين لفريق اتحاد الجزائر كيفين مونديكو وعماد الدين عزّي.

مولودية الجزائر كان بعيدا عن الضجة الإعلامية هذه الصائفة، واكتفى لحدّ الآن بالتعاقد مع لاعبَين فقط، يتعلّق الأمر بالحارس الأول للمنتخب الوطني أليكسيس قندوز، والمدافع الأيمن بوقرة، في الوقت الذي عرفت صفوف الفريق رحيل عدة عناصر، على غرار المهاجم خير الدين مرزوقي، ولاء بوزكري، كمال حميدي، الإيفواريان باجو ووائارا، المغتربب بوسعيد، زكريا دراوي، حمزة موالي، صانع الألعاب قلالش، والحارس توفيق موساوي.

اتحاد العاصمة من جهته وجد صعوبة في ضمّ لاعبين جدد، بحكم أنّ الإدارة الحالية أخذت وقتا كبيرا، من أجل تعيين مدرب جديد ويتعلّق الأمر بعبد الحق بن شيخة، ولكنها نجحت في ضمّ كل من زكريا دراوي من مولودية الجزائر، والجناح الشاب بودربالة من اتحاد الحراش، إضافة إلى شي مالون من سيميا النتزاني.

عرفت صفوف الفريق رحيل عناصر جيّدة في صورة، أسامة شيتة، البوليفي أداليد، الكونغولي موندیكو، نبيل لعمارة، لمبارك، طوال، ونعماني.

شباب بلوزداد كان أفضل من حيث التعاقدات من غريمه المولودية والإتحاد، حيث نجح في ضمّ كل من كامسيس من نادي باراداو، والمدافع واسع من أولمبيك أقبو، إضافة إلى عبد النور بلعوسيني من شباب قسنطينة، وقلالش من مولودية الجزائر، رفقة المهاجم التونسي بن حمودة، واللاعبَين الألبانيَّين شيكيش وريدون.

صفوف الفريق عرفت رحيل لاعبين مميزين في صورة، دعيش، محيوص، الحارس معاشو، زروقي، كوناتي، بوصوف، بن أحمد وحمرون.

"السنافر" وترجي مستغانم وأولمبيك أقبو حاضرون بقوة

نجحت فرق أخرى في ضمّ لاعبين مميّزين على غرار شباب قسنطينة، الذي ورغم أنه فقد العديد من اللاعبين المميّزين، إلّا أنه نجح في ضمّ كل من بركان، شيخي، الغول، بوزكري، بن موسى، بن دالة، مداح، بن سايح، وترقية الثلاثي (كنيش، خلفاوي، غربين) من الفريق الرديف، فيما عرفت صفوف الفريق، رحيل عدة لاعبين في صورة طمين الذي انتقل إلى البطولة المصرية، وبن شامة نحو البطولة الكويتية، دون نسيان بلعوسيني الذي التحق بشباب بلوزداد.

ترجي مستغانم هو الآخر صنع الحدث خلال فترة الانتقالات الصيفية، ورغم أنّ الفريق يعاني من ضائقة مالية، إلّا أنه نجح في التعاقد مع العديد من اللاعبين المميّزين، أبرزهم تجديد عقد المدافع الدولي السابق جمال بن العمري لموسم إضافي، إضافة إلى الصفقة التي صنعت الحدث، وهي ضمّ الحارس الأسطوري للمنتخب الوطني رايس وهاب مبولحي.

إضافة إلى هاتين الصفقتين نجحت إدارة الفريق في ضمّ كل من بن شوشة، مطراني، قعقع، بن خليفة، العمري، تومي، بولقيول، المؤذن، عيشوش، بوالغ، هارون، عسكر، في انتظار اختتام سوق الانتقالات بضمّ الظهير الأيمن الأسبق للمنتخب الوطني مهدي زفان.

أولمبيك أقبو هو الآخر كان من الفرق النشطة في سوق الانتقالات، من خلال ضمّ عدة لاعبين مميّزين في صورة بن شريفة، حيتالة، بن رأيح، واتارا، بركون، بلقاسم، سيدري، بن عمران، عمريش، كما عرفت صفوف الفريق رحيل كل من واسع، أدرار، العمري، حمادوش، لشهب، بولحافية، عجوط، عدوان، هارون، وعسكر.

لم يحـض بالتّأطـير الأكاديمـي ولا التّوجيـه النّقـدي

فـنّ التّرميـل.. الرّيـادة واقعيّة والاعـتراف مؤجّـل

■ منحوتات ثلاثية الأبعاد تجمّعها عبقرية الفنّ من حبات الرّمل ■ التّرميل يقدّم امكانات كبيرة لدمج روح الحداثة بأصالة التّراث ■ الرّقمنة تتيح للتّرميل انتشارا عالميا.. جمال من عمق الصّحراء

هو فنّ عصاميّ في نشأته، لا يستند إلى قواعد أكاديمية ولا قواعد نقدية، بقدر ما يعتمد على الموهبة الفطرية والبحث الجمالي الحر، فامتلك القوة على التعبير عن رؤية تشكيلية متكاملة، ترتكز على خامات البيئة الصحراوية وتستلهم من رمالها الذهبية وجبالها المهيبة وفضائها الواسع، لتترجم أحاسيس الفنان في قالب بصري بديع.. إنّه "فنّ الترميل"، أحد الإبداعات التشكيلية الجزائرية التي ولدت من رحم الصحراء، ووجدت في تفاصيلها المتنوعة منبعا للتجريب وفضاءً للتأمل.

إيمان كافي

هذا الفن لا يقتصر على استخدام الرمل كخامة أصلية، فالمبدع يحوّلها إلى لغة بصرية حيّة، تتنفّس في كل لوحة روح الانتماء للمكان، وتروي قصصاً عن الإنسان وعلاقته بأرضه، فهو يزاوج بين البساطة في الأدوات، والعمق في المعاني، ليجعل من حبات الرمل الصغيرة مفردات تشكيلية تنبض بالرمزية، وتعكس عراقة حضارة عاشت في قلب الصحراء ونسجت من تفاصيلها تراثاً لا يُمحى.

ومع ذلك، يبقى هذا الفن في مفترق طرق..فهو – من جهة – يلقى التقدير والإعجاب لدى المتذوّقين للفنون البصرية الذين يعتبرونه إضافة نوعية للمدرسة التشكيلية الجزائرية والعربية، ومن جهة أخرى، يعاني من غياب الاعتراف المؤسّسي، إذ لم يجد طريقه بعد إلى معاهد الفنون الجميلة التي يمكن أن تدرجه في برامجها، وتوفّر له حاضنة أكاديمية تحفظ استمراريته وتفتح أمامه آفاق التطوير.

ولا يتوقّف الفنانون والمهتمون بتاريخ الفنون التشكيلية عن الدعوة إلى دعمه وإبراز قيمته، بوصفه تجربة جزائرية أصيلة، تحمل في طياتها إمكانات هائلة لتوسيع آفاق التعبير البصري وإثراء رصيد الإبداع الوطني، ففن الترميل ليس مجرد تقنية زخرفية، بل هو خطاب جمالي قائم بذاته، يزاوج بين الطبيعة والإنسان، ويجمع بين التراث والتجديد، ويؤكّد أن للفن الجزائري قدرة متجددة على ابتكار مسارات غير مطروقة في التعبير التشكيلي.

إنّ فن الترميل من الفنون البصرية التي نشأت من عمق الصحراء الجزائرية، أين تتحوّل الرمال الملونة إلى لوحات تنبض بالحياة والتجريد والإحساس، فتعكس تفاعل الفنان مع بيئته المحيطة وموروثه الثقافي. هذا الفن الفريد الذي يجمع بين البساطة المادية والعمق الرمزي، لا يزال يمارس في الظل، ينتظر الاعتراف، رغم ما يحمله من خصوصية وروح محلية قابلة للتموقع عالميا كفن تشكيلي مستقل.

الرّمـال.. بدايـة وريـادة

بدأت أولى المحاولات الجادة لممارسة فن الترميل في الجزائر عام 1976، على يد الفنان الطاهر جديد من ولاية الأغواط، الذي يعتبر من رواد هذا الفن محليا، فقد كان من الأوائل الذين طوّعوا رمال الصحراء بخاماتها الطبيعية، في رسم لوحات فنية تستلهم من المحيط الصحراوي ومن القيم الجمالية التراثية، من خلال مقاربة تشكيلية تمزج بين الانطباع والتجريد.

تمثّل أعمال الطاهر جديد انطلاقة حقيقية لفن الترميل داخل البيئة الصحراوية، وقد أصبحت مرجعا للكثير من الفنانين اللاحقين، خاصة من الشباب الذين وجدوا في فنه مصدر إلهام وتجديد.

وفي ولاية ورقلة، بزغ نجم الفنان عبد الرحمن معروف، الذي أضاف بعدا جديدا لهذا الفن، حيث لم يقتصر على اللوحات المسطّحة، بل قدّم تحفا فنية رملية ثلاثية الأبعاد، تجمع بين الفن والنحت والرمزية البصرية، وأعماله أسست لما يمكن تسميته بالمدرسة النحتية في الترميل، ووسّعت من أفق التعبير الفني، خاصة في المزج بين الأصالة والحرفية.

وكان لأسلوبه وقع مهم داخل سوق وردة الرمال التقليدي، الذي تحوّل إلى منصة غير رسمية لعرض هذا الفن والتعريف به، حيث أصبح يستقطب السياح المحليين والأجانب على حد سواء بالعودة لما ذكره في حديث لـ "الشعب" الفنان التشكيلي إسلام معروف.

في السياق، يبرز الفنان الشاب إسلام معروف الذي يعد من الوجوه المعاصرة لفن الترميل، إذ عمل على عصرنة اللوحة الرملية، من خلال دمجها مع المدارس الفنية الحديثة المتنوعة كالتكعيب والانطباع والتجريد والتهشير، وتمكن عبر هذا الدمج من تحقيق قفزة نوعية في بنية العمل الرملي، ممّا جعل هذا الفن أكثر انسجاما مع التيارات التشكيلية العالمية.

وأكّد المتحدّث أن فن الترميل انتشر في صالونات ومعارض ومسابقات دولية ووطنية ومحلية إلى أن فرض مكانته عالميا، حيث انتشر في بعض الدول العربية مثل الأردن، والدول التي تزخر بالمادة الأولية والمتمثلة في الرمال أساسا.

إشكاليـــة التّصنيـــف

رغم مرور ما يقارب نصف قرن على بروز فن الترميل في الجزائر، لا يزال غير مصنف رسميا ضمن الفنون التشكيلية، بل يدرج غالبا ضمن الصناعات أو الحرف التقليدية، وهذا التصنيف، وإن كان يعترف بالقيمة التراثية، إلا أنه لا يعكس البعد الفني والرمزي الذي يحمله، ولا يمنحه الحماية القانونية والمكانة الثقافية التي يحق له أن يحظى بها، وهو ما يعتبره الفنان إسلام معروف انتقاصا من المكانة الحقيقية لهذا الفن الذي يراد الوصول به إلى مستوى عال من الصون والحماية، باعتباره موروثا ثقافيا فنيا جزائريا، ثم التعريف والترويج له في الخارج من خلال زيارات الوفود السياحية، خاصة خلال موسم السياحة الصحراوية، الذي من المتعارف فيه أن "وردة الرمال" واللوحات الفنية تعد من أولويات المقتنيات الفنية لدى السائح الأجنبي وحتى السائح الجزائري على حد سواء.

وفي السياق ذاته، الفنان محمد زيتوني من ولاية الأغواط، وهو من الفنانين البارزين المختصين في رسم اللوحات الرملية، وأحد المدافعين عن هذا الفن، يؤكّد أنّ الترميل ليس مجرد حرفة، بل هو فن تشكيلي حقيقي، له وسائطه، وخاماته، وتقنياته الخاصة ويدعو إلى تصنيفه ضمن الفنون الجميلة، لما يحمله من طاقة تعبيرية، وقدرة على التجديد، بالإضافة إلى انسجامه مع مفاهيم الفن المعاصر.

كما يرى أن غياب التكوين الأكاديمي وندرة الفضاءات المخصصة لفنون البيئة الصحراوية من أهم أسباب تهميش هذا الفن، محذرا من ضياع هوية فنية محلية مميزة إن استمر تجاهل الدعوات لتصنيفه.

بصمـــة جزائريـــة..

لعل أبرز ما يميز فن الترميل الجزائري، اعتماده شبه الكلي على المواد الأولية المحلية، خاصة رمال الصحراء التي تتسم بتنوع ألوانها ونعومتها وخصائصها التشكيلية، هذه المواد – رغم بساطتها – تتحوّل على يد الفنان إلى لوحة مركبة في مضمونها، زاخرة بالتفاصيل، عميقة الدلالة يقول الفنان محمد زيتوني، ويؤكد أن مواضيع هذه اللوحات مستمد غالبا من البيئة الصحراوية والمخيال الشعبي، مثل الكثبان الرملية، القوافل، الجِمال، النخيل، الواحات، التقاليد، والمرأة الصحراوية، كما تدخل الزخارف والرموز الإسلامية ضمن البنية البصرية للعمل الفني، في ترجمة صريحة للهوية الثقافية المتجذّرة.

وقد اتجه بعض الفنانين مؤخرا نحو تجارب حداثية، مثل رسم البورتريه الواقعي، أو اللوحات الرمزية الرمادية باستخدام التدرج اللوني للرمل، ما يبرهن على مرونة هذا الفن وقدرته على التجدد.

غيـــب التّكويـــن الأكاديمـــي

واتّجه الفنان زيتوني في حديثه إلى ما يشكّل غياب التكوين الأكاديمي المتخصص، حيث يعد أحد أبرز التحديات التي تواجه فن الترميل، فلا توجد أقسام أو وحدات تعليمية ضمن معاهد الفنون الجميلة الجزائرية تُدرّس هذا الفن بشكل ممنهج، وهو ما قد يهدد فرص استمراره وتطويره، خاصة لدى فئة الشباب الذي ينبغي أن يكون حاملا لهذا المشعل وساعيا لتطويره بشغف، وذلك لاعتبارات عدة، قد يكون أبرزها أن هذا الفن نابع من صميم موروث ثقافي وفني وطبيعي تزخر به بلادنا التي تملك أكبر صحراء في إفريقيا.

كما أن الجهد الفردي للفنانين غير كاف لتكوين أجيال جديدة قادرة على حمل المشعل، خاصة وأن هذا الفن يتطلب مهارات دقيقة وصبرا طويلا، وأدوات خاصة، وفهما عميقا للبيئة.

لكن – يضيف المتحدث – "رغم ذلك، برزت مبادرات فردية من خلال ورشات مفتوحة أو عروض حية ضمن المعارض المحلية والولائية، وتعتبر هذه المحاولات نواة مهمة للتكوين الموازي، الذي قد يشكل قاعدة مستقبلية لتأطير هذا الفن في مؤسسات أكاديمية، خاصة في الولايات الجنوبية".

التّسويـق الثّقافي والسّياحـي.. فـرص ضائـعـة؟

يمتلك فن الترميل إمكانات كبيرة ليكون أحد روافد الاقتصاد الثقافي والسياحي في الجزائر، خاصة في ولايات الجنوب ذات الجاذبية الطبيعية والتاريخية، فالزائر للسوق التقليدية في ورقلة أو تمنراست أو إليزي وخاصة المعارض الفنية التي تقام من حين لآخر، سرعان ما ينبهر بتحف الترميل المعروضة، والتي باتت تطلب بشكل متزايد من قبل السياح الأجانب، وحتى من المهتمين بالفن المعاصر.

لكن الحاجة الماسة لسياسة تسويقية واضحة، تجعل هذا الفن رهين الاجتهاد الفردي، ما يضعف حضوره في الأسواق الكبرى والمعارض الدولية، ويحرم الفنانين من مردود مادي مستقر، ويجعل أعمالهم عرضة للسرقة أو التهميش.

تحديـــات كثـــيرة

يشير العديد من الفنانين إلى أن واقع فن الترميل يطرح تحديات كثيرة، ولعل أهمها اعتباره أحد الحرف التقليدية وليس فنا تشكيليا مؤطرا أكاديميا وموجّها لتعزيز التكوين فيه، كما يشكّل من جهة أخرى انعدام فضاءات عرض دائمة في الجنوب ـ حسبهم ـ أحد التحديات المطروحة في مسألة توفر إطار تجاري وهيكلي لبيع وترويج هذه اللوحات والتحف الرملية الفنية.

ورغم كل هذا يجمع الفنانون على أن هذا الفن يحظى بتقدير واهتمام من الجهات المسؤولة، حيث هناك الكثير من المبادرات التي ساهمت في تسهيل مشاركة بعض الفنانين الجزائريين في معارض دولية قدّمت فن الترميل للعالم، وهناك حالات كثيرة لفنانين أجانب تأثروا به، وبدأوا تجاربه في بلدانهم، ما يعكس القيمة الكامنة لهذا الفن.

بنـــك وطنـــي لأعمـــال التّرميـــل

مع الثّورة الرّقمية، أصبح من الممكن أن يصل فن الترميل الجزائري إلى جمهور عالمي، من خلال توثيق عرض الأعمال في معارض افتراضية ومنصّات إلكترونية، خاصة أن الرقمنة لا تساهم فقط في التعريف بالفن، بل تضمن له الحماية القانونية، من خلال توثيق ملكية الأعمال وتاريخها وتوقيعها الفني.

ومن المقترحات المقدمة لتعزيز استخدام الرقمنة لحماية هذا الفن والحفاظ عليه، إنشاء بنك صور وطني لأعمال الترميل، وإطلاق منصة إلكترونية لعرض وبيع الأعمال الرملية، بالإضافة إلى تنظيم مسابقات افتراضية لفن الترميل بهدف إشراك الشباب.

دعـــوة للتّصنيـــف

ويجمع كثير من الفنانين الممارسين لـ "الترميل" على أن تصنيف هذا الفنّ يتطلب إرادة ثقافية حقيقية، وخطة وطنية تدمج الفن الذي أثبت وجوده ضمن الموروث الثقافي غير المادي الجزائري، ومن بين الاقتراحات المقدمة، فتح أقسام تكوينية بالمعاهد والجامعات، وتصنيفه ضمن التراث الوطني وتنظيم معارض وطنية خاصة بفن الترميل، ودعم الفنانين بالمعدات والفضاءات والمعارض وتشجيع التصدير الثقافي لهذا الفن خارج الجزائر.

لوحـــات التّرميـــل.. هويّـــة صحراويـــة

إن فن الترميل ليس مجرد ترف بصري أو حرفة تزيينية، بل هو لغة تشكيلية فريدة تنبع من عمق الصحراء الجزائرية التي توسّع مجالها لتشمل مجالات جغرافية أخرى، تجمع بين الإحساس الجمالي والهوية الثقافية والرمزية البيئية، وبين الطاهر جديد، وعبد الرحمن معروف، ومحمد زيتوني، وإسلام معروف، تجسّدت أجيال من العطاء والإبداع الرملي.

وبذلك فإنّ مستقبل هذا الفن مرتبط بمدى استعداد المؤسسات الثقافية للاستماع إلى نداء الفنانين، واحتضان هذه التجربة وتطويرها، حتى يتحوّل فن الترميل من حالة محلية إلى علامة فنية جزائرية عالمية.

إشهار

مكتب الاستاد : زحاف عبد الرحمان
محضر قضائي لدى محكمة مستغانم
حي 05 جويلية عمارة أ 60 رقم 02 مستغانم
الهاتف : 42 .67 .26 .79 07

اعلان عن بيع بالمزاد العلني لحقوق عقارية مشاعة
المادة 749 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية

لفائدة السيدة : بن حراث زهرة ابنة محمد ،المتصرفة بإسم ولحساب ابنتها القاصرة :غناي فاطمة الزهرة

.تنفيذا لرخصة بالتصرف في أموال قاصر الصادرة عن رئيس محكمة مستغانم بتاريخ :07/27 /2022.تحت رقم الترتيب :654 /24 فهرس رقم 24/654 والقاضي بالترخيص للسيدة بن حراث زهرة بأن تتصرف ببيع مناب القاصرة : غناي فاطمة الزهرة المولودة بتاريخ 2008/12/08 .

.يعلن الاستاد زحاف عبد الرحمان للجمهور ان جلسة البيع الخاصة بالعقار الآتي تعيينه بقاعة البيوع العقارية بمحكمة مستغانم بتاريخ :2025/11/04 على الساعة الثانية(14:00) بعد الزوال لأعلى و آخر مزايد.

تعيين العقار : الحقوق العقارية المشاعة المملوكة للبنت القاصرة المتمثلة في :

. نصيب البنت القاصرة غناي فاطمة الزهرة ابنة طاهر المقدر ب (104/7) نسبة سبعة أجزاء من مائة وأربعة أجزاء من العقار المتمثل في مسكن فردي كائن بحي الجديد بلدية مزغران ولاية مستغانم يتكون من : طابق ارضي يشمل على خمسة غرف ,مطبخ ,مرآب , ساحة ,مرحاض وحمام , مساحته : مائتان وثلاثة واربعون متر مربع (243 م2) قسم 09 مجموعة ملكية 40.

الثمن الأساسي : السعر الافتتاحي للمزاد هو ثمانمائة واثني عشرة الف ومائة وثلاثة وعشرون دينار جزائري وأربعة وثمانون سنتيم (812.123.84) مقابل نصيب القاصرة .

شروط البيع : إضافة الى الشروط الواردة في قائمة شروط البيع فإن الراسي عليه المزاد يتحمل الأعباء القانونية بما فيها دفع حال انعقاد الجلسة 5/1 الثمن و المصاريف و حقوق المحضر القضائي والرسوم المستحقة من اجل تسجيل حكم رسو المزاد وشهره بالمحافظة العقارية ويدفع المبلغ الباقي في أجل 08 أيام الموالية لرسو المزاد , فعلى الجمهور الراغب في المزايدة الاطلاع على قائمة شروط البيع في مكتب المحضر القضائي الكائن بالعنوان المذكور أعلاه او امانة ضبط محكمة مستغانم .

المحضر القضائي

الشعب 2025/08/28

الأستاذ سلامة عادل محضر قضائي لدى اختصاص مجلس قضاء ميلة
حي 20 أوت 1955 عمارات التساهمي شلغوم العيد ولاية ميلة

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني لأعلى عرض
طبقا للمادة 750 من ق إ م إ

لفائدة: جبايلي أحمد بن رابح المولود بتاريخ 1972/05/15 بشلغوم العيد، العنوان: حي زيغود يوسف بلدية شلغوم العيد. **ضد:** ليقيم هارون بن زيدان المولود بتاريخ 1971/05/04 بتاجنانت، العنوان حي 533 مسكن بلدية تاجنانت ولاية ميلة. بناء على الحكم الصادر عن محكمة شلغوم العيد قسم الجنح بتاريخ 2021/03/14 فهرس رقم 21/01763 . - القرار الصادر عن مجلس قضاء ميلة الغرفة الجزائية بتاريخ 2021/07/12 فهرس رقم 21/03760 المحرر بالصيغة التنفيذية المسلمة بتاريخ 2021/10/18 تحت رقم 21/938 . - سند ملكية للعقار المتمثل في مستخرج عقد مبادلة محرر بمعرفة الأستاذ/ بوحالسة عمر، موثق بشلغوم العيد بتاريخ 2006/02/06 مسجل بمكتب التسجيل بشلغوم العيد يوم 2006/02/27 وصل رقم 00602216 مشهر بالمحافظة العقارية بشلغوم العيد بتاريخ 2006/03/12 حجم 221 رقم 28. - الشهادة العقارية الصادرة عن المحافظة العقارية بتاجنانت بتاريخ 2022/03/10. **أولا تعريف العقار:** يتمثل في قطعة أرض معدة للبناء كائنة بتاجنانت ولاية ميلة تحمل رقم 305 من مجموع 533 قطعة اجتماعية المندرجة ضمن مخطط تجزئة 779 قطعة بتاجنانت، ولاية ميلة مساحتها مائة و خمسون مترا مربعا (150م²)، مشيد عليه بناية عبارة عن مسكن في طور الإنجاز له واجهتان يتكون من طابق أرضي و ثلاثة طوابق علوية متوجة بسقف مسطح و ذلك على النحو التالي: **الطابق الأرضي:** مساحته 150 م² به درج (سلم) و محل تجاري يتمتع بدورة مياه و مرآب يحتوي على بئر، **الطابق العلوي الأول** مساحته 175 م² و يتكون من: درج (سلم) و بهو (ردهة) و غرفة معيشة و غرفتين (02) نوم و مرحاض و حمام و مطبخ و شرفة و فناء، **طابق علوي ثاني** مساحته 175 م² يحتوي على درج (سلم) و بهو (ردهة) و غرفة معيشة و غرفتين (02) نوم و مرحاض و حمام و مطبخ و شرفة و فناء، **طابق علوي ثالث** مساحته 175 م² موصل بدرج (سلم) و يحتوي على مظلة (BUANDRIE) بالإضافة إلى سطيحة (TERRASSE). - **علما أن السعر الافتتاحي للمزايدة يمبلغ: 28.704.840.00 دج (ثمانية و عشرون مليون و سبعمائة و أربعة آلاف و ثمانمائة و أربعون دينار جزائري) و أن السعر الافتتاحي بعد انقاص العشر: 25.834.356.00 دج (خمسة و عشرون مليون و ثمانمائة و أربعة و ثلاثون ألف و ثلاثمائة و ستة و خمسون دينار جزائري).** - بناء على محضر إيداع قائمة شروط البيع بالمزاد العلني للعقار المذكور أعلاه، و المودعة لدى كتابة ضبط محكمة شلغوم العيد بتاريخ 2022/09/12، تحت رقم 2022/17. * **يعلن الأستاذ سلامة عادل محضر قضائي بدائرة اختصاص مجلس قضاء ميلة المكلف مقره بالعنوان المذكور أعلاه، الموقع أدناه بأنه سيشرع في البيع بالمزاد العلني لصالح أعلى و آخر مزايد في الساعة الواحدة و النصف (13:30) مساءا من يوم الثلاثاء 2025/09/23 بقاعة الجلسات بمحكمة شلغوم العيد، *** يرسى المزاد على أعلى عارض و آخر مزايد. شروط البيع:** إضافة إلى الشروط المذكورة في قائمة شروط البيع فعلى الراسي عليه المزاد أن يدفع حال انعقاد الجلسة خمس الثمن (1/5) و 5 % رسوم التسجيل و 1 % من ثمن البيع و قيمة الإشهار، لمزيد من المعلومات الاتصال بكتابة ضبط محكمة شلغوم العيد أو بمكتب المحضر القضائي المذكور أعلاه.

المحضر القضائي

الشعب 2025/08/28

الأستاذة شرابة عيد المالك محضر قضائي لدى محكمة سطيف
الكائن مكتبه بالتعاونية العقارية بوقحوح قويدر سطيف
رقم الهاتف: 11 33 58 0667

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني (أعلى عرض)

تعيين هوية الأطراف: بين: 01- وزنة ليب محمود، ليب جلال، ليب نجمة، ليب نبيل، المسكنين بحي الأمير عبد القادر بتقسيم رقم 04 سطيف، و بين: 02- يشهني حنة، نايب مليز، المسكنين بحي الأمير عبد القادر بتقسيم رقم 04 سطيف. **السند التنفيذي:** - بناء على الحكم الصادر عن محكمة سطيف قسم تجاري بتاريخ 20 03 24 رقم الفهرس 02813 24، و رقم الجدول 23.09645 المحرر بتصفية تنفيذية المتممة في 24 07 2024. - بناء على تقرير الخبرة التحديد القيمة التجارية لبيع بالمزاد العلني المحرر من طرف الأستاذ تجاري عبد المالك خبير عقاري مختص معتمد لدى المحاكم و مجلس قضاء سطيف بتاريخ 12 07 2023 تحت رقم 23-796. - بناء على المادة 3-3 من ق م.

• نحن الأستاذة شرابة عيد المالك محضر قضائي لدى محكمة سطيف الكائن مقره بالتعاونية العقارية بوقحوح قويدر سطيف، نعلن من يهمه الأمر انه سوف تتم جلسة بيع بالمزاد العلني بمحكمة سطيف بتاريخ 23 09 2025 الساعة 09:00.

عقار يقع بمدينة سطيف و بالتحديد بحي الأمير عبد القادر بتقسيم رقم 04، و يتكون من مجموعة مكونة: 120 قسم، 182 بلاشية سطيف هذا العقار عبارة عن بناية ذات مسكن فردي غير مكتملة البناء و مستغنمة بهيكل من الخرسانة المسلحة، و تتوفر على أساسات، بناء غير أسمنية و شبكة لتطهير تحت مرحلي، و بها واجهة واحدة شمالية لم يوجد أبواب، و هي مشيدة على مساحة 03، و تتكف من مرئيين: - طابق أرضي به: مدخل، مرئيين (02)، خمسة حجرات (05)، مرحاض، و برج للصعود إلى الطابق العلوي الأول. **طابق علوي أول:** يتكف من قاعة الاستقبال، بهو، مطبخ، حمام مرحاض، و برج للصعود إلى الطابق العلوي الثاني. **طابق علوي ثاني:** غير مكتمل الإنجاز و مسح و شرفتين تحفت بهم الإنجاز إلى حد 70,00 %، طابق علوي ثالث غير مكتمل الإنجاز بنسبة 52,00 %، و شرفتين (02) انجزت بهما الأشغال إلى حد 88,00 %، و تكل مشيد على قطعة رض مسجلتها حوالي 226,00 م².

• **يقدر السعر الافتتاحي لبيع أعلى عارض الحاضر بـ: 55.947.600,00 دج (خمسة و خمسون مليون و تسعمائة و سبعة و أربعون ألف و ستمائة دينار جزائري).**

- يجب على كل من يريد المزايدة أن يدفع حق الإنجاز المتمثل في 1/5 و المصاريف و الرسوم المحتملة عن طريق حساب مفتوح أو نقدا و يدفع المبلغ المتبقي في أجل أقصاه 08 أيام بأمانة ضبط المحكمة.

- تطلع على دفتر الشروط بمكتب اتصل بمكتب الأستاذ المحضر القضائي أو أمانة ضبط محكمة سطيف.

المحضر القضائي

الشعب 2025/08/28

إجرام " مملكة الحشيش" ينال الصحراويين والمغاربة وأبناء الريف

المخـزن.. وعــي زائــف واقتصــاد مزيّــف

منذ نصف قرن، يكافح الشعب الصحراوي استعمارا متهالكا يرتدي لبوس الحداثة، مع أنه أبشع من جميع أشكال الاستعمار التقليدي. فالاحتلال المغربي للصحراء الغربية لم يكتفِ بحرمان الشعب الصحراوي الشقيق من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، بل تجاوزه إلى نهب منظم لثرواته الطبيعية، مستعينا بشبكة مصالح دولية وشركات متعددة الجنسيات، تتواطأ في جريمة تستهدف إطالة أمد الاستعمار وتكريس واقع الاحتلال المفروض بالقوة.

محمد لعرابي

أعاد المرصد الدولي لمراقبة موارد الصحراء الغربية، في تقريره الأخير الصادر من بروكسل، دق ناقوس الخطر بشأن النهب الممنهج الذي تتعرض له الصحراء الغربية. وحذّر من أن الاستغلال المستمر للثروات الصحراوية يتم دون أي موافقة من الشعب الصحراوي، المالك الشرعي لهذه الموارد، وهذا تحذير يضاف إلى سلسلة طويلة من المواقف الحقوقية والقانونية التي تؤكد أن ما يجري بالصحراء الغربية المحتلة، يمثل خرقاً صارخاً للقانون الدولي، وازدراءً لقرارات محكمة العدل الأوروبية التي كرّست بوضوح مبدأ أن المغرب لا يملك سيادة على الصحراء الغربية.

الذاكـــــرة لا تمـــــوت..

في عام **1975**، أكدت محكمة العدل الدولية في لاهاي، أن الصحراء الغربية لم تكن يوما أرضا بلا شعب، وأن الروابط التي يحاول المغرب التذرع بها لا ترقى إلى السيادة ولا تمنحه أي حق في الأرض الصحراوية.

ورغم وضوح هذا الحكم، الذي يشكل مرجعية قانونية ثابتة، أقدمت الرباط على اجتياح عسكري أهوج، في محاولة لتحويل القضية عن مسارها الصحيح، وجعلها مأساة إنسانية وسياسية مستمرة.

اليوم، وبعد مرور خمسين عاما على الغزو، تتجدد الذاكرة الاستعمارية لكن في ثوب اقتصادي، حيث تُنهب الثروات السمكية والفوسفاتية وتستغل الطاقة الشمسية والريحية على مرأى من العالم.. ممارسات، يتفق الخاص والعام على أنها ليست مجرد سرقة موارد طبيعية، بل هي امتداد لسياسة استعمارية هدفها الأساسي إفقار الشعب الصحراوي وتجريده من شروط قيام دولته المستقلة. فالاستعمار كما قالها هشام جعيط- "لا يكتفي بالسيطرة على الأرض، بل يسعى لطمس الهوية ومحو الذاكرة". وهو ما يتجلى بوضوح في الحالة الصحراوية.

مفارقـــــة أوروبيـــــة..

المفارقة أن الاتحاد الأوروبي، الذي يرفع شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان، يواصل البحث عن سبل للالتفاف على قرارات محكمة العدل الأوروبية. فبعد أن أصدرت المحكمة ثلاثة أحكام تاريخية في أكتوبر **2024**، ألغت فيها اتفاقيات التجارة والصيد البحري المبرمة مع المغرب لعدم مشروعية تطبيقها على الصحراء الغربية، عادت المفوضية الأوروبية هذا الشهر لتسعى وراء تفويض جديد يتيح التفاوض مع المغرب بهدف استيراد المنتجات القادمة من الإقليم المحتل.

ويثير هذا السلوك جدلاً واسعاً، لأنه -في مقام أول- يمثل ازدراءً للقضاء الأوروبي نفسه، ثم يضرب مبادئ الشرعية الدولية في الصميم؛ ذلك أن تبرير هذه الخطوات بالحديث عن (استفادة مفترضة للشعب الصحراوي) من التبادلات التجارية، ليس سوى محاولة مكشوفة للتحايل، تفضحها شهادات المرصد الدولي الذي كشف لقاءات سرية بين ممثلين أوروبيين ومغاربة لمناقشة آليات تضليل الرأي العام، من خلال الادعاء بأن السكان المحليين يجنون فوائد، بينما الحقيقة أن الثروات تُستخرج وتُنقل إلى الخارج دون أن تلمسها يد الصحراوي صاحب الأرض.

مأســـــــاة إنسانيـــــــة

لا يمكن عزل ملف الموارد عن المأساة الإنسانية التي يعيشها الشعب الصحراوي، فالملايين من الصحراويين يعيشون في ظروف قاسية، محرومين من أبسط حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، بينما تُستغل خيرات أرضهم لتمويل آلة القمع المغربية.

إن نهب الموارد الطبيعية لم يعد مجرد خرق قانوني، بل تحول إلى أداة لإدامة الاحتلال وإطالة النزاع، فالأرباح الطائلة التي تجنيها شركات الصيد الأوروبية من المياه الصحراوية أو شركات الطاقة من المشاريع الشمسية والريحية، تُترجم عملياً إلى دعم غير مباشر لسياسة القمع، عبر منح الاحتلال المغربي المزيد من القدرة على فرض أمر واقع مرفوض دوليا.

أما الموقف الذي عبّرت عنه سارة إيكمانز من المرصد الدولي، فقد كان بالغ الدقة، حين أكدت أن أي مفاوضات تجارية أو آليات مراقبة لا تكون ذات مصداقية ما لم تضمن الانخراط الكامل لجبهة البوليساريو، الممثل الشرعي للشعب الصحراوي، مثلما أقرت محكمة العدل الأوروبية. فالتعامل مع المغرب باعتباره "الوصي" على الإقليم، تجاهل متعمد للحقيقة القانونية والسياسية التي ترسخت في كل وثائق الأمم المتحدة منذ **1963**، حين أدرجت الصحراء الغربية على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

من هنا، فإن الحكومات والشركات التي تبرم عقوداً مع الرباط بشأن موارد الصحراء الغربية، لا تنخرط فقط في صفقات اقتصادية، بل تشارك في جريمة موصوفة؛ جريمة نهب موارد شعب محتل.

وقد ذهب الفقيه القانوني جورج غاليك، في إحدى دراساته إلى القول، بأن "الموارد الطبيعية في الأراضي المستعمَرة ليست ملكيات اقتصادية، بل هي أمانة لدى المجتمع الدولي، وأي استغلال خارج إرادة الشعب الأصلي يرقى إلى جريمة ضد الإنسانية".

أصـــــل المأســـــاة..

واضح أن ما يجري في الصحراء الغربية ليس معزولاً عن ممارسات المخزن داخل المغرب نفسه. فالتقارير الحقوقية، سواء تلك الصادرة من برلين أو بروكسل أو مدريد، تكشف نمطاً متكرراً من القمع والتنكيل في الإقليم الصحراوي المحتل، وتوثق شهادات السجناء السياسيين عن التعذيب المنهجي، والاعتقالات التعسفية، وزرع أكثر من عشرة ملايين لغم لمنع أي تحرك حر للسكان.

أما في الريف، فالمواطنون العزّل يشكون من سياسات انتقامية وتمييزية في السجون، تصل عادة إلى العزل الانفرادي والإضرابات عن الطعام، ويناضل أبناء جمهورية الريف التاريخية في المهجر لإبقاء قضيتهم حيّة، فالذين يحملون إرث الأمير عبد الكريم الخطابي، يعيشون النضال ضد المخزن الذي لم يتوقف عن ملاحقتهم وسجنهم وتعذيبهم.. عائلات المعتقلين في مراكش كشفت عن سياسة تمييز وانتقام ممنهج، وعن تصنيف جائر يضع أبناء الريف في خانة "الخطر"، ما دفع العديد منهم إلى الإضراب عن الطعام.

في المنفى، يواصل النشطاء والحقوقيون فضح الجرائم، كما فعل المختطف السابق علي أعراس، الذي دوّن مأساته في كتاب "السماء مربع أزرق"، كاشفا ما يجري في سراديب التعذيب المغربي.

ولقد نظم نشطاء وحقوقيون، بحر الأسبوع، وقفة بمدينة "جيرونا" الإسبانية لدعم نضال الشعب الريفي من أجل حقه في تقرير المصير والتحرر والاستقلال. وتم المناسبة، تنظيم لقاءات تمحورت حول ضرورة "تأثير العمل النضالي" من أجل انتزاع حق الشعب الريفي في تقرير المصير، بمشاركة نشطاء وحقوقيين، وعلى رأسهم رئيس المرصد الريفي لحقوق الإنسان، علي أعراس، إلى جانب أبناء جمهورية الريف في المهجر ومتضامنين مع القضية الريفية. كما كانت الوقفة مناسبة لتجديد العهد مع ضحايا القمع المغربي وشهداء القضية. ويواصل أحرار جمهورية الريف نضالهم ضد النظام المغربي لاسترجاع حقوقهم المسلوبة عبر وقفات لحشد الدعم الدولي في المعركة التحررية وتوحيد الصف.

المواطن المغربي نفسه، يكتوي بنيران "الإصلاحات الوهمية" التي لا تهدف إلا إلى إعادة إنتاج الحكم الاستبدادي في ثوب جديد، فهو يعاني الفاقة والجوع، ويتعرض إلى جميع أنواع الإذلال، بل يعاني شرّ التطبيع، بعد أن صار المخزن يخرج الناس من ديارهم كي يسكن فيها الصهاينة، على أساس أنها كانت مساكنهم من قبل. ولقد تحول هذا الظلم الشنيع إلى نكتة عالمية، يصوّر فيها اليهودي وهو يهاجم أيا كان، لينتزع منه شيئا (ساعة، ساندويتش، قلم..) ويقول: إنه موعود بها في التوراة (حاشا التوراة) قبل ثلاثة آلاف عام.. النكتة نفسها تتردد في المغرب، ويأتي المخزن ليخرج الناس من بيوتهم، لأن الصهاينة موعودون بها في اتفاقية التطبيع الشائنة.

فضيحـــــة المخـــــزن

لا شك أن المخزن يعيش واحدة من أسوأ لحظاته التاريخية، بعدما انكشفت جرائمه في حق الشعبين الصحراوي والريفي، وتهاوت دعايته أمام الرأي العام العالمي الذي بات يرى فيه نموذجا مفضوحا للاستبداد والاحتلال، فما يجري في الصحراء الغربية من نهب للثروات، وقمع للحريات، وحرمان شعب بأكمله من حقه في تقرير مصيره، لم يعد خافيا على أحد، وهو ما أكدته تقارير دولية ومحاكم أوروبية وصحافة عالمية.

ولقد وصفت المجلة الألمانية "فور فيلفالت" الوضع بدقة، حين اعتبرت استمرار الاحتلال المغربي للصحراء الغربية "نموذجا بائسا للاستعمار بسبب المكاسب الاقتصادية". فمنذ الغزو العسكري سنة **1975**، سعى المخزن إلى تكريس الأمر الواقع، مستندا إلى اتفاقية مدريد المشؤومة، ومارس كل أشكال التضليل السياسي والدبلوماسي، لكن الحقيقة التي لا يمكن طمسها، أن الشعب الصحراوي أعلن قيام دولته في **1976** وخاض كفاحا مسلحا انتهى بوقف إطلاق النار سنة **1991** على أساس تنظيم استفتاء تقرير المصير، وهو الاستفتاء الذي أفشلته مناورات الرباط، بدعم من قوى دولية متواطئة، ثم تحولت بعثة الأمم المتحدة إلى شاهد عاجز على توقيف الانتهاكات، وفشلت في إجراء الاستفتاء طوال ثلاثة عقود، ما جعل الوضع أكثر تعقيدا، خاصة بعد انهيار وقف إطلاق النار في نوفمبر **2020**.

بدورها، وصفت الخبيرة الألمانية لورا ماهلر، الوضع في الصحراء الغربية بأنه "نموذج محزن على استمرار الاستعمار بدافع المكاسب الاقتصادية"، وهو توصيف دقيق: الاحتلال المغربي يجمع بين إرث الكولونيالية الإسبانية وأدوات الهيمنة المعاصرة، حيث يُستثمر القمع الأمني ونهب الموارد لتكريس سلطة داخلية مأزومة، بينما يُسوّق للعالم رواية "الإصلاحات" التي لم تنش ذبابة.

خمســـون عامـــا مـــن النضـــال..

الذكرى الخمسون للغزو المغربي للصحراء الغربية، لحظة فارقة تستوجب مراجعة شاملة للموقف الدولي.. نصف قرن من الزمن مرّ، ولاتزال الأمم المتحدة عاجزة عن فرض استفتاء تقرير المصير الذي وعدت به منذ اتفاق وقف إطلاق النار سنة **1991**. وبينما يتلاشى صبر جيل بكامله في انتظار العدالة، يتواصل النزيف الاقتصادي الذي يحرم هذا الشعب من الاستفادة من موارده.

إن الاستمرار في غض الطرف عن هذا النهب يضع الاتحاد الأوروبي والغرب عامة في خانة الشركاء المتواطئين. وهو ما يطرح سؤالاً وجودياً: كيف يمكن للغرب أن يرفع شعارات الحرية والإنسانية والعدالة، بينما يتجاهل احتلالاً عمره خمسون عاماً في الصحراء الغربية؟ أليست ازدواجية المعايير هذه دليلاً على أن المصالح الاقتصادية تطغى على المبادئ؟

لقد آن الأوان لأن يدرك العالم أن القضية الصحراوية ليست مجرد نزاع إقليمي، بل قضية تصفية استعمار مكتملة الأركان، والنهب الجاري للثروات الطبيعية ليس سوى وجه من وجوه الاستعمار الاقتصادي الذي وصفه فرانز فانون بأنه "أكثر خبثاً من الاستعمار العسكري، لأنه يلبس ثوب التنمية، بينما يسرق أرزاق الشعوب".

إن الحل الوحيد الممكن -كما شدد المرصد الدولي- يتوقف عند تمكين الشعب الصحراوي من حقه في تقرير المصير وبناء دولته المستقلة على أرضه، وأي تسويف أو محاولات التفاف ستبقى مجرد مسكّنات تخفي جرحاً غائراً.

وفي ضوء هذه الحقائق، فإن استمرار الاتحاد الأوروبي في البحث عن صيغ لتبرير شراكته الاقتصادية مع المغرب في الصحراء الغربية، هي خيانة للقيم التي يدّعي الدفاع عنها، ومشاركة مباشرة في جريمة استعمارية متجددة، ولم يبق أمام البرلمانات والحكومات والشركات سوى أن تتحمل مسؤوليتها القانونية والأخلاقية، وأن تضع حدًّا لهذا النهب المنظم، فالشعب الصحراوي الذي قاوم نصف قرن من الاحتلال لن يتنازل عن حقوقه المشروعة، والتاريخ أثبت أن الشعوب قد تُظلم لوقت معين، لكنها لا تُهزم إلى الأبد، وما يحدث اليوم في الصحراء الغربية هو اختبار لإرادة المجتمع الدولي: هل ينحاز إلى منطق القوة والنهب، أم إلى الحق والعدالة؟

الدامـــون

فضيحـــة إنسانيـــة معلنـــة خلـــف القضبـــان

في زمن يزعم فيه العالم الدفاع عن حقوق الإنسان، يظل صمت المجتمع الدولي أمام ما يجري خلف أسوار سجن الدامون وصمة عار لا تُمحى، فهناك لا تُقاس المعاناة بالساعات أو الأيام، بل بالصفعات على الوجوه، والأغلال على الأيدي، والحرمان من أبسط مقومات الكرامة.

بقلم: بن معمر الحاج عيسى

هناك حيث تتحوّل الزنازين إلى مقابر للأحياء، وحيث تُختبر حدود قدرة الجسد على الصمود والروح على البقاء، تسكن حكايات نساء قررن أن يواجهن السجان بصلابة لا تنكسر، وأن يصرخن في وجه القهر حتى وإن كان الجدار هو المستمع الوحيد، في ظلمة سجن الدامون، حيث الجدران الباردة تتواطأ مع صمت العالم، ترزح عشرات الأسيرات الفلسطينيات تحت وطأة ممارسات تتجاوز حدود الوحشية وتنزع عن الإنسان حقه في الكرامة والحياة، إذ تمارس سلطات الاحتلال سياسة ممنهجة للإذلال والقهر تبدأ منذ اللحظة الأولى لدخول الأسيرة بوابة السجن.

هناك لا يستقبلها سوى تفتيش جسدي مهين ومذل تُجبر فيه على التعري الكامل أمام سجانات أو حتى سجّانين في بعض الحالات، في انتهاك صارخ لكل ما هو إنساني، قبل أن تُصادر بالقوة أغراضها الشخصية بما في ذلك الجلباب والحجاب ليُفرض عليها ارتداء ملابس موحّدة لا تحمل من الراحة أو الاحترام شيئًا.

وكأنّ الهدف هو محو هويتها الدينية والثقافية والنفسية منذ اللحظة الأولى، داخل الزنازين المشهد لا يقل قسوة، غرف مكتظة تفتقر إلى التهوية والنظافة، جدران متّسخة، أرضيات رطبة، أسِرّة حديدية بفرش بالٍ لا يقي برد الشتاء ولا حرارة الصيف، الشّمس محرّمة والهواء النقي ممنوع ما أدّى إلى معاناة كثير من الأسيرات من أمراض جلدية وحساسية مزمنة، ونقص حاد في فيتامينات أساسية.

إلى جانب تساقط الشعر وضعف المناعة، كاميرات المراقبة موجودة داخل الزنازين نفسها، والأبواب لا تغلق بإحكام في الحمامات ما يحرم الأسيرات من أبسط حقوق الخصوصية، ويجعل الشعور بالانتهاك حاضرًا على مدار الساعة، المأساة تتضاعف حين تكون الأسيرة حاملًا أو مريضة.

تمّ توثيق حالات لنساء حوامل تم تقييد

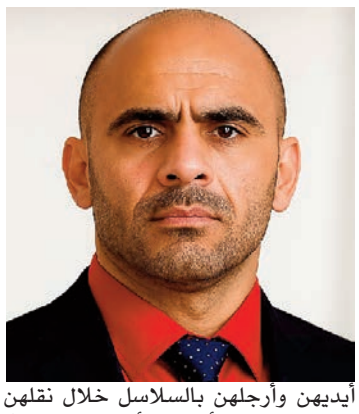

أيديهن وأرجلهن بالسلاسل خلال نقلهن لتلقي العلاج أو حتى أثناء الولادة، في مشهد يجمع بين القسوة الجسدية والعقاب النفسي، الإهمال الطبي ليس عارضًا بل سياسة ثابتة إذ يُترك المرضى بلا دواء، وتؤجل العمليات الجراحية أو تلغى حتى في الحالات التي يشخّص فيها الأطباء خطورة وضع الأسيرة.

هناك من فقدت حياتها داخل السجن بسبب هذا الإهمال، حيث تأخر العلاج أو مُنع تمامًا ليصبح الموت نتيجة طبيعية للإهمال المتعمد، الغذاء المقدم لا يصلح للإنسان، وجبات قليلة الكمية رديئة النوعية أحيانًا باردة أو ملوثة تفتقر إلى أي قيمة غذائية، ما يتسبب في أمراض هضمية وسوء تغذية، مستلزمات النظافة الشخصية خصوصًا تلك الخاصة بفترة الحيض تُمنح بكميات شحيحة أو تُحجب تمامًا كوسيلة للعقاب، بينما يُمنعن أحيانًا من الاستحمام لأسابيع خاصة في الشتاء ليتحول الجسد إلى عبء مضاعف من الألم والحرج.

الإعتداءات الجسدية والنفسية تمثّل فصلًا أسود آخر من معاناة الأسيرات، حيث يُمارس الضرب المبرح باستخدام الأيدي أو الهراوات مع الركل والصفع وأحيانًا جرّ الأسيرات على الأرض، الشتائم البذيئة والإهانات الدينية والجنسية حاضرة في كل مواجهة مع السجّانين، وبعض الأسيرات تلقّين تهديدات مباشرة بالاغتصاب خلال جلسات التحقيق أو أثناء التفتيش.

هذه التهديدات لا تستهدف فقط الجسد بل تنفذ إلى الروح لتترك جرحًا نفسيًا عميقًا قد لا يلتئم أبدًا، المداهمات الليلية المفاجئة للزنازين أصبحت جزءًا من أسلوب إدارة السجن، حيث يتم إيقاظ الأسيرات بالقوة وإخراجهن إلى الساحات في ساعات البرد القارس أو تحت المطر بملابس خفيفة وحرمانهن من الماء والطعام لساعات طويلة، العزل الانفرادي أو الجماعي أداة عقاب أخرى، إذ يتم فصل الأسيرات عن بعضهن البعض أو إلصاق حواجز على أبواب الزنازين لمنع التواصل البصري أو الكلام في محاولة لتحطيم الروح الجماعية والصمود المشترك.

العزلة لا تقتصر على داخل السجن بل تمتد إلى الخارج، حيث تُحرم الأسيرات من زيارات العائلة لفترات طويلة، وتُمنع لقاءات المحامين وحتى المنظمات الإنسانية تُمنع من الدخول أو الاطلاع على أوضاعهن، هذا الانقطاع التام عن العالم الخارجي يحرم الأسيرات من أي شعور بالأمان أو الأمل، ويتركهن وجهاً لوجه مع قسوة الجدران.

كل هذه الممارسات تمثل خروقات صريحة لاتفاقيات جنيف ومواثيق حقوق الإنسان، التي تحظر التعذيب والمعاملة القاسية أو المهينة، وتكفل الحق في العلاج والرعاية الصحية والحق في الكرامة والحرمة الجسدية والنفسية، غير أن سلطات الاحتلال تمارس هذه الانتهاكات كجزء من سياسة ممنهجة لكسر إرادة الأسيرات وإخضاعهن، مستندة إلى شعور بالإفلات التام من العقاب في ظل صمت دولي مريب. لكن على الرغم من هذه الظروف الجحيمية، فإن الأسيرات الفلسطينيات يواصلن الصمود بطرق مذهلة من خلال دعم بعضهن البعض، وتنظيم أنشطة ثقافية داخل الزنازين، وحفظ الشعر والنصوص الوطنية عن ظهر قلب، وتحويل جدران السجن إلى مساحات للرسائل الخفية وكأنهن يصرخن بأن الجدران لا تستطيع أن تسجن الروح، لقد تحولت كل واحدة منهن إلى أيقونة للمقاومة، شاهدة على جريمة لا تسقط بالتقادم، ورسالة حية للعالم بأن الحرية ليست منحة بل حق ينتزع، وأن الكرامة مهما تعرّضت للانتهاك تبقى عصية على الانكسار.

وهكذا يظل سجن الدامون شاهدًا على جرح مفتوح في ضمير الإنسانية، حيث يلتقي القهر المادي والنفسي في مكان واحد، وتتحول الأسيرات إلى أسرى حرب يخضن معركة يومية من أجل البقاء والحفاظ على ما تبقى من إنسانيتهن، ورغم أن الجلاد قد ينجح في مصادرة الجسد، فإنه يفشل في إخماد شعلة الإرادة التي تظل مشتعلة في القلوب تنتظر اللحظة التي تتحطم فيها القضبان، وتخرج الحرية من بين الركام لتعلن للعالم أن الظلم لا يدوم، وأن الدامون مهما طال ليله لا بد أن يشرق عليه فجر الحرية.

بيســـان فيّـــاض

رمـــز للإخفـــاء القســـري

في غزة، حيث تختلط الحياة مع الموت، موت الروح يسبق موت الجسد، انفجرت واحدة من أبشع قصص الإخفاء القسري.

بقلم: ريما كتانة نزال

بطلتها الشابة بيسان فضل محمد فياض، التي تم تسليمها من قبل سلطات الاحتلال لأهلها لدفنها، وهو ما فعلته العائلة في بداية كانون الثاني الماضي ودفنتها شهيدة، لتكتشف العائلة لاحقاً أنها ما زالت حيّة تُرزق، أسيرة في سجون الاحتلال تحمل رقماً خاصاً بها كما جميع الأسرى والأسيرات. لكن لكل رقم قصة وحكاية.

الحكاية تقول إن العائلة تسلّمت جثماناً قيل إنه يعود لابنتها بيسان بعد اختفائها ومعه بعض مقتنياتها الشخصية: نصف بطاقة هوية الابنة الشخصية وبعض الملابس ومحفظة.

صُدمت العائلة وأعلنت الفقد والحداد، وشيّعتها بجنازة حزينة في كانون الثاني من العام 2025، بعد تسجيلها كشهيدة في السجلات الرسمية كرقم جديد إلى جانب عشرات الآلاف من الشهداء، قبل اكتشاف العائلة في آذار الماضي أن الجثمان المدفون لا يعود لابنتها.

المفاجأة أقسى من الخيال: بعد مرور شهور على الدفن، يتبيّن للعائلة أن بيسان لم تُستشهد، بل تقبع أسيرة في السجون الصهيونية في ظروف غير إنسانية كباقي الأسيرات في سجون الاحتلال، جرّاء حرمانها من العلاج ومعاناتها من إصابة خطيرة في العمود الفقري تسبّبت بشلل نصفي.

قصّة بيسان فياض ليست خطأ عابراً، بل جريمة مركّبة: قصة عذاب مزدوج للأسيرة وعائلتها، وقصة من قصص الإخفاء القسري والتلاعب بالجثث والتنكيل بالأسرى، وتضليل مُتعَمَّد للعائلة وتعذيبها عبر تسليم جثمان مجهول، وحرمان الأسيرة من حقها في العلاج.

جريمة ترقى إلى جريمة حرب وانتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف، كاشفة النقاب عن سياسة ممنهجة تمارسها سلطات الاحتلال ضد الفلسطينيين، نساءً ورجالًا، أطفالاً وشيوخاً، أحياءً وأمواتاً، وهي حالات غير معزولة عن ممارسات تقع على مدار الحرب الهمجية أمام عالم لا يدري طريق إنقاذ غزة من غرائز وحشية، تفتح الباب عن تساؤلات أخلاقية جديدة تُضاف إلى السجل الأسود لجرائم الاحتلال طارحة التساؤلات حول الانحطاط القيمي الذي

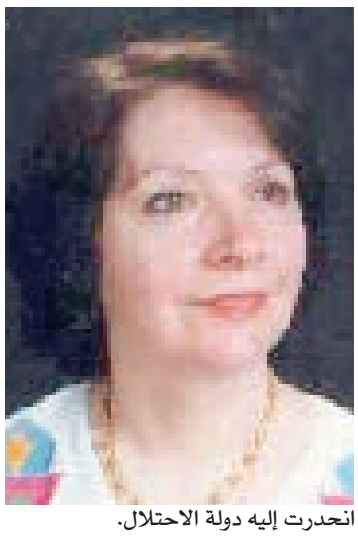

انحدرت إليه دولة الاحتلال.

وقع الخبر كالزلزال على العائلة مرتين: مرةً عند دفنها، ومرةً عند اكتشاف أنها حيّة بعد ثمانية أشهر من الحزن، صدمة قلبت حياة الأسرة رأساً على عقب، تاركة جرحاً لا يندمل..بيسان ليست حالة فردية، بل هي نموذج لمعاناة مئات العائلات الفلسطينية التي تعيش بين فقدان الأبناء والخوف عليهم من مصير مجهول.

قصّة بيسان تلقي الضوء على ملف المفقودين والمخفيين قسراً في السجون الصهيونية، وهو ملف ظلّ مغيّباً عن الاهتمام الدولي رغم خطورته.

اليوم، بيسان فياض ابنة التاسعة والعشرين عاماً ليست مجرد اسم، وليست قضية عابرة أو حادثا فردياً، بيسان شاهد حي على إحدى صور الظلم والاضطهاد، بيسان واحدة من رموز المظلومية طويلة الأمد ورمز من رموز الإخفاء القسري، بل رمز مضاعف: رمز لضحايا الإخفاء القسري، ولعائلات دفنت أبناءها دون أن تعرف الحقيقة، وجثث من تدفن حين يتم تسليمها من الاحتلال.

قصّتها تقول بوضوح: في فلسطين، الاحتلال لا يكتفي بقتل الأحياء، بل يعبث بالموتى، القصة تقول بملء الفم: إن الفقد والموت ليسا شأنا عائلياً خالصاً، بل امتحان عسير لضمير العالم. قضية بيسان الجديدة تُمثل نداءً إنسانياً عاجلاً لا بد أن تتردد أصداؤه في أروقة الأمم المتحدة، والمؤسسات الحقوقية الدولية، والصليب الأحمر الدولي، من أجل التدخل فوراً للكشف عن مصير كافة المفقودين، وضمان الإفراج عن بيسان وتقديم العلاج لها. فالصمت الدولي أمام مثل هذه الجرائم لا يعني سوى تشجيع الجلاد على التمادي.

قراءة في مقال د . فواز عقل

التّعليـــم بـــين السّـــؤال والصّمـــت

عندما قرأت مقال الأستاذ الدكتور فواز عقل «التعليم بين ثقافة التساؤل وثقافة الصمت الصفي»، وجدت نفسي أمام نص استثنائي يعيد الاعتبار لفعل السؤال بوصفه قلب العملية التعليمية، لا مجرد تفصيل هامشي فيها.

بقلم الأسير المحرّر: ياسر أبو بكر

أعاد الدكتور عقل صياغة المشهد التربوي بين بيئتين متناقضتين: صفٌّ حيٌّ نابض بالأسئلة، وآخر صامت جامد يقتل الفكر ويُعطّل العقل.

قوة مقاله تتجلى أولًا في أنه يضع السؤال في موقعه الطبيعي كأصل التفكير وأداة المعرفة، منسجمًا مع إرث سقراط وبوبر وهايدغر وجبران. وثانيًا، في أنه كشف ببراعة الفارق الهائل بين ثقافة تساؤل تصنع عقلًا ناقدًا قادرًا على المشاركة والإبداع، وثقافة صمت تحوّل الطالب إلى متلقٍ خائف، يحفظ ولا ينتج، يطيع ولا يُحاور. ثم أضاف الكاتب بعدًا فلسفيًا وإنسانيًا عبر اقتباساته الغنية، محوِّلًا المقال من معالجة صفية ضيقة إلى بيان فكري حول الحرية والوعي.

كما قدّم حلولًا واضحة: إعادة تعريف المنهج، تنويع التقييم، وتأكيد أن المعلم هو مفتاح التغيير لا الكتاب وحده.

لكن مع كل هذه القوة، لم يخلُ المقال من ثغرات لا تقل أهمية. لقد بقي النص مثاليًا وفلسفيًا أكثر من كونه واقعيًا، فلم يقترب بما يكفي من التجربة الفلسطينية والعربية المثقلة بالاحتلال، وضغوط الامتحانات، والفصول المكتظة.

لم نقرأ فيه كيف يمكن أن تُزرع ثقافة السؤال في بيئة محاصرة أو كيف يمكن تحويل الصفوف المرهقة بالقيود إلى مختبرات حوار.

كما غابت التجارب الدولية التي اعتمدت السؤال أساسًا لمناهجها، مثل فنلندا أو سنغافورة، والتي يمكن أن تمدّنا بدروس تطبيقية.

وكان بالإمكان أن يقدّم المقال خارطة طريق عملية: إصلاح برامج إعداد المعلم، تغيير سياسات التقييم، إشراك الأسرة والمجتمع في تعزيز السؤال، وربط الفكرة بتجارب ملهمة كتعليم الأسرى الفلسطينيين في السجون حيث تحوّل السؤال إلى أداة مقاومة.

مقال د . فواز عقل يظل رغم ذلك صوتًا صادقًا يذكّرنا بأن مستقبل التعليم لا يُبنى على الصمت، بل على الجرأة في السؤال. وهو يضعنا جميعًا، كمعلمين وباحثين وأولياء أمور، أمام مسؤولية إعادة الاعتبار للعقل المتسائل، لأن الأمم لا تنهض

بالإجابات الجاهزة بل بالأسئلة التي تفتح آفاقًا جديدة. وإذا أردنا لمدارسنا أن تكون مصانع أمل لا مقابر للأحلام، فعلينا أن نحمل الفكرة التي طرحها الدكتور عقل إلى واقعنا، وأن نحولها من بيان فلسفي إلى مشروع وطني للتعليم المقاوم.

شهادة أسير فلسطيني عن الألم والأمل

للسّجن مذاق آخر..

«نأكل لنبقى لا لنتذوّق..لا تسرح بعيدا بطعم الأكل ورائحته ولا بأصله..فقط، كل ولا تفكّر»- الأسير المحرّر أسامة الأشقر

بقلم: فلسطين أبو زهو

حين نتحدّث عن تجربة نشأت بين جدران السجن، فهذا يعني سردا لتجربة شخصية، وتوثيقا تاريخيا، وشكلا من أشكال المقاومة والصمود، ورسالة تصدح بمعاني الحرية والكرامة.

وفي هذا السياق، صدر كتاب «للسّجن مذاق آخر» للكاتب الفلسطيني الذي كان أسيرا في سجون الاحتلال أسامة الأشقر، عن دار الأمانة العامة، الاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين في رام الله عام 2020، وبدأ بالإهداء إلى روح والده، ومقدّما الشكر والامتنان إلى منار، النجمة التي أضاءت سماء السجن وأدخلت النور إلى زنزانته.

وقد اعتقل الأشقر عام 2002 وأفرج عنه في صفقة تبادل الأسرى عام 2024. لذا، فالكتاب يلخص تجربة الاعتقال وسردا للمعاناة في السجن، غير أنّه تجاوز السّيرة الذّاتية ليقدّم صورة أوسع عن الحياة داخل السجون.

كتب المؤلف والأديب المتوكل طه في مستهل الكتاب مقدمة يقول فيها: «إنّ الكتاب يسد ثغرة في جدار روايتنا، التي لم نكتبها تماما»، وإنّ أدب السّجون حتى اللحظة لم يستطع أن يؤصل تاريخ الحركة الأسيرة بقدر ما أضاء بعض الجوانب المتعلقة بالأسرى منذ اعتقالهم مرورا بسنوات الحجز المهولة، وصولا إلى الحرية والخروج إلى الحياة.

الأشقر، الفلسطيني المحكوم عليه بـ 8 مؤبدات و50 عاما، تحدث في مجمل كتابه عن المجهول، وهي لحظة الاعتقال التي لم يتوقّعها أبدا، ثم انتقل للحديث عن التحقيق والتحرك بالعربات الفولاذية إلى معسكر الجيش، وما يتخلّله من شتائم وإهانات وإذلال.

يحكي الكاتب تناوب محقّقين في مساءلته، أحدهما شرس عصبي، والآخر يدّعي طيبة القلب واللطف لنيل اعتراف من السّجين! وفي حال لم يتمكنوا من ذلك، يرسل السجين إلى غرفة العصافير «العملاء»، وهي تشبه أي غرفة للسجناء، يحاولون فيها قدر جهدهم، للحصول على أي معلومة وإرسالها إلى المحقق.

ثم يتحدّث الأشقر عن «البوسطة»، وهي عربة تقل السجناء من السجن إلى أي مكان آخر، كالمحكمة أو مشفى الرملة. وتبدو من الخارج وكأنّها من الطراز الأول، غير أنّها من الداخل علبة مرعبة، مقاعدها حديد ناتئ، تتعب الظهر والحوض. وقد تستغرق التنقلات بين السجون والمحاكم يوما أو يومين، يوضع الأسرى خلالها في «المعبار»، وهو مكان على شكل أقفاص كأنهم حيوانات!

يحكي الأشقر كم هي معاناته، وكم كان صعبا وشاقا أن تقيد قدميك كلبشات، وتفصل بين القدم والقدم الأخرى حلقات سلسلة لا يتجاوز طولها 3 سنتيمترات، تمتد السلسلة لتعقد بأسير آخر وهكذا. معنى ذلك أنه في حال تعثر أحدهم في المشي أو توقف فجأة، فهناك من سيسقط، وهناك من سيصرخ من شدة الألم.

أمّا عن مصطلح «حوفيش بأكاف»، فهو مصطلح عبري يعني ممرّض القسم، لا شيء في حوزته عدا حبات المسكن، أما الحالات المزمنة فإنها تحال بعد مشقة للعلاج في سجن الرملة، الذي تسبب في قتل كثير من الأسرى، حتى أطلق عليه مقبرة الأحياء. تناول الأشقر في كتابه الاستحقاقات التي ينالها الأسرى بفضل تعاونهم في إنجاح الإضرابات التي بادر لها رواد الحركة الوطنية الأسيرة منذ نهاية الستينيات من القرن المنصرم. كما تحدّث الكتاب عن القمعة، وهي أسلوب متبع لإذلال وضرب الأسرى على حين غفلة منهم.

ثم يتحدّث عن معاناة زيارة الأهل للأسير، بعد تجمع أهالي الأسرى عند مناطق الصليب الأحمر، ومن ثم التفتيش والانتظار لساعات إلى أن تحين فرصة اللقاء. يفصل بين السجين وذويه معدن ولوح زجاجي وهاتف للحديث. يستفيض الأشقر في وصف لحظات الوجع عند تلقي الأسرى أخبارا تتعلق بموت أحد أفراد الأسرة، كنبأ وفاة فاطمة، الابنة الصغرى للأسير يحيى النمر، ووفاة أم الأسير حازم مسلماني...إلخ.

يتعرّض الأسرى للعزل الانفرادي، وهو أقسى أنواع العقوبة، حيث يتم عزل الأسير في مكان ضيق لا يوجد فيه غير سرير ومكان لقضاء الحاجة. يجتمع أكثر من 100 أسير في قسم، وفي كل قسم 15 غرفة، مع غياب تام للخصوصية واختلاف في الطباع والصفات الاجتماعية والتربوية، إضافة إلى الضغوط النفسية والجسدية التي يعانيها الأسرى، وما يترتب على كل ذلك من مشاحنات وخلافات يغذيها جهاز الشاباك.

يتعاظم الحزن أكثر مع مجيء العيد، يحصون سنوات الأسر بالأعياد، يحلّقون ذقونهم ويغتسلون كنوع من الترحاب، يصلون صلاة العيد في الباحة، ويكبرون بصوت خفيض، ثم يتبادلون التحية قبل أن يعودوا إلى غرفهم وأوجاعهم من جديد.

ومن المغامرات التي يخوضها السّجناء بكامل إرادتهم، تهريب قطع الهاتف المحمول، الذي لا يزيد حجمه على حجم إصبع اليد، يتحدث عبره 100 أسير، لكل واحد 10 دقائق في الأسبوع. في نهاية الكتاب، يشاطرنا الأشقر حكاية عشقه لفتاة تدعى منار، أحبها عبر الأثير، وهي تنقل التحايا للأسرى. تكلّل هذا الحب بعقد قرانه عليها في اليوم الذي يصادف ذكرى أسره الـ 17 يوم 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

خرج الأشقر في صفقة التبادل الأخيرة عام 2024، وهو الآن منفي. يهدف الكاتب إلى توثيق تجربته ونقلها للعالم، وهو يساعد كثيرا في صياغة التحديات أمام العقد التي يخلفها السجن على النفس البشرية.

الفلسطينيّون يجدّدون مطلبهم باسترداد جثامين الشّهداء

في السابع والعشرين من أوت، يحيي الفلسطينيّون «اليوم الوطني لاسترداد جثامين الشهداء المحتجزة لدى الاحتلال»، في وقت تتصاعد فيه الانتهاكات الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني، وعلى رأسها جريمة احتجاز الجثامين، التي تُعد واحدة من أبشع صور العقاب الجماعي التي تمارسها قوات الاحتلال ضد الفلسطينيين.

بقلم: سامي إبراهيم فودة

يؤكّد حقوقيّون أن استمرار احتجاز جثامين الشهداء يُعد انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني، وتحديدًا اتفاقيات جنيف، حيث يمنع القانون معاقبة الأفراد بعد وفاتهم أو التنكيل بعائلاتهم عبر حجب الحق في الدفن الكريم. ومع تصاعد العدوان الصهيوني على قطاع غزة والضفة الغربية منذ السابع من أكتوبر 2023، أفادت مؤسسات حقوقية فلسطينية بأن الاحتلال أعدم ميدانيًا أكثر من 85 أسيرًا فلسطينيًا داخل السجون، ولا تزال جثامينهم محتجزة حتى الآن، في وقت يُجهل فيه مصير آلاف الشهداء الآخرين، وسط تقارير عن دفنهم في مقابر الأرقام أو احتجازهم في ثلاجات الموتى. وفي هذه المناسبة الوطنية، دعت القوى الوطنية والمؤسسات الحقوقية إلى:تحرك دولي عاجل من قبل منظمات حقوق الإنسان للضغط على الصهاينة للإفراج عن الجثامين وتسليمها إلى ذويها.

إبقاء هذا الملف الإنساني في صدارة النضال الوطني، إلى جانب قضايا الأسرى والانتهاكات المستمرة في الأراضي المحتلة.

تفعيل الدور الدبلوماسي لسفارات دولة فلسطين في الخارج، والتحرك السياسي والقانوني أمام المحكمة الجنائية الدولية لمحاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب والإعدامات الميدانية.

وفي الختام

يشدّد الفلسطينيّون على أنّ قضية استرداد جثامين الشهداء ستبقى واحدة من أولوياتهم، إلى حين استعادة كافة الجثامين ودفنها بما يليق بكرامة الشهداء وتضحياتهم، ورفضًا لسياسات الاحتلال القائمة على القتل، التنكيل، والإخفاء القسري.. «لن تُمحى وصمة العار عن جبين من يشارك في جريمة دفن الشهداء في مقابر مجهولة، دون اسم أو ملامح أو وداع... فالشهداء يستحقون أكثر من ذلك، يستحقون الكرامة التي عاشوا واستشهدوا لأجلها».

حتى طيور غزّة لم تهاجر

هذا ما كتبه أحدهم على بقايا جدران بيته في غزة، حتى طيور غزة التي لها جناحين لم تهاجر.

بقلم: بهاء رحال

كيف يهاجر من هو مسكون بحب غزة، ذكريات طفولته، أرضه الأولى، روائح عطر الأمكنة، أسماء الحارات والأصدقاء والأزقة، قسمات الوجوه وغبار الأرصفة الضيقة، أشجار الكينا التي تزين الطرقات، انكسار ضوء الشمس في عمق البحر، سفر الرمال، وصوت التلاميذ في مدارسهم ينشدون بصوتهم العالي نشيدنا الوطني.

سياسة التهجير وعمليات الطرد والنفي مستمرة ومتواصلة، وإن خطوة الاجتياح البري التي أقرّتها حكومة الاحتلال ووافقت عليها قيادة الجيش، الهدف منها ترحيل وطرد الناس إلى الجنوب، وهم بذلك سيجبرون الناس بالقوة للنزوح وتحت تهديد السلاح وعمليات القتل التي لم تتوقف، وفي ظل تهرب نتنياهو من مفاوضات الصفقة.

فقد بات واضحًا أنّ مخطّط الحرب وأهدافها لم تتغيّر، بل إنّها تقترب كثيرًا من محطّتها الأكثر صعوبة على الناس الصامدين رغم الجوع والقهر والعذاب، وبات أيضًا واضحًا أن حكومة نتنياهو تواصل حربها ولم تلتفت لجهود الوسطاء ولعمليات التفاوض حول إتمام صفقة توقف هذه الإبادة، وتفضي إلى حلٍّ يوقف نزيف الحرب.

العالم على حاله صامت أمام أبشع إبادة تحدث على مرأى ومسمع الشعوب والحكومات والدول، ولا أحد حتى اليوم يتدخل بشكل فاعل وسريع، بل إنّ كل المحاولات حتى اليوم، هي مجرد دعوات ونداءات خجولة، الأمر الذي يدفع نتنياهو ليواصل الإبادة من دون توقف.

الاجتياح البري الكامل يهدد مصير من بقوا على قيد الحياة في غزة، كما يحمل معه فرض وقائع جغرافية جديدة، في قسمة خرائط الاحتلال، ونواياه التي يسعى من خلالها لطرد الناس، ودفعهم بالقوة نحو الجنوب، ومواصلة الحرب لأبعد مدى، فهذه هي خطة نتنياهو في استمرار الحرب إلى ما لانهاية، وهذا ينبئ بقادم الأيام الأسوأ، وبمزيد من القتل والدمار، وإذا لم يضع العالم حدًا حقيقيًا ووقفًا للحرب ملزمًا بالقوة، فإنّ خطة التهجير قائمة ومع كل يوم تزداد خطرها، فغزة تعيش في ظل كارثة غير مسبوقة، والناس يفتقدون لأبسط مقومات العيش، تحت وقع سياسة التجويع المتعمدة من قبل الاحتلال. لا تهاجر الطيور، بل تعود إلى أرضها في الشمال.

غـــزّة تحمل وجع الأرض وعذابات النّزوح

غزّة أمل وفرح، قناديلها البيضاء، تهدي الأشقاء، روحها الطاهرة النقية، أنها غزة الباقية ما بقي الأشقاء، إنّها أيقونة أمة، تصر على البقاء، ومحال أن تُطفئها حرب الإبادة السوداء.

بقلم: جلال محمد حسين نشوان

تلك الحرب التي ينفذها الطاغية الارهابي نتنياهو، إنّ ما يجري في غزّة من حصار وتجويع وإبادة لشعبنا الفلسطيني، لهو مما يُدمع العين فتسيل دماً ويدمي القلب ويفطر الفؤاد، فإلى الله المُشتكى، ونتساءل:

كيف يرى العالم المتحضر الذي يتشدق بحقوق الإنسان، صبي يحمل زجاجات مياه فارغة ويبحث عن مكان لملئها بمياه الشرب، بعد أن أجبر القصف الاجرامي في غزة مئات الأسر على الفرار من منازلها واللجوء إلى المدارس التي تديرها وكالة الأونروا، بعد أن لحقت أضرار كبيرة بالبنية التحتية الأساسية، بما في ذلك آبار المياه الجوفية وأحواضها، ومحطات تحلية المياه، ومحطات الصرف الصحي، وشبكات توصيل المياه.

إن المتأمل في المشهد السياسي سيلحظ أن الكابوي الأمريكي يسعى لفرض مسار سياسي بهدف الاستئثار بغزة، ووضع قواعد انطلاق لحل لم يعد بعيد، لعوامل مختلفة، وصفقات غير معلنة مع أطراف اقليمية متعددة، وفرض حلول سياسية تتجاوب مع دولة الاحتلال وقادته النازيين الإرهابيين القتلة، وبعيداً عن التهديدات التي تطلق في تل أبيب.

السّادة الأفاضل:

لقد أصبح واضحاً، أن حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة لن تجد لها نهاية قريبة، وتم التوافق الصامت على ديمومتها.

ويبقى السؤال الذي يداهمنا: هل يسارع العالم الذي يدعي الرقي والتحضر بالضغط على حثالات البشر من اليمين المتعصب ويوقف الحرب؟ هذا ما ستوضحه الأيام القادمة، وتبقى غزة الأبية تحمل وجع الأرض وعذابات النزوح.

سياســـة القمـــع داخـــل السّجـــون الصّهيونيـــة

لا يزال الاحتلال الصهيوني يقمع الأسرى داخل السجون في واقعة غير مسبوقة عبر أساليب وحشية، وتشمل العزل الانفرادي والتجويع والضرب والإهانة والحرمان من النوم والعلاج في محاولة من الاحتلال الصهيوني النيل من كرامة الأسرة وكسر إرادتهم واغتيال معنوياتهم في جريمة حرب مكتملة الأركان ومخالفة صارخة لكل الأعراف والقوانين الدولية تجاوزا لاتفاقيات جنيف بحقوق الإنسان..

بقلم / إحسان بدرة - صحفي وناشط سياسي

تلك السياسة الجمعية تستهدف الرموز البارحة من الأسرى ومنهم مؤخرا قادة الحركة المسيرة مروأن البرغوثي وحسن سلامة ومعمر شحرور مهند شريم، مؤكدا أن حكومة الاحتلال تتعمد القيام بهذه السياسة للإلحاق الأذى النفسي والجسد والمعنوي بهم لما يمثلون من رافعة للحركة الأخيرة والقضية الفلسطينية حتى وهم داخل زنازين الاعتقال.وهذه السياسة التعسفية ضد الأسرى فإنها لا تستهدف أسما بعينها بل تأتي في إطار سياسة كاملة من أجل تفكيك البنية القيادية للحركة الأخيرة داخل السجون والمعتقلات، وإضعاف دورها الريادي والوطني مما يجعل حياتهم معرضة لخطر الموت في إى لحظة، وبالتالي ينعكس هذا كله على الشعب الفلسطيني وفصائله العاملة في الميدان في وقت الحرب. ومن هذا المنطلق نشهد على أن الشعب الفلسطيني ومقاومته التي تخدم الوطن فالشعب الفلسطيني وأحرار العالم لن يصمتوا عن جرائم الاحتلال، وهذا تأكيد على أن ما يجري الأسرى يشكل تصفية بطيئة وممنهجة. ونطالب بتدخل دولي عاجل لرصد جرائم الاحتلال داخل السجون والضغط لوقف العزل والتجويع والإهمال الطبي.ونوجّه النداء لكل أبناء الشعب الفلسطيني وللمؤسسات الحقوقية والإنسانية للتحرك الفوري لإنقاذ حياة الأسرى القادة والحيلولة دون ارتقاء شهداء جدد داخل سجون الاحتلال.

الشّعب
ech-chaab
يومية إخبارية وطنية جزائرية تأسست في 11 ديسمبر 1962

24
نوفمبر المجيد .. وفاء وتجديد

info@ech-chaab.com www.ech-chaab.com
الثمن 10 دج 1€ france prix

مواقيت الصلاة

الفجر:	04:36
الشروق:	06:16
الظهر:	12:49
العصر:	16:29
المغرب:	19:22
العشاء:	20:50

الطقس المنتظر اليوم و الغد

عنابة	33°	الجزائر	35°	وهران	29°
عنابة	30°	الجزائر	30°	وهران	29°

يتصدّون لبارونات المخدرات باحترافية عالية

أسود الجيش يحبطون محاولات إدخال 3 قناطير من "الزطلة المغربية"

■ توقيف 3 عناصر دعم للجماعات الإرهابية.. جاهزية لصدّ المجرمين

تمكّنت مفارز مشتركة للجيش الوطني الشعبي، بالتنسيق مع مصالح الأمن خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 26 أغسطس الجاري، من إحباط محاولات إدخال أزيد من 3 قناطير من الكيف المعالج عبر الحدود مع المغرب، حسب ما أوردت، أمس الأربعاء، حصيلة عملياتية للجيش الوطني الشعبي.

أوضح المصدر أنه «في سياق الجهود المتواصلة المبذولة في مكافحة الإرهاب ومحاربة الجريمة المنظمة بكل أشكالها، نفّذت وحدات ومفارز للجيش الوطني الشعبي، خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 26 أوت 2025، عديد العمليات التي أسفرت عن نتائج نوعية تعكس مدى الاحترافية العالية واليقظة والاستعداد الدائمين لقواتنا المسلحة في كامل التراب الوطني».

ففي إطار مكافحة الإرهاب، «تمكّنت مفارز للجيش الوطني الشعبي من توقيف 3 عناصر دعم للجماعات الإرهابية، خلال عمليات متفرّقة عبر التراب الوطني».

و«في إطار محاربة الجريمة المنظمة ومواصلة الجهود الحثيثة الهادفة إلى التصدي لآفة الاتجار بالمخدرات ببلادنا، أوقفت مفارز مشتركة للجيش الوطني الشعبي، بالتنسيق مع مختلف مصالح الأمن خلال عمليات عبر النواحي العسكرية، (44) تاجر مخدرات وأحبطت محاولات إدخال (3) قناطير و(3) كيلوغرام من الكيف المعالج عبر الحدود مع المغرب، فيما تم ضبط (505 ,889) أقراص مهلوسة»، مثلما تضمّنته الحصيلة.

وبكل من تمنراست وبرج باجي مختار وإن صالح وإليزي وجانت، «أوقفت مفارز للجيش الوطني الشعبي (404) أشخاص وضبطت (32) مركبة و(219) مولدا كهربائيا و(189) مطرقة ضغط وجهازي (2) كشف عن المعادن، بالإضافة إلى كميات من خليط خام الذهب والحجارة وتجهيزات تستعمل في عمليات التنقيب غير المشروع عن الذهب، في حين تم توقيف (13) شخصا آخر وضبط مسدس آلي و(5) بنادق صيد و(25,040) لتر من الوقود، بالإضافة إلى (10) قناطير من مادة التبغ و(3,34) طنّ من المواد الغذائية الموجّهة للتهريب والمضاربة، وهذا خلال عمليات متفرّقة».

من جهة أخرى، «أحبط حراس السواحل محاولات هجرة غير شرعية بسواحلنا الوطنية وأنقذوا (58) شخصا كانوا على متن قوارب تقليدية الصنع، فيما تمّ توقيف (590) مهاجر غير شرعي من جنسيات مختلفة عبر التراب الوطني»، وفقا لنفس الحصيلة.

أوصى زبائنه بالحيطة والحذر.. بريد الجزائر:

احذروا الضّغط على الروابط المشبوهة

دعت مؤسسة «بريد الجزائر» زبائنها، إلى التحلي بالحيطة والحذر تجاه محاولات الاحتيال الإلكتروني، عبر رسائل نصية مزيفة تحتوي على روابط وهمية تحاكي صفحتها الرّسمية، حسب ما أفاد به، أمس الأربعاء، بيان عن ذات المؤسسة. وأشارت مؤسّسة «بريد الجزائر» إلى أنها «رصدت في الآونة الأخيرة محاولات احتيال إلكتروني، وذلك عبر رسائل نصية مزيفة تحتوي على روابط وهمية تحاكي صفحتها الرّسمية»، حيث تهدف هذه الروابط المزيفة إلى «سرقة المعطيات الشخصية والسرية للمواطنين (رقم الحساب وكلمة السر)». وفي ذات الصدد، تم التأكيد على «ضرورة عدم الضغط على أي رابط مشبوه يُرسل عبر الرّسائل النصية أو البريد الإلكتروني، وعدم إدخال البيانات الشخصية إلا بعد التأكّد من صحة وأمان الصفحة»، مع دعوة جميع زبائن «بريد الجزائر» إلى «التحلي بالحيطة والحذر، لتفادي الوقوع ضحية لمثل هذه المحاولات»، وفقا للمصدر ذاته.

الاتحادية الجزائرية لكرة السّلة تعلن:

المنتدى الإفريقي بجيجل في 8 سبتمبر المقبل

أعلنت الاتحادية الجزائرية لكرة السّلة، أمس الأربعاء، عن تأجيل المنتدى الإفريقي لكرة السلة المصغّرة، الذي كان من المقرّر تنظيمه من 2 إلى 5 سبتمبر بجيجل، إلى الفترة ما بين 8 و10 سبتمبر 2025، وأوضحت الهيئة الفدرالية أنّ هذا التأجيل جاء استنادا إلى المراسلة الرّسمية الواردة من الاتحاد الإفريقي لكرة السلة، ونظرا للمدة التي تحتاجها بعثته من أجل استكمال الإجراءات الإدارية والعملية المتعلقة بتنظيم السفر وحصولها على التأشيرات. وسيقام الحدث في نفس الظروف التنظيمية التي كانت مبرمجة مسبقا، بمشاركة حوالي 400 لاعب شابّ في كرة السّلة من 15 دولة، تحت إشراف حوالي 70 مدرّبا، من بينهم أسماء بارزة في تاريخ كرة السلة الإفريقية. ويُنظم المنتدى بالتعاون مع مؤسّسة تابعة للاتحاد الدولي لكرة السّلة، ويأتي في إطار برنامج تطوير هذه الرياضة على مستوى القارة. كما يهدف المنتدى إلى اكتشاف المواهب، إلى جانب تعزيز بيئة إيجابية وتربوية للشباب من خلال ممارسة كرة السّلة.

المجتمع المدني سلاح ودرع ضدّ الآفات.. حملاوي:

تكريم المجاهدين عربون تقدير ورسالة للأجيال

أكّدت رئيسة المرصد الوطني للمجتمع المدني، ابتسام حملاوي، أنّ الوفاء لأبطال الثورة التحريرية ليس مجرّد تكريم رمزي، بل التزام وطني راسخ يتجسّد في نقل رسائلهم للشباب، وغرس قيم البطولة والهوية الوطنية، لضمان أن تبقى الجزائر قوية وأصيلة ووفية لتاريخها.

موسى دباب

خلال زيارتها لعدد من المجاهدين بولاية الجلفة، شدّدت حملاوي على أنّ «تكريم المجاهدين هو عربون تقدير لتضحياتهم ورسالة وفاء لجيل صنع الاستقلال»، مؤكّدة أنّ المرصد يضع صون الذاكرة التاريخية وغرس روح الإنتماء الوطني في صميم أولوياته، حتى تبقى رسالة نوفمبر مصدر إلهام دائم للأجيال القادمة.

وأوضحت أنّ المرحلة الراهنة تستدعي مضاعفة الجهود وتكثيف التنسيق بين الجمعيات، مشيرة إلى أنّ المرصد يشكّل إطارا وطنيا مرجعيا يحتضن الطاقات الجمعوية ويؤهّلها لتصبح قوة اقتراح وبناء، قادرة على رفع التحديات وترسيخ الروح الوطنية. كما نوّهت بالمستوى الذي أبانت عنه فعّاليات المجتمع المدني بولاية الجلفة، من خلال مبادرات عملية وأفكار بناءة، مؤكّدة أهمية التكوينات المستمرة والمنصات الرقمية في دعم الكفاءات الجمعوية، وكذلك انخراطها في مواجهة الآفات الاجتماعية وعلى رأسها المخدرات، باعتبارها عاملا أساسيا في حماية الشباب وترسيخ قيم المواطنة والمساهمة في مسار التنمية الوطنية.

وأضافت حملاوي أنّ تكثيف برامج التكوين والتأطير، يمكّن الكفاءات الجمعوية من أداء أدوارها على نحو أفضل، مؤكّدة أنّ التفاعل الإيجابي بين مختلف الفاعلين في الميدان يعكس إرادة جماعية لبناء مجتمع متماسك قادر على مواجهة جميع التحولات. كما أكّدت على أنّ الدولة الجزائرية ترى في المجتمع المدني ركيزة أساسية في مواجهة التحديات الراهنة، خاصة مكافحة آفة المخدرات التي تستهدف الشباب، وأنّ الحفاظ على قيم البطولة والوفاء للمجاهدين مرتبط مباشرة بمجهودات المجتمع المدني في الحاضر.

نظام مبتكر لضمان استمرارية خدمة البريد.. رزوقي:

الزيادات في الأجور تدخل حيّز التنفيذ سبتمبر المقبل

كشف وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، أمس، من وهران عن جملة من التدابير من القرارات، التي تمّ اتخاذها مؤخّرا من أجل تحسين الظروف المهنية والاجتماعية لعمال مؤسسة بريد الجزائر، والمتعلقة بالدرجة الأولى بزيادات في الأجور والتي تدخل حيّز التنفيذ بداية من شهر سبتمبر القادم.

حبيبة غريب

أكّد زروقي أنّ الأولوية ستكون في المرحلة القادمة للتكوين والاستثمار في المورد البشري وتحسين جودة الخدمات المقدمة للزبائن، وذكّر بجملة من التدابير والقرارات التي أعلن عنها سابقا لتحسين الظروف الاجتماعية والمهنية لعمال بريد الجزائر، منها «إقرار زيادات ستدخل حيّز التنفيذ بداية من شهر سبتمبر المقبل، مع مباشرة وضع سلم أجور يكون متوافقا مع القيمة الحقيقية للكفاءات والمهن داخل المؤسّسة».

وأكّد الوزير على أهمية «وضع نظام مبتكر يتيح للعمال الحصول على يومي راحة مع ضمان استمرارية الخدمة لفائدة المواطنين، لا سيما يوم السبت، حيث سيسمح بضمان فتح المكاتب البريدية 6/7 أيام في الأسبوع على أن يتمّ تطبيق هذا النظام بصفة تجريبية على مستوى عدد من الولايات قبل تعميمه مستقبلا».

وشكّل هذا اللقاء فرصة لتبادل الأفكار والاقتراحات حول «سبل تطوير الخدمات البريدية والإرتقاء بجودتها، تجسيدا لرؤية السيد رئيس الجمهورية واستجابة لتطلّعات المواطنين في هذا المرفق العمومي الحيوي»، مثلما قال الوزير.

من جانب آخر، كشف زروقي خلال زيارته إلى مركز الراحة والعطل بالأندلسيات ببلدية العنصر، أنه «سيتم إعادة تهيئة مراكز العطل والراحة التي كانت في السابق تابعة لتعاضدية القطاع، من قبل متعاملين اقتصاديّين، وذلك وفق دفتر شروط متّفق عليه». وأضاف أنّ القطاع «يتوفر على مراكز للعطل والراحة بالمدن الساحلية وكذا المدن الداخلية، يمكن أن يستغلها عمّال القطاع على مدار السنة أو خلال نهاية الأسبوع»، مشدّدا على «ضرورة تكريس مبدأ الشفافية في الاستفادة من خدماتها».

رفعت اعتذاراتها لزبائنها.. الجوية الجزائرية:

"قيود تشغيلية" سبب التّذبذب في الرّحلات

أعلنت شركة الخطوط الجوية الجزائرية، في بيان لها، أمس الأربعاء، بأنّ برنامج رحلاتها يشهد «تذبذبا منذ أيام»، وهذا بسبب «قيود تشغيلية حدثت بشكل غير متوقّع».

وأوضح البيان أنّ هذه التذبذبات التي «قد تمتد إلى يوم الجمعة، تعود إلى قيود تشغيلية حدثت بشكل غير متوقّع، ما أدى إلى ضغط كبير على سير العمليات الجوية». وتزامن ذلك مع «كثافة الحركة التي تميّز فترة الذروة الخاصة بالموسم الصيفي»، يضيف ذات المصدر. وبالمناسبة، تقدم شركة الخطوط الجوية الجزائرية اعتذارها لزبائنها «نظرا للتأخيرات المسجّلة على برنامج رحلاتها، وعمّا واجهوه من صعوبات خلال سفرهم»، مشيرة إلى «بذلها كل الجهود وتسخيرها للإمكانات المتاحة قصد استعادة الوضع في أقرب الآجال، والعودة إلى تنظيم أمثل في برامج الرّحلات».

المديرية العامة للاتصال برئاسة الجمهورية:

«نفطال».. الجهة الرّسمية الحصرية لاستيراد زيوت المحرّكات والعجلات

فنّدت المديرية العامة للاتصال برئاسة الجمهورية، بعد التأكّد من صحة المعلومات لدى الجهة المختصة، ما تناولته صحيفة «الوطن» الصادرة باللّغة الفرنسية في عددها، ليوم الأربعاء، 27 أوت 2025، بشأن رفع احتكار شركة «نفطال» لاستيراد زيوت المحرّكات.

وأكّدت المديرية العامة للاتصال، في بيان لها، أنّ الشركة الوطنية لتوزيع الوقود «نفطال» هي «الجهة الرّسمية الحصرية لعملية استيراد زيوت المحرّكات والعجلات»، مبرزة أنّ القرار الذي اتخذ خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 7 ماي 2024، «لا يزال ساري المفعول ولم تتمّ مراجعته».

زار الرائد عز الدين للإطمئنان عليه.. ربيقة:

الرّئيس تبون أمر بضمان العناية بالمجاهدين

قام وزير المجاهدين وذوي الحقوق، العيد ربيقة، أمس الأول الثلاثاء، بزيارة المجاهد الرمز الرائد رابح زراري، المدعو الرائد عز الدين، للاطمئنان على وضعيته الصحية، حسب ما أفاد به، أمس الأربعاء، بيان للوزارة.

وأوضح المصدر ذاته، أنّ الرائد عز الدين يعد من «أبرز الرموز الوطنية، حيث كان من ضباط جيش التحرير الوطني بالولاية الرابعة التاريخية، وقائدا لكوماندوس علي خوجة خلال ثورة التحرير المجيدة»، كما كان «عضوا في المجلس الوطني للثورة (CNRA)، ونائب قائد أركان جيش التحرير الوطني». وأضاف البيان أنّ هذه الزيارة تندرج في إطار «العناية الخاصة التي يوليها القطاع لرموز الثورة التحريرية، تقديرا لتضحياتهم ودورهم البارز في مسيرة التحرير الوطني».

وبالمناسبة، أكّد ربيقة خلال هذه الزيارة أنّ هذه المبادرة تندرج ضمن «تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الرامية إلى ضمان التكفّل الأمثل بالمجاهدين باعتبارهم من معالم الذاكرة الوطنية الحية، وتوفير الرعاية اللازمة لهم، عرفانا لما قدموه من تضحيات جسيمة في سبيل الوطن». للإشارة، فإنّ وزارة المجاهدين وذوي الحقوق تعمل على متابعة الوضعية الصحية للمجاهدين، من خلال «مرافقة اجتماعية وصحية دائمة، أداء للواجب وترسيخا لثقافة الوفاء والعرفان»، وفقا لذات البيان.

إخماد الحريق الغابي.. وزارة الداخلية:

عمليات الحراسة والوقاية متواصلة ببجاية

تمكّنت مصالح الحماية المدنية من السيطرة الكاملة على الحريق الغابي، الذي اندلع بولاية بجاية، فيما لا تزال عمليات التبريد والحراسة الوقائية متواصلة، حسبما أفاد به، أمس الأربعاء، بيان لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

أوضح المصدر أنه في «إطار متابعة الوضع الميداني المتعلّق بالحريق الغابي، الذي اندلع بالمكان المسمى «اخرازن» ببلدية بوخليفة، دائرة تيشي، ولاية بجاية، تمكّنت مصالح الحماية المدنية من السيطرة الكاملة على الحريق ومنع انتشاره إلى المجمّعات السكنية المجاورة، فيما لا تزال عمليات التبريد والحراسة الوقائية متواصلة، تحسّبا لأي تطورات محتملة».

كما أشار ذات المصدر إلى أنه «تمّ تنصيب مركز قيادة عملياتي لضمان التنسيق المحكم بين مختلف المتدخّلين في الميدان، وقد تمّ تدعيم جهود التدخّل بـ86 عونا بمختلف الرتب و15 شاحنة تدخّل بمختلف الأحجام والرتل المتنقل لمكافحة حرائق الغابات لولاية بجاية، إلى جانب المفرزة الجهوية لمكافحة حرائق الغابات لولاية سطيف و6 طائرات إخماد من نوع AT802، وكذا طائرة إخماد BE200 التابعة للجيش الوطني الشعبي».

ديوان الحجّ والعمرة يعلن:

506 وكالات مرخّصة لتنظيم العمرة هذا الموسم

بلغ عدد الوكالات المرخّص لها بتنظيم العمرة لموسم 1447هـ إلى غاية 25 أغسطس، 506 وكالة، فيما لا تزال عملية التسجيل وسحب دفتر الشروط متواصلة إلى غاية 12 نوفمبر القادم، حسب ما أعلن عنه الديوان الوطني للحجّ والعمرة، أمس الأربعاء، في بيان له.

وأوضح الديوان أنّ عدد الوكالات المترشّحة إلى غاية 25 أغسطس الجاري قدر بـ692 وكالة، مشيرا إلى أنّ 560 وكالة قامت بتحميل الملفات، وبعد الدراسة تمّ قبول منها 506 ملف. و«بلغ عدد الوكلاء السعوديّين 209 وكيل، من بينهم 198 متعاقدين و11 مسجّلين»، حسب ما أشار إليه البيان.